الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي-
كلية العلوم الاجتماعية و الإنسانية
المجلس العلمي للكلية

أم البواقي في:2022/11/10

مستخرج من محضر اجتماع المجلس العلمي للكلية

المنعقد يوم 05 أكتوبر 2022

الموضوع: المصادقة على كتاب كمرجع بيداغوجي

بناءا على التقارير الإيجابية للخبراء **د. زهير بوضرسة د.العمراوي زكية، د.ملاس حسيبة (جامعة الطارف)** المعتمدين لتقييم كتاب بيداغوجي بعنوان " **البيئة والتنمية المستدامة** "، للدكتورة **سالم نصيرة** ، تم اعتماد الكتاب **كمرجع بيداغوجي** .

رئيس المجلس العلمي

جامعة ام البواقي * المجلس العلمي * رئيس المجلس العلمي * كلية العلوم الاجتماعية والانسانية * د. بن حسين سفير

جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي

2023/2022

كتاب بيداغوجي حول البيئة والتنمية المستدامة

من إعداد: د. سالم نصيرة

فهرس المحتويات

سابعا: نظريات التنمية..... 26
1-نظرية التحديث 26
2-الاتجاه الانتشاري والتطوري..... 28
3-الاتجاه السيكولوجي..... 29
4-الاتجاه الماركسي 30
ثامنا: التنمية والعولمة 31
تاسعا: معوقات التنمية..... 36
1- المعوقات الخارجية 36
2- المعوقات الداخلية 37
استخلاصات الفصل 39
الفصل الثاني: التنمية المستدامة 42
تمهيد 42
أولا: تطور مفهوم التنمية المستدامة..... 42
ثانيا: أبعاد التنمية المستدامة 44
1-الأبعاد الاقتصادية..... 44
2-البعد الاجتماعي 45
3-البعد البيئي 46
ثالثا: أهداف التنمية المستدامة 47
رابعا: البيئة كمحدد لقياس التنمية المستدامة..... 48
1- المعنى اللغوي للبيئة 48
2-المعنى الاصطلاحي للبيئة 48
3- تعريف التنمية المستدامة 52
خامسا: التغيرات المناخية وأهميتها بالنسبة للتنمية المستدامة..... 56
سادسا: الأساليب البيئية المتبعة للتخطيط للتنمية المستدامة..... 57
1-ثبات عدد السكان..... 57
2-أشكال جديدة من الثقافة أو نقل الثقافة 58
3-تقنين النفايات ومنع التلوث (الإنتاج الأنظف)..... 59
4-الإدارة المتكاملة للنظم البيئية..... 60
5-الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية..... 61
6-تحديد طاقة استيعاب النظم البيئية..... 62

7-تحسين الأسواق وبناء مؤسساتها..... 63
8- التعليم والتربية البيئية وتغيير الاتجاهات 63
سابعا: تجارب اقليمية ودولية في قياس التنمية المستدامة 64
1-النموذج الماليزي..... 64
2-النموذج التنموي بتركيا..... 71
3-النموذج التنموي بالصين..... 78
4-النموذج التنموي بالبرازيل..... 85
5- النموذج التنمـــوي بالـــجزائر 90
خـاتمة 144
المصادر والمراجع 146

قائمة الجداول:

جدول 1 يعبر على أهم المؤشرات الاقتصادية سنة 2007 67
جدول 2 يوضح المؤشرات الاقتصادية لسنتي 2018-2019 68

جدول 3 يوضح التسلسل الزمني للاسر الحاكمة بالصين 79
جدول 4 يوضح الاستخدام و البطالة في عام 1966..... 91
جدول 5 يوضح تطور الوظائف الجديدة التي ينبغي إحداثها لعام..... 92
جدول 6 يوضح تطور العمال الصناعيين (1985-1966) 93
جدول 7يوضح مناصب العمل المحدثة خلال المخطط الثلاثي الأول..... 94
جدول 8يوضح تطور طلبات وعروض الشغل 95
جدول 9يوضح تطور الشركات الخاصة (1966 – 1980): 97
جدول 10يمثل توسع التشغيل1967-1985 98

المقـــدمـــــــــــــة

مقدمة

لقد بدأ الاهتمام الملحوظ على المستوى العالمي بقضية حماية البيئة في دول الشمال المصنعة في الستينات، عندما أثيرت مسألة الأمطار الحمضية التي سممت مصادر المياه العذبة في السويد وأثرت في غاباتها، وعندما تبين من الدراسة أن مصدر هذا التلف البيئي هو الغازات المنبعثة من محطات التشغيل والمصانع في أمريكا الشمالية على الجانب الآخر من المحيط الأطلسي، وبهذا اكتسب المسألة بعدا عالميا يتجاوز الحدود السياسية للدول والاعتبارات الجغرافية المحلية، ولقد سبقت هذا بسنوات قلائل ظواهر "محيرة" لتدهور البيئة نتيجة أنشطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعلى رأسها التصنيع المكثف والتجمعات الحضرية التي غزت الريف وغيرت معالمه.

وكان لكتاب واحد لمؤلفة أمريكية أثر واضح في إثارة اهتمام الجماهير العريضة بقضية الحفاظ على البيئة، ونتج عن هذا الاهتمام المتزايد، أن قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة عقد مؤتمر عالمي على البيئة في استوكهولم في صيف عام 1972.

وأبرزت مناقشات المؤتمر وجها أخر جديدا تماما للقضية ركز على أهمية اتساع مفهوم البيئة ليشمل البيئة الاجتماعية إلى جانب البيئة الطبيعية، ورفع للمرة الأولى الشعار القائل بان "الفقر هو أكبر ملوث للبيئة" وعلى هذا الفهم الجديد شاركت الدول النامية في المؤتمر بفعالية واضحة وانتهى المؤتمر إلى تأسيس "برنامج الامم المتحدة للبيئة" الذي أقر في بداية عمله بان إشكالية البيئة لا يمكن معالجتها بشكال منفصل، لأنها نظام مندمج ومتداخل مع كل القطاعات.

ولذلك تم تبني مقاربة جديدة لمعالجة اشكالية البيئة بشكل مندمج مع التنمية، وهذا ما أصبح يعرف **بالتنمية المستدامة؛** والذي أدرج في برنامج العمل المعروف بـ "خطة 21" والهدف الأساسي للتنمية المستدامة هوم تلبية الاحتياجات الاقتصادية للجيل الحالي، دون إضعاف قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها، وحماية البيئة في إطار هذا المسعى.

ومن هذا المنطلق جاء هذا الكتاب البيداغوجي الموسوم **بالبيئة والتنمية المستدامة – مقاربة سوسيولوجة**- والذي هو موجه الى كل الطلبة الجامعيين بصفة عامة ، والى طلبة السنة ثالثة علم الاجتماع بصفة خاصة؛ حيث يحتوي على فصلين اثنين؛ يتناولان ما جاء في البرنامج المختصر المحدد للمادة في عرض التكوين بشكل من التفصيل والإثراء؛ إذ جاء الفصل **الأول بعنوان: التنمية بمعزل عن البيئة و** يحتوي على مجموعة من العناصر المتعلقة بالتنمية وهي كالتالي:

أولا تناولنا مفهوم التنمية والتطور التاريخي لسيرورة المفهوم وعلاقته بمفاهيم مشابهة، ثم انتقلنا في العنصر الثاني إلى أهم الأبعاد الرئيسية للتنمية، وفي العنصر الثالث

أهم مؤشرات التنمية، لنتناول في العنصر الرابع التنمية وعلم الاجتماع، ثم في العنصر الخامس التنمية كوسيلة للتحول، لننوه في العنصر السادس إلى التنمية والمشاركة الشعبية، وفي العنصر السابع نتناول أهم النظريات والاتجاهات المفسرة للتنمية، لنعرج في الأخير إلى التنمية والعولمة وكذا معوقات التنمية، وبعد تعرضنا لفصل التنمية بمعزل عن البيئة كان لابد لنا من الانتقال إلى فصل يربط بين البيئة والتنمية من منظور سوسيولوجي جاء بعنوان **سوسيولوجيا التنمية المستدامة** حيث شمل هو الأخر على العناصر التالية:

أولا تطور مفهوم التنمية المستدامة، إلى جانب عرض أهم أبعادها وأهدافها وكذا البيئة كمحدد لقياس التنمية المستدامة، التغيرات المناخية وأهميتها بالنسبة للتنمية المستدامة، لنعرج في الأخير إلى الأساليب البيئية المتبعة للتخطيط للتنمية المستدامة، وفي آخر الفصل قمنا بعرض مجموعة من التجارب الإقليمية والدولية في قياس التنمية المستدامة.

ويشمل الكتاب في نهايته على مجموعة من المراجع التي تم الاعتماد عليها لإنجاز هذا الكتاب لتكون مرجعا يعود إليه القاري في حال أحتاج إلى ذلك.

الفصل الأول:التنمية بمعزل عن البيئة

الفصل الأول: التنمية بمعزل عن البيئة

تمهيد

أولا- مفهوم التنمية

ثانيا- الأبعاد الرئيسية للتنمية

ثالثا- مؤشرات التنمية

رابعا- التنمية كوسيلة للتحول

خامسا- التنمية والمشاركة الشعبية

سادسا-نظريات التنمية

سابعا- التنمية والعولمة

ثامنا – معوقات التنمية

استخلاصات الفصل

الفصل الأول- التنمية بمعزل عن البيئة:

تمهيد:

لقد حرص الكثير من المفكرين من مختلف التخصصات العلمية على دراسة قضايا التنمية محاولين تحديد أبعادها والتعرف على الظروف المهيأة لها والعوامل المؤدية إليها، والنتائج المترتبة عليها، والمعوقات التي قد تعترض طريقها، وبهذا تباينت و تعددت الرؤى حول هذا الموضوع من زوايا عديدة سواء تعلق ذلك بتحديد المفهوم في حد ذاته أو تعلق بالمداخل أو اتجاهات ومؤشرات التنمية، ويعود سبب ذلك إلى اختلاف المدارس واختلاف الأيديولوجيا نفسها علاوة على أن كل فريق يريد أن يبرز الجانب الذي يهتم به ؛ وسنحاول من خلال هذا الفصل – قدر المستطاع – عرض أهم هذه القضايا بشكل من التفصيل.

أولا- مفهوم التنمية:

1- تعريف التنمية

أ- لغة:

تعني نما أي زاد أو كثر [1]

التنمية هي الزيادة المطلقة أي "نما" تنمية الشيء تعني فعل أو إحداث النمو باللغة الإنجليزية growth.

[1]- ابنمنظور،**لسانالعرب**،الطبعة 01 ، المجلدالسادس،دارصادر،بيروت،1997 ، ص 262.

التنمية في اللغة العربية مشتقة من الفعل " نمى" كقولنا نمى المال، ونمى الحديث إلى فلان أي أسنده له ورفعه، ونمى الابن إلى أبيه أي نسبه، نميته تنمية أي أبلغته على وجه النميمة والإفساد، أو نميت الحديث مخففا أي أبلغته على وجه الإصلاح والخير، أما في اللغة الإنجليزية وما يعنيه يوسع أو يوضح **DEVELOPEMENT** من الفعل **DEVELOP** يأتي مصطلح التنمية أو يظهر أو يكشف عن أو يطور أو ينمي أو ينمو أو يبسط تدريجيا أو يكتسب أو يتجلى أو ينشئ.

وعليه فالتنمية لغويا تعني التوسيع أو التطوير أو الإنماء أو النشوء، فنمى ينمو نموا، أي زاد ونمى النار أي رفعها وأشبع وقودها، ونمى الرجل أي سمن.[1]

والاختلاف بين المصطلح اللغوي العربي والأوروبي أن لفظ النمو أقرب إلى الاشتقاق العربي لأن إطلاق هذا اللفظ على المفهوم الأوروبي.يشوه اللفظ العربي لأن هذا الأخير يدل على الزكاة والزيادة والنماء الممزوجة بالبركة والطهارة، على عكس المصطلح الأوروبي الذي يعني الربا والذي قال عنه الله تعالى: ((يمحق الله الربا ويربي الصدقات)) سورة البقرة الآية 276.

ب – إصطلاحا :

التنمية مفهوم يتمحور حول الانسان والمجتمع و هو نقيض التخلف وذو صلة بكلمة النمو التي يشير بعدها اللغوي إلى النماء[2]

يقصد بالتنمية " إحداث تطور في مجال ما بواسطة تدخل أطراف و استعمال أدوات من أجل الوصول إلى التطور و الرقي ، إذن التنمية هي عبارة عن عملية تدخلية أو هي تدخل إداري من قبل الدولة و هي تحقيق زيادة تراكمية سريعة في الخدمات وهي كذلك تغيير ايجابي يهدف إلى نقل المجتمع من حالة إلى حالة أفضل .[3]

بعض الدراسات تشير إلى أن الإسلام هو الدين الوحيد الذي أشار إلى أهمية التنمية، إلا أن ذلك لم يتم بصراحة بل تم بطريقة غير مباشرة،وقد تم استنباط تلك الأهمية من خلال المحاولة التي قام بها بعض الكتاب في استخلاص مفهوم التنمية في الإسلام وذلك استنادا إلى نصوص أو معاني قرآنية، فقيل أن التنمية هي طلب عمارة الأرض وذلك في قوله تعالى ((**هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها)) سورة هود الآية 61.**

[1] عبد الرحمان العيسوي: **الإسلام والتنمية البشرية**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، بدون سنة، 11-12.

[2] لويس معلوف، **المنجد في اللغة**، دار الشرق، ط35، 1996، ص 813.

[3] رياض حمدوش، **تطور مفهوم التنمية السياسية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية**، موقع www.univ-chlef.dz/topic/doc/mdm يوم 2009/12/26، 8:35

وقيل أن التنمية تعني الحياة الطيبة إشارة إلى معنى الآية الكريمة لقوله تعالى **((مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُ حَيَاةً طَيِّبَةً ۖ وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ)) سورة النحل، الآية 97**،وقيل هي نقل المجتمع من الوضع الذي لا يرضاه الله إلى الوضع الذي يرضاه.

ووفق التراث العلمي لأدبيات مفهوم التنمية، نجد اختلاف العلماء والمفكرين حول تحديد مفهوم التنمية وذلك تبعا ووفقا لتخصصات العلمية وتشعبها،وفيما يلي سنعرض بعض هذه التعريفات.

- **شراموليرنر** schram & lener " التنمية هي ذلك التغيير نحو الأنماط المجتمعيةالتيتسمحلمجتمعليسفقطبتحقيقالقيمالإنسانيةالأفضل،بلوأيضابزيادة ".[1]
- **تعريف هيئة الأمم المتحدة "**أقرت هيئة الأمم المتحدة للتنمية في عام 1956 تعريفا مميزا للتنمية على أنها "تلك العمليات التي يمكن من خلالها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية، ولمساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر المستطاع".

ويعد هذا التعريف المميز لهيئة الأمم المتحدة بمثابة دعوى للحكومات في الإسراع بالقيام بعمليات التنمية، وذلك بتحفيز المواطنين والالتفاف حولهم للقيام بالعمليات اللازمة في أقصر الأوقات وبطريقة جماعية تنصهر فيها الحكومات داخل شعوبها.[2]

كما تعرف التنمية على أنها الاستثمار الأمثل للموارد المجتمع المتاحة،البشرية منها و الطبيعية، فإذا كان الهدف هو التنمية الاجتماعية فإن التركيز على الجوانب الاجتماعية و الثقافية و تنمية الإنسان اجتماعيا و ثقافياً يصبح هو الأساس و ذلك من خلال المؤسسات التربوية في المجتمع، مثل الأسرة و المدرس وغيرها، أما إذا كان الهدف هو التنمية الاقتصادية ، فإن القائمين عليها يركزون على صناعة الإنسان المنتج و استثمار موارد المجتمع الطبيعية المتاحة بشكل أمثل و منظم و ذلك لتحقيق المنفعة المباشرة للفرد و المجتمع".[3]

ما سبق نجد أن مفهوم التنمية تتغير حسب الطبيعة الاقتصادية للمجتمعات، وتغير حسب الطبيعة الزمانية أيضا،ضمن هذا الإطار لتغير المنظور المعرفي لمفهوم التنمية نحاول التطرق لها عبر ما تعنيه من متغيرات وأبعاد ضمن هذا الطرح:

2- السيرورة التاريخية لمفهوم التنمية:

---

[1] عبد الرحمان العيسوي، **الإسلام و التنمية البشرية**، المكتب العربي الحديث، جامعة الإسكندرية، مصر، بدون ط ، بدون سنة ، ص15.

[2] محي الدين نصرت وآخرون، **تنمية المجتمعات الريفية**، مقال في: المركز القومي للبحوث الاجتماعية القاهرة 1971، ص301.

[3] المرجع نفسه، ص2.

لقد بدأت التنمية كمفهوم اقتصادي; ينحصر ضمن مؤشر واحد فقط وهو الزيادة في مستوى الدخل، والتي تنتج على التبادلات الكمية التي تحصل بين المتغيرات الاقتصادية الإجمالية كالدخل الوطني والناتج الوطني والإنتاج الإجمالي، وحصة الفرد منها، فهي عملية شاملة تهدف إلى تطوير الاقتصاد الوطني واستثماره من خلال السعي الدائم إلى اكتشاف الموارد وزيادة إنتاجها وحسن استغلالها وكما تهدف إلى تغيير التوازن المختل في ميزان التجارة الخارجية والتخلص من التبعية والتخلف

ومن بين التعاريف التي تناولت التنمية من المظور الاقتصادي ندرج مايلي :

- **-تعريف " شومبيتر"**

يقدم " شومبتر" في كتابه **"نظرية التنمية الاقتصادية"** تفسيرا لكل من مفهومي النمو والتنمية إذ يرى أن النمو " هو تغير تدريجي منظم يحدث في الفترة الطويلة نتيجة الزيادة العامة في الموارد، أما التنمية فهي نتاج قوي تعمل في داخل النظام عندما تكون العوامل الأخرى ثابتة، وهي بذلك تغير تلقائي غير متصل يظهر بفعل قوي توسيعية ضاغطة،كما أن تطوير الاستهلاك كما ونوعًا ورفع حصة الفرد من السلع والخدمات الاستهلاكية (تحقيق الرفاه) يمثل الهدف النهائي لعملية التنمية

نجد مما سبق أن النمو والتنمية مفهومان متوزيان ،إلا انه هناك ما يميزهما عن بعض من خلال النقاط التالية :

التنمية مفهوم تراكمي و مستمر تعني دائما الانتقال من وضع الحالي إلى وضع أحسن ، وهي ذات طابع كيفي ليست كمية نستطيع قياسها ، وفي مجملها تعني دائما الايجاب .

أما النمو فهو مؤشر قابل للقياس نستطيع تحديد درجته ، ولايمكن لأن نحصره بطابع الايجاب فقط أو بالسلب فقط ،مثلا يمكننا القول بلغت نسبة النمو الاقتصادي 2-% أو نسبة 1%، فالتعبير الأول هو مقارنة بأخر نسبة نمو فهو متناقص ب -2% ،أما النسبة 2% فهي زيادة نسبة ب 2 مقارنة بآخر احصائية .

- **تعريف روستو:**

عالج هذا الكاتب الأمريكي **" روستو"** في كتابه الذي يحمل عنوان **"مراحل النمو الاقتصادي وقضية النمو والتنمية"**؛ فكرة تصنيف جميع المجتمعات من ناحية أبعادها الاقتصادية ،بحيث استبدل " روستو" مراحل تطور المجتمع البشري (المشاعية العبودية، الإقطاعية، الرأسمالية، الاشتراكية...) بمراحل النمو الاقتصادي والاجتماعي كما وجه النظر بهذا التحديد إلى واقع استغلال الدول الاستعمارية لشعوب البلدان النامية إضافة إلى أن هذا التحليل سعى إلى تغطية الأسباب الحقيقية الكامنة وراء تخلف الدول النامية من خلال تأكيده أن الشعوب والأمم تبدأ أساسا من مرحلة التخلف التقليدية وليس للاستعمار أي دور في هذا الواقع، كما يصور هذا التحليل أن وضع تخلف الدول النامية هو وضع طبيعي مؤقت.

إضافة إلى ذلك فإن النظريات الاقتصادية الكلاسيكية ساهمت في اثراء مفهوم التنمية ، من خلال طرح أهمية العنصر البشري في تحقيق التنمية الاقتصادية ويعتبر ادم سميث وريكاردو مالتوس من روادها وتضمن هذه النظريات الكلاسيكية أربع اتجاهات رئيسية أو بما يسمى بنظرية أو المؤشرات ، نظرية مراحل النمو ، النمط المثالي ، الاتجاه الانتشاري واتسمت نظرية المؤشرات و نظرية مراحل النمو بالطابع المادي ، بحيث فسرت التطور التاريخي بالتفسير المادي .

أما النمط المثالي فقد ركز على حل مشكلة التخلف الذي ينطوي على تحول الدول التقليدية ألى من نمطها الكلاسيكي إلى النمط الحديث للاقتصاد والسياسة والمجتمع السائد في الدول الصناعية ،أما الاتجاه الانتشاري فهو يرى ضرورة تحقيق التنمية عن طريق تشجيع انتقال وانتشار رؤوس الأموال والتكنولوجيا و المؤسسات والقيم الحديثة إلى المجتمعات المتخلفة،أما النظريات النيوكلاسيكية فقد دعمت النظريات الكلاسيكية بإضافة مؤشرات أخرى مثل التركيز على الاستثمارات الخارجية والداخلية، و ظلت هذه التفسيرات حتى ظهور الماركسية.

- **تعريف كارل ماركس للتنمية** :

فاطرح الذي دعا اليه كارل ماركس (1818-1883) وفريد يريك أنجلز، يرتكز بتفسير عدة قواسم مشتركة تتمثل في التوجه الأساسي للتنمية نحو الداخل وليس نحو الخارج الاعتماد على النفس أساسا والمشاركة الشعبية في تحقيق التنمية ، وتخفيض التنمية الاقتصادية المستقلة التي تهدف إلى رفاهية إنسان العالم الثالث، وتأثيرها على أهمية العلاقات الاجتماعية للإنتاج سوءا على المستوى الوطني أو الدولي، وتبرز بالتالي أهمية تملك وحيازة وملكية المجتمع لوسائل الإنتاج وأهمية استغلال المصادر الوطنية والتحكم فيها، وكذا أهمية التوزيع المتكافئ لجهود وخبرات التنمية.

وينظر إلى التخلف في هذا الإطار كتعبير حدودي لعملية تاريخية يتم فيها كبح القوى المنتجة عن طريق علاقات الإنتاج الرأسمالية المشكلة للسوق الدولي.[1]

والذي حددت الماركسية في هذا المجال التطور بمراحل التالية :

- مرحلة الانتاج البدائي.
- مرحلة العبودية .
- مرحلة الاقطاع.
- مرحلة البرجوازية.
- مرحلة الاشتراكية.

[1] مصطفى حسن علي: **شركاء في تشويه التنمية**، ط1، دار الطليعة، بيروت 1983، ص ص (259- 260).

هذه مراحل التطور وإحداث التنمية عند الماركسية تكون من خلال الانتقال من مجتمعات الاقطاعية إلى المجتمعات الشيوعية ، أما الاتجاه الماركسي المحدث فهو يرى ان البروليتاريا هي أمل المجتمع لتحقيق التنمية والتطور ، فالتطور في قوى الانتاج وعلى رأسها العامل البشري يؤدي إلى تحقيق التنمية .

لقد أشار مناصري الماركسية المحدثة إلى مراحل النمو الاقتصادي لروستو 1960

- مرحلة المجتمع التقليدي : ذات انتاج بسيط وطبيعي موجه للاكتفاء الذاتي .
- مرحلة التهيؤ للانطلاق: وهيها يتم الاهتمام بالتعليم والاستثمار في رأس المال البشري.
- مرحلة الانطلاق:يتم من خلالها القضاء على معوقات التنمية وإحداث ثورة سياسية تغير البناء الاجتماعي والاقتصادي
- مرحلة النضج: و هي اعداد الامكانيات التي تعطي القدرة على التوجه للخارج و تطوير الصناعة
- مرحلة الاستهلاك الوفير : تتميز بارتفاع متوسط دخل الفرد الناتج على رفع معدل الاستثمار.

➢ **تعريف ماكس فيبر :**

بالنسبة لماكس فيبر فقد عالج التنمية من خلال نشأة النظام الرأسمالي الغربي بوصفه أسلوبا للتنمية ، بحيث درس العلاقة بين الاقتصاد والدين ، بحيث اهتم بدراسة العلاقة بين الأفكار الدينية من ناحية و الاتجاه نحو التنظيم الاقتصادي من ناحية أخرى ،فتوصل إلى أن العلاقة بين البروتستانتينية و الرأسمالية الحديثة بأنها تستند على التنظيم الرشيد للثروات و الانتاج والمال والمشروعات الاقتصادية ،و هذا التنظيم يصدر عن أفراد ذوي خصائص سيكولوجية ودينية تعتبر كمؤشرات تنموية يتميز بها المجتمع الرأسمالي.

➢ **تعريف فؤاد عبد المنعم**

ومن التعاريف التي حصرت التنمية في الاطار الاقتصادي تعريف فؤاد عبد المنعم احمد في كتابه **السياسة الشرعية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية وتطبيقاتها** " التنمية هي الجهد المبذول للارتفاع بالدخل الفردي الحقيقي ارتفاعا تراكميا عن طريق استخدام الموارد البشرية والطبيعية المتاحة استخداما أكفأ وأشمل بغرض رفع الدخل القومي بمعدل أكبر من معدل تزايد السكان[1].

نجد هذا التعريف يركز على عنصر قوة العمل من حيث توظيفها توظيفا يلائم أهداف الخطط التنموية .

[1]- عبد اللطيف مصطفى عبد الرحمان ساسبة "**دراسة في التنمية الاقتصادية** ، مكتبة حسن العصرية بيروت ، 2014،ص (12

3- مفاهيم لها علاقة بالتنمية:

3-1- التنمية و النمو:

يخلط الكثيرون في التّمييز بين مصطلحي النّمو و التّنميّة، حيث غالبا ما يوظفانّها في سياق واحد، و قد ميز بينهما بع العلماء نذكر منهم شومبتر فهو يرى أن النمو هو تبدّل في نسبة تزايد الدخل نتيجة " التدفق الدائري" لعوامل و موارد الإنتاج المتاحة، أي دون حصول أي تحوّلات سياسية خارج النطاق الاقتصادي، أمّا التّنميّة فهيّ تتحقق نتيجة تحوّلات تتصّل بالديمقراطيّة و الزيادة الاقتصادية، و الإطار السيّاسي و العوامل الثّقافيّة و الاجتماعيّة إلى جانب التّحولّات الاقتصاديّة / التقنيّة، و ضمن هذا المفهوم تصبح التّنميّة عمليّة تبدّل أو تحوّل مجتمعي و بنيويّ و سلكي واسع النطاق و متعدّد الجهات ".

و قد ميّز بينهما " غورال ميردال "في قوله: " أنّ التّمييز بين التّنميّة و النّمو يؤدي إلى القول بأنّ الناتج القومي الإجمالي يقيس فقط نمو الإنتاج. في حين أنّ التّنميّة تمثّل زمرة أخرى أوسع، يجب أن نتصوّر التّنميّة و كأنّها أكثر من زيادة الإنتاج مفترضين دوما أن نحسب و نعرف على وجه صحيح هذا المفهوم الأخير. إنّي أفهم التّنمية كحركة نحو قمّة النظام الاجتماعي كلّه، و بعبارة أخرى أنّها لا تشمل الإنتاج و توزيع الناتج و طرائق الإنتاج فحسب، بل مستويات العيش أيضا و المؤسّسات و التّصرفات و السّياسات، إنّ بين جميع عوامل هذا النظام الاجتماعي علاقات ذات تأثير متبادل

3-2- التنمية والتقدم:

عولج هذا المفهوم بصفة مركزة من طرف الباحث **"خوسيه مارية"** سبرت بحيث ناقش مفهوم التقدم لغويا : يعني الحركة إلى الإمام، في الأصل فهو **مفهوم مكاني**، بعدئذ صار **مفهوم زماني** ،ثم صار مفهوم كوني تحت ضغط اقتصاديات السوق ، فهو مفهوم يجبرنا على العيش في عالم خيالي ويعدنا فيه بالإشباع لا نهائي ، ثم تحول التقدم إلى **مفهوم قيمي** معاكس ،حيث نقيس من عام لآخر ونقارن بين تقدمنا وتخلف الآخرين[1]

حين كتب " مع ظهور العلم الحديث نزع دين جديد محدد ، هو الإيمان بالتقدم وكان حتميا بزوغ ذلك الدين ، وانتشاره لتبرير مقولات التي ظهرت .

فهو بدأ بالإيمان بالتقدم ،وقد صار عقيدة للحداثة ، مستخدما نموذج الشمس التي تشرق على العالم ،الذي أضاف له نعتا محددا هو الجديد وقال " الايمان بالتقدم اليوم يعاني أزمة شديدة ووصل اي أضعف حالاته ،إلا أن استدراكه يحمل استدراكا نافيا وتحذيريا في نفس الوقت ، تحطيم عقيدة التقدم يشمل تهديد شديد البقاء الروجي للعديد من البشر اليوم لقد أكد سبرت على المفهوم ،بأنه العقيدة الحداثية ،وأعطى لمفهوم الثورة والتنمية هما بناء مفهوم التقدم ،

[1] هدى ميتكس و حسن البصرى ، **ماليزيا والعولمة** ، برنامج الدراسات الماليزية ،2000،ص477

لأن الثورة هي المفهوم الذي وعد به السوفيات لأحداث التقدم والامريكان دعاة التنمية التي تحقق التقدم ولقد عرف سبرت الثورة هي الحل الأخير في مواجهة الظلم لا تحتمل أو طغيان لم يسبق له مثيل[1].

ثم يشرح سيبرت كيف حلت مقولة التنمية محل مفهوم التقدم الذي أصابه الوهن ،وكيف تغيرت المنظومة المفاهيمية المرتبطة به لتحل مفاهيم التنموية بالأمم المتأخرة ،وهي عكس الامم المتقدمة و صار الدول النامية والمفهوم الجديد يحمل في طياته فكرة الدولة القومية التي حلت محل الأزمة الثقافية ،بينما كان مفهوم التقدم شعارا سياسيا يحمله القادة ، ويشير به الفلاسفة والمفكرون وصار الخطاب التنموي مجالا للخبراء والتكنوقراط ، أي حدث مزيد من الربط مع مفاهيم العلم والادارة والنظام ،ومن ثم صارت المقولات الجديدة ،هي الثورة التقنية القادمة لا محالة [2]

وفي هذا الإطار قال سيبرت " يجب على العالم الثالث أن ينمو أولا قبل أن يفكر في التقدم الحقيقي وصار التقدم **قدرا حداثيا** " [3].

3-3- التنمية والتطور:

يستخدم مفهوم التطور غالبا للإشارة عن الحالة الاقتصادية أو الاجتماعية أو غيرها لان غالبا مفهوم التطور لا يعني المجال الاقتصادي فقط، " مثلا كأن نقول تطور بلد ما من المجال الزراعي التقليدي إلى المجتمع الصناعي الحديث،إذ يمكن ان يحدث تطور في المجال الصناعي ولكن بوتيرة أقل من تزايد السكان مما يعني عدم وجود نمو،كما أنه غير مرادف للتنمية،إذ يمكن أن يحدث تطور اقتصادي دون أن يكون مصحوبا بتغيرات هيكلية وذهنية ضمن استمرارية هذا التطور " [4] .

3-4- التنمية والتغير:

تهدف التنمية إلى احداث التغيير الايجابي وفق العملية الاستمرارية والتراكمية التي تتميز بها مع الاحتفاظ بميزة الايجاب دائما ، هي نفس الصفة التي يتميز بها مفهوم التغير ،إلا أنه قد لا يكون ايجابي فالتغير عبارة على " هو كل تحول يحدث في النظم والأنساق والاجهزة ،سواء كان ذلك في البناء او الوظائف خلال فترة زمنية محددة، فهو قد يحصل في فترة زمنية قصيرة وبشكل سريع او قد تستغرق كل التاريخ الحضاري للإنسانية فعامل الزمن مهم في احداث طفرات التغير، وهو ايضا التحول الذي يطرأ على الادوار الاجتماعية التي يقوم بها الافراد، وكل ما يطرأ على النظم الاجتماعية ، وقواعد الضبط الاجتماعي في مده زمنية معينة.

---

[1] المرجع نفسه ،ص465.

[2] المرجع نفسه ،ص466.

[3] المرجع نفسه ،ص467

[4] عبد اللطيف مصطفى عبد الرحمان ،**دراسات في التنمية الاقتصادية**،مرجع سابق ،ص 16.

لقد تحدث غي روشي في كتابة عن التغير الاجتماعي. ان التغير الاجتماعي يعني كل تحول في البناء الاجتماعي يلاحظ في زمن ولا يكون مقتأ سريع الزوال لدى فئات واسعة من المجتمع ويغير مسار حياتها، وهو يتميز بمايلي:

- ✓ التغير الاجتماعي ظاهرة عامة توجد عند أفراد عديدين وتؤثر في اسلوب حياتهم
- ✓ التغير الاجتماعي يصيب البناء الاجتماعي
- ✓ يكون التغير الاجتماعي محدداً بالزمن أي يبدأ بفترة زمنية وينتهي بفترة زمنية
- ✓ يتصف التغير الاجتماعي بالديمومة والاستمرارية.

ويلاحظ مما سبق نجد أن النظرة العامة لماهية التغير الاجتماعي هو كل تغير يطرأ على البناء الاجتماعي في الوظائف والقيم والادوار الاجتماعية خلال فترة محددة من الزمن وقد يكون هذا التغير ايجاباً فهو تقدم وقد يكون سلبياً فهو تخلف، فالتغير اذاً ليس له اتجاه محدد.

من خلال ما سبق نجد ان السيرورة التي تطور بها مفهوم التنمية كانت بدايتها ذات طبيعة اقتصادية بحته، وذلك تبعا لما تملية للطبيعة التاريخية والفكرية والايديولوجية لتلك الفترة، والتي تميزت في خروج بعض الدول من الحقبة الاستعمارية مما يستدعي التفكير أولا بالجانب المادي والمعيشي لأفراد المجتمع ، وهذا حتى تخرج من دائرة التخلف ، هذا الاخير الذي ساير مفهوم التنمية كتعريفها بنقيض التخلف.

لذلك فقد سيطرة المفهوم المادي والاقتصادي على الحقبة التاريخية لتطور مفهوم التنمية ، كأحد أهم المفاهيم جدلا في الكتابات الكلاسيكية والنيوكلاسيكية لتفسير تطور المجتمع .

ثانيا: الأبعاد الرئيسية للتنمية:

من خلال الاتجاهات السوسيولوجية المفسرة للتنمية يتضح أنها ركزت على العديد من الأبعاد المتفاعلة والمرتبطة ببعضها البعض والتي يمثل كل منها مطلبا من متطلبات التنمية ودعما لها وتتمثل هذه الأبعاد فيما يلي:

1- البعد الاقتصادي:

يستهوي التحليل الاقتصادي للتنمية آراء المفكرين الأكاديميين على مختلف مستوياتهم، وتنوع اهتماماتهم، وذلك للصفة العلمية التجريبية نسبيا التي تتصف بها التنمية الاقتصادية، والتحليل الاقتصادي الذي يركز في مجمل معلوماته على لغة الأرقام والبيانات القياسية والإحصائية، والتنمية الاقتصادية تعرف بأنها: " سياسة اقتصادية تخطط على أسس طويلة الأجل لتحقيق النمو الاقتصادي حيث يزداد بواسطتها الدخل القومي الحقيقي للاقتصاد

في غضون فترة زمنية محددة، وإذا كان معدل التنمية الاقتصادية أكبر من معدل نمو السكان فإن متوسط دخل الفرد الحقيقي سيرتفع"؛ وهي تهدف إلى تحقيق عدة أهداف منها:

أ- زيادة الدخل القومي ورفع مستوى معيشة المواطنين: ويعتبر هذا الهدف في مقدمة الأولويات للسياسة الاقتصادية للدول بصفة عامة وللدول النامية؛ خاصة تلك التي تسعى إلى التغلب على مشكلة الفقر وانخفاض مستوى المعيشة التي يعاني منها الغالبية العظمى من السكان، ويقصد بالدخل القومي الحقيقي هنا هو ذلك الدخل الذي لا يعتمد على السيولة النقدية فحسب، وإنما الدخل الذي يتمثل في إنتاج السلع والخدمات من الموارد الاقتصادية المتاحة خلال فترة زمنية معينة[1].

ب- تقليص التفاوت بين الثروة والدخول بينت فئات المجتمع: فالتنمية الاقتصادية تضع في سلم أولوياتها إعادة توزيع الدخول أو تقليص التفاوت بينها، كي تخلق التآلف والانسجام بين فئات المجتمع، وتدفعها ثانية إلى العمل الجماعي المشترك لزيادة الدخل القومي وتحقيق الرفاهية الاجتماعية الشاملة.

ج- تعديل التركيبة الاقتصادية وتنويع مصادر الدخل القومي:

يتسم اقتصاد الدول النامية عامة بالطابع التقليدي الذي يغلب عليه القطاع الزراعي؛ ولذا فإن ما تشهده التنمية الاقتصادية هو إفساح المجال للقطاع الصناعي خاصة ليقوم بدور فعال في بناء الاقتصاد القومي إلى جانب القطاعات الأخرى التجارية والخدماتية وغيرها، هذا بالإضافة إلى تنويع مصادر الدخل وتنشيطها كي لا يبقى الاقتصاد معتمدا على دخل وحيد قابل للزوال كما هو الحال في بعض الموارد للدول العربية كالنفط، والمعادن الاستراتيجية (البوتاس، الحديد، الذهب، وغيرها)، فالتنويع في مصادر الدخل ضرورة ملحة تتطلبها اقتصاديات الدول النامية لمواجهة التقلبات الاقتصادية التي تمر بها الأسواق المالية، وكذلك لزيادة منابع الثروة في النشاطات الاقتصادية الوطنية[2].

من خلال ما سبق نستنتج أن مؤشرات التنمية الاقتصادية تتمثل في الزيادة الحقيقية في الدخل القومي، ومتوسط دخل الفرد والزيادة في درجة التصنيع، ومعدلات الادخار والاستثمار، وتحسين ميزان المدفوعات وانتعاش القطاعات الإنتاجية المختلفة في الدولة (كقطاع السلع والخدمات) بالإضافة إلى التوسع في قطاعي الزراعة والصناعة، وقد أعتمد متوسط دخل الفرد كمؤشر هام من مؤشرات النمو، ودليلا خاصا تقاس بموجبه درجة تقدم الدولة وصنفها.

[1]- حلمي شحادة محمد يوسف: **إدارة التنمية**، عمان، الأردن، 2001، ص 25.

[2]- حلمي شحادة محمد يوسف: مرجع سابق، ص ص 26- 27.

2- البعد الاجتماعي الثقافي:

نقصد بالبعد الاجتماعي الثقافي الإطار الاجتماعي الثقافي الذي تحدث فيه التنمية مؤثرة فيه، ومتأثرة بكافة مكوناته، والذي يعتبر مطلبا رئيسيا من متطلبات التنمية، وشرطا من شروطها، ويتجسد هذا البعد في العديد من العناصر والمكونات البنائية مثل الأنساق الاجتماعية التي تكون البناء الاجتماعي كالنسق القيمي، النسق الديني والنسق العائلي، والنسق الأيديولوجي والمعتقدات والعادات والتقاليد والأنماط السلوكية، ونظم الرعاية الاجتماعية والصحية والمورد البشري، والظروف التاريخية التي تلعب دورا في تشكيل واقع المجتمعات بشكل إيجابي أو سلبي.

وسنحاول في هذا المقام إلقاء الضوء على بعض عناصر ومكونات هذا البعد وهي كما يلي:

*** القيم والاتجاهات:**

لقد أكد تراث علم اجتماع التنمية النظري والإمبريقي –حقيقة هامة – مؤداها أنه هناك تأثيرات تبادلية بين برامج ومشروعات التنمية، والقيم والاتجاهات السائدة في المجتمع، وتتمثل هذه التأثيرات في كون البرامج الإنمائية تغير قيم الأفراد والجماعات بشكل إيجابي كما قد تحدث تغيرات سلبية – غير مقصودة –فالقيم تنجم عن خلل في الخطط والبرامج التنموية، كما قد تمثل بعض القيم والاتجاهات السائدة في المجتمع تحديا ثقافيا للتنمية فبالرغم من أن للقيم الاجتماعية دورا فعالا ونشطا في إنجاح تحديد المشروع الإنمائي، وذلك برفض المشروع الإنمائي أو مقاومته والحيلولة دون تحقيق أهدافه، ومن هنا ينبغي تحليل هذا النسق القيمي والوقوف على طبيعته ومحاولة صياغة البرنامج الإنمائي بالشكل الذي يتلاءم مع القيم الاجتماعية السائدة[1].

*** التعليم:**

يعتبر التعليم متغيرا هاما في التنمية، ومؤشرا من مؤشراتها، كما أنه المهارة الأساسية التي تكمن في كل عملية التنمية، فمع التعليم يكتسب الناس المهارات المتعددة التي تمكنهم من المشاركة الفعالة في مختلف مناحي الحياة البشرية، وبذلك يمثل التعليم المحور الاجتماعي الذي تعتمد عليه التحولات الاجتماعية والسيكولوجية؛ وهذا يعني أيضا أن التعليم يلعب دورا فعالا في تنمية المورد البشري الذي يمثل ركيزة من ركائز التنمية.

ومن ثم يجب توظيف التعليم توظيفا اجتماعيا واعيا يؤثر ويتأثر بقضايا التنمية، وأن هذا التوظيف في أدواره المختلفة وعوائده المتنوعة لابد أن يتلاءم في خطته مع إستراتيجية المجتمع الذي يعتمدها للتنمية؛ وكذلك من الضروري أن تتطور السياسات والبني المجتمعية بما يتيح للتعليم العالي أن يحقق التوظيف الاجتماعي الأمثل سواء ارتبطت هذه السياسات

[1]- كمال التابعي: مرجع سابق، ص 42.

بمجالات الاستخدام وسوق العمل والأجور أو بتشجيع البحوث العلمية والتطبيقات التكنولوجية أو ارتبطت بإتاحة مزيد من ديمقراطية التعليم في بنيته ومضمونة.

*** المورد البشري:**

يعتبر الإنسان هو المحور الرئيسي في عملية التنمية حيث تعتمد عليه الخطط والبرامج الإنمائية، كما أنه هدف التنمية وهذا يعني أن التنمية تتحقق بفضل الإنسان ومن أجله، ولذا تتجه البلدان إلى الاهتمام بتنمية الموارد البشرية، ويرتبط التعليم ارتباطا عضويا بتنمية الموارد البشرية، فمن خلال التعليم والتدريب تزداد خبرة الإنسان ومهراته ومعارفه، وينعكس ذلك بشكل إيجابي على التنمية[1].

*** النسق الأيديولوجي:**

من خلال النسق الأيديولوجي تتحدد ماهية التنمية وكيفية تحقيقها في أوضع الواقع؛ وكذلك نظرا لأهمية المعتقدات الدينية والأيديولوجية في تحديد السلوك وقد كشف "ماكس فيبر" في دراسته الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية على أنه ثمة ارتباطا بين التنمية والقيم والمعتقدات والتغير الأيديولوجي.

*** التنشئة الاجتماعية:** تشير الدراسات إلى أن الأسرة وتنشئة الطفل تعد مصدرا أساسيا من مصادر الحاجة إلى الانجاز؛ وذلك استنادا إلى نتائج دراسات التحليل النفسي التي أبرزت أن الاهتمامات الداخلية للخيال واهتمامات الفرد تنبع أساسا من علاقة الطفل بأبوية وأن الصور التي تتشكل في ذهن الطفل من خلال الأبوين عن التنافس والغيرة، والمحبة وغيرها تظل في عقل الطفل حتى عندما يصبح بالغا، دون أن تتغير كثيرا بحقائق الحياة التي يواجهها والتي تشكل المعتقدات والمواقف والاتجاهات الواعية.

فقد توصلت الدراسات إلى أن أمهات الأطفال ذوات الانجاز العالي يملن إلى توقع اعتماد أبنائهن على أنفسهم وإيجادهم لمهارات معينة في سن مبكرة، أكثر مما تتوقع أمهات الأطفال ذوات الحاجة المنخفضة للإنجاز، كما توقعن أن يبدأ التدريب على الاعتماد على النفس في فترة مبكرة، وذلك من شأنه أن يولد الحاجة إلى الإنجاز، بينما لا تتوقع الأمهات ذوات الحاجة المنخفضة إلى الإنجاز تفوق أبنائهن في فترة مبكرة جدا[2].

3- البعد السياسي:

يعتبر البعد السياسي في التنمية الزاوية الأساسية بل وأهم الأبعاد وأدقها لأنه يشمل على عملية صنع القرارات الإستراتيجية التي تتوقف صياغتها وإخراجها إلى حيز الوجود على الإدارة الحاكمة[3].

---

[1]- المرجع سابق، نفسه ص ص 43- 44.

[2]- نفس المرجع، ص 46.

[3]- حلمي شحادة محمد يوسف: مرجع سابق، ص 57.

حيث يتجسد البعد السياسي للتنمية في عنصرين أحدهما داخلي ويتمثل في قيام نظام سياسي للمجتمع، يكون مسؤولا عن وضع استراتيجية عامة للدولة تستهدف تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية والاستقرار والأمن لجميع أفراد المجتمع، والمشاركة السياسية لأفراد المجتمع في صنع القرار، بينما يتمثل العنصر الخارجي في العلاقات الدولية المتبادلة بين الدول، والتي تؤثر في التنمية بشكل إيجابي أو سلبي.

إن النسق السياسي هو أحد الأنساق الفرعية للمجتمع يتفاعل مع الأنساق الأخرى الاقتصادية والفكرية، ولكنه يتميز عن هذه الأنساق بأنه ينطوي على أولوية فهو مسئول عن ممارسة القوى العليا في المجتمع، وقراراته ملزمة لكافة أعضاء المجتمع وفئاته ومنظماته.

ومن هنا يتضح الأهمية المحورية للنظام السياسي في مجال التنمية وتحدياتها، باعتباره أحد مكونات البنية الفوقية للمجتمع كما أن له دوره الذي يلعبه في التأثير على بقية الجوانب بماله من قوة وأسبقية على بقية الأنظمة الأخرى، مما يجع قدرته على التأثير والإيجابية راجعة أساسا إلى ارتباطه الشديد بكافة القوى الاقتصادية والاجتماعية الأخرى.

4- البعد الإداري والتنظيمي:

إن أهداف التنمية لا تتحقق في أرض الواقع، ولا تتحول إلى فعل إنمائي إلا من خلال العمليات والوظائف الإدارية التي تتمثل في التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة والتنسيق وغيرها، فبالتخطيط يمكن المواءمة بين الحاجات المادية والاجتماعية التي يسعى المجتمع إلى إشباعها من خلال الموارد المادية والطبيعية والبشرية المتاحة، ونضع خطة واقعية تجسد مطالبنا وتتسق مع مواردنا، وذلك كله لا يتحقق إلا في إطار تنظيمي يحدد الأدوار والعلاقات والمعايير التي تحكم السلوك الإنساني ومن خلال التوجيه والرقابة والمتابعة وعمليات التقويم المستمرة نستطيع أن ندرك إلى أي مدى استطاعت البرامج والخطط الإنسانية تحقيق الأهداف المقررة والمرسومة في الإطار الزمني المحدد وما هي التحديات والمعوقات البنائية والتخطيطية التي واجهت الخطة عند تنفيذها وهذا كله يؤكد ضرورة وأهمية البعد الإداري والتنظيمي.

ويهدف إدخال هذا البعد – البعد التنظيمي – إلى مناقشة البدائل التنظيمية المختلفة التي تكمن من معرفة أيهما أكثر كفاءة في تحقيق أهداف إستراتيجية التطوير، فالأمر يتعلق باختيار سياسة تنظيمية يتحدد وفقا لها الإطار التنظيمي العام لاستخدام الموارد وطريقة الإدارة اليومية لوحدات الاقتصاد القومي[1].

[1]- كمال التابعي: مرجع سابق، ص ص36- 38.

5- البعد السيكولوجي أو السلوكي:

إن تغيير القيم والاتجاهات والسلوكيات يعد شرطا أساسيا للتنمية، وخلق مجتمع حديث، وأن درجة الدافعية الفردية أو الحاجة إلى الانجاز والإبداع والتجديد من المتطلبات الرئيسية للتنمية، كما أننا بحاجة إلى تفسيرات سيكولوجية وسوسيولوجية للنمو الاقتصادي والاجتماعي، وتحاول فهم القوى السيكولوجية والسوسيولوجية المرتبطة به، وهذه القوى تكمن في دوافع الإنسان، والطريقة التي يتفاعل بها وينظم علاقاته مع الآخرين.

ويتمثل هذا البعد في العديد من العناصر والقوى النفسية التي تمثل دورا هاما في إحداث التنمية مثل الدافعية إلى الإنجاز عند " دافيد ماكليلاند" والتقمص العاطفي عند "دانيل ليرنر" والإبداع عند "هيجن"، كما يتمثل أيضا في ضرورة تغيير المجتمع لقيم واتجاهات وسلوكيات أفراده بالشكل الذي يكفل تحقيق التنمية.

إن المجتمع قد ينجح في تحقيق أهداف اقتصادية لأسباب ليست اقتصادية على الإطلاق بل ولا هي بالضرورة عقلانية، وقد يفضل في تحقيقها على الرغم من كل ما يوفره من أسباب اقتصادية، إن انقلابا من هذا النوع يحتاج إلى قوة دافعة قادرة أن تمتد إلى جوانب الحياة الاجتماعية كافة، هذه القوة الدافعة لابد أن يكون مصدرها غير مادي، بل والأرجح أن يكون محركها الأول لا يمت للاقتصاد ولا حتى للعلم يصله بصلة، إن المهم هنا أن يشتعل حماس الناس لقضية ما ويلحون عليها فتهون التضحية، ولا يفكر الفرد في نفسه بل فيمن حوله، وتتعلق الأبصار كلها بالمستقبل وتعود للناس ثقتهم بإمكانية التجديد والإبداع[1].

ثالثا- مؤشرات التنمية:

قام المختصون باعتماد مقاييس ومؤشرات تقيس درجة التنمية معتمدة على تقييم ما تم إنجازه وما لم ينجز بعد للوصول إلى الأهداف المرسومة لهذه التنمية، وأيضا مراقبة مدى صحة مسار هذه التنمية واتجاهها قصد المواصلة أو التعديل.

وتوحيد مؤشرات التنمية يمكننا من إجراء المقارنة بين نواتج مؤشرات التنمية الخاصة ببلد معين مع غيرها من البلدان لمعرفة مدى ما تم تحقيقه في مجالات التنمية ومكوناتها وأيضا يمكن الاستفادة من تجارب الآخرين في هذا الإطار.

ويجب الإشارة إلى أن مؤشرات قياس التنمية ليست ثابتة، وهي مرتبطة بأهداف التنمية والمفهوم الذي تنطوي عليه، حيث مفهوم التنمية مفهوم نسبي يختلف باختلاف الزمان والمكان.

ويمكن الوقوف على بعض مؤشرات التنمية التي أوردها إبراهيم العيسوي من خلال بحثه "مؤشرات فطرية للتنمية البشرية" في الفصل الثامن من الكتاب، الصادر عن مركز دراسات الوحدة العربية بعنوان "التنمية العربية الواقع الراهن والمستقبل".

[1]- المرجع نفسه، ص ص، 39- 41.

ومن هذه المؤشرات المحددة لهذا الواقع ما يلي:

1. الوفاء بالاحتياجات الأساسية (الصحة، التعليم، الثقافة، الإسكان).
2. المشاركة في التنمية وتتضمن (فرص العمل، توزيع، الدخل والثروة المشاركة في اتخاذ القرارات).
3. تأمين الاستقلال والاعتماد على الذات (الغذاء، العلاقات الاقتصادية، التكنولوجيا، الثقافة).
4. الأمن الاجتماعي والسلامة العامة (صيانة البيئة، التطورات السكانية، تطوير قاعدة المعلومات).
5. قضايا تنموية أخرى، ولها علاقة وطيدة بواقع تنمية الموارد البشرية وتتنوع المؤشرات بتنوع أبعاد التنمية البشرية كالتالي[1]:

1- بعد الوفاء بالاحتياجات الأساسية:

وتندرج تحت هذا البعد مؤشرات عديدة نوردها في شكل نقاط متسلسلة.

أ- مؤشر الصحة: ونجد ضمن هذا المؤشر ما يلي:

- ✓ معدل وفيات الرضع.
- ✓ معدل وفيات الأطفال.
- ✓ معدل وفيات الأمهات بسبب الحمل والولادة.
- ✓ توقع الحياة عند الميلاد، وفي سن الخامسة من العمر.
- ✓ معدل الإصابة بأمراض معدية لكل ألف من السكان أو نسبة الوفيات الناتجة عن أمراض معدية إلى جملة الوفيات.
- ✓ نسبة السكان الذين يمكنهم الحصول على صالحة للاستحمام.
- ✓ نسبة السكان الذين تتوافر لديهم خدمات المرافق الصحية.
- ✓ نسبة الأطفال الذين تم تطعيمهم (تحصينهم) ضد أمراض معينة.
- ✓ النسبة المخصصة لوحدات الرعاية الأولية في جملة الاتفاق العام على الصحة.
- ✓ عدد العاملين الصحيين لكل ألف من السكان.
- ✓ نسبة السكان الذين يعيشون في مناطق يقل فيها عدد العاملين الصحيين لكل ألف من السكان عن المعدل المتفق عليه.
- ✓ نسبة السكان الذين يعيشون على بعد عدد معين من الكيلومترات أو أكثر، من وحدة الرعاية الصحية.
- ✓ نسبة المشاركين من السكان في برنامج التأمين الصحي.

[1]- إبراهيم العيسوي: **التنمية في عالم متغير، دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها**، ط1، دار الشروق، القاهرة، 2000، ص ص 161- 168.

- ✓ نسبة الوفيات في سن الخمسين أو أكثر إلى جملة الوفيات.
- ✓ مؤشر رأي التعبير عن مدى رضا الناس عن نوعية الخدمات الصحية المتوفرة[1].

ب- مؤشر التغذية: نجد ضمن هذا المؤشر ما يلي:

- ✓ متوسط نصيب الفرد من السعيرات الحرارية في اليوم، مقارنة بالحاجات المتعارف عليها.
- ✓ نسبة السكان الذين يحصلون على أقل الاحتياجات المتعارف عليها من السعيرات الحرارية، وكذا نسبة السكان الذين يحصلون على نسبة معينة من الاحتياجات الضرورية.
- ✓ نسبة السعيرات الحرارية المستمدة من الحبوب والجذور والسكريات مقارنة بالنسب التي تعد مقبولة.
- ✓ نسبة السكان الذين يزيد ما يحصلون عليه من سعيرات من الحبوب والجذور والدرنات والسكريات على نسبة معينة، وكذا نسبة من يتجاوزون النسبة المقبولة بمسافة معينة.
- ✓ نسبة تكلفة الغذاء الذي تتوفر فيه مواصفات مقبولة إلى جملة الدخل والإنفاق الاستهلاكي لعينة من الأسر، مقارن بالنسبة الفعلية لما ينفقونه على الغذاء.
- ✓ نسبة السكان الذين لا يمكنهم الحصول على غذاء ذو مواصفات مقبولة نتيجة لقلة مداخلهم.
- ✓ نسبة الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية الحاد.
- ✓ نسبة الأطفال الذين يعانون من نقص التغذية المزمن أو الذين يقل وزنهم بالنسبة لعمرهم عن المعدل المتفق عليه.
- ✓ نسبة السكان الذين يعانون من الأنيميا، أي الذين يقل الهيموغلوبين عندهم عن نسبة معينة[2].

ج- مؤشر التعليم: تنطوي تحت هذا المؤشر ما يلي:

- ✓ نسبة الأميين إلى جملة السكان.
- ✓ نسبة المقيدين في مراحل التعليم المختلفة إلى جملة السكان من فئات العمر المتناظرة.
- ✓ نسبة السكان الذين يزيد عمرهم عن 15 سنة والمشاركين في برامج التعليم لا نظامية، أي خارج نظام التعليم الرسمي.
- ✓ نسبة التسرب للمرحلة الأولى التعليمية.

---

[1]- بوطة عبد الحميد: **واقع تنمية وتسير الموارد البشرية في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بالجزائر**، دراسة ميدانية بمؤسسة أوراس فوتوار لصناعة الأحذية نقاوس، باتنة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع، تخصص تنظيم وعمل، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة باتنة- الجزائر، 2012- 2013، ص ص 92- 93.

[2]- بوطة عبد الحميد: مرجع سابق، ص ص 93- 94.

- ✓ نسبة السكان الذين يعيشون على مسافة معينة من أقرب مؤسسة للتعليم النظامي في المراحل المختلفة للتعليم.
- ✓ متوسط عدد التلاميذ لكل مدرس في مراحل التعليم المختلفة.
- ✓ متوسط عدد التلاميذ في القسم في مراحل التعليم المختلفة.
- ✓ نسبة السكان الذين يقيمون في مناطق يزيد فيها متوسط عدد تلاميذ القسم على العمل المقبول في مراحل التعليم المختلفة.
- ✓ نسبة التلاميذ في المرحلتين الأولى والثانية للتعليم الذين يلجئون إلى الدروس الخصوصية.
- ✓ نسبة المقيدين في مدارس أو معاهد خاصة إلى جملة المقيدين في المرحلتين الأولى والثانية للتعليم.
- ✓ نسبة المقيدين في الكليات العلمية والتكنولوجية إلى جملة المقيدين في المرحلة الثانية للتعليم.
- ✓ مؤشر رأي لقياس مدى شعور الطلاب أنفسهم بالاستفادة مما تعلموه في وظائفهم، وذلك في أول سنة من سنوات عملهم بعد التخرج.
- ✓ مؤشر رأي لقياس مدى تقدير جهات العمل لفائدة التعليم المتاح أي أداء الوظائف المختلفة فيما يتعلق بخرجي المرحلتين الثانية والثالثة[1].

د- مؤشر الثقافة: وتنطوي تحت هذا المؤشر:

- ✓ متوسط عدد الصحف لكلف ألف من السكان.
- ✓ نسبة الأسر التي تطلع على صحف يومية.
- ✓ متوسط عدد أجهزة الراديو والتلفزيون لكل ألف من السكان ومتوسط عدد الكتب المباعة لكل ألف من السكان.
- ✓ نسبة الأسر التي يقرأ أفرادها كتبا أو دوريات.
- ✓ متوسط عدد المراكز الثقافية والمكتبات العامة والمسارح لكل ألف من السكان.
- ✓ نسبة السكان الذين يشتركون بانتظام في أنشطة ثقافية مثل عضوية النوادي الرياضية والجمعيات الثقافية.
- ✓ مؤشر برأي الناس في برامج الإذاعة والتلفزيون والعروض السينمائية والمسرحية ومواد الصحف والمجلات والكتب ومدى المساهمة في خلق وعي عام يساعد على معالجتها.

ه- مؤشر السكان: ونجد ضمن هذا المؤشر ما يلي:

- ✓ نسبة عدد الوحدات السكانية المتاحة إلى عدد الأسر.

[1]- بوطة عبد الحميد: مرجع سابق، ص ص 94، 95.

- ✓ نسبة الزيجات التي يتعذر إتمامها أو يتم تأجيلها لاستحالة الحصول على سكن.
- ✓ نسبة السكان الذين يقطنون مساكن غير صالحة.
- ✓ مؤشر مركب لحجم الخدمات السكنية المتاحة من الرصيد القائم للمساكن.
- ✓ نسبة السكان الذين يقطنون مساكن يزداد فيها التكدس مقاسا بمتوسط عدد شاغلي الغرفة أو المسكن في حد معين.
- ✓ نسبة السكان الذين يقطنون مساكن غير مزودة بالمرافق الصحية الأساسية "مرحاض، حمام، صرف صحي، مطبخ".
- ✓ نسبة السكان الذين يقطنون مساكن غير مزودة بمصدر مأمون للإضاءة
- ✓ نسبة الإنفاق على السكن إلى جملة الإنفاق الاستهلاكي للأسرة.
- ✓ نسبة السكان الذين ينفقون على السكن أكثر من النسبة المتفق على اعتبارها مقبولة.

و- مؤشر النقل والاتصال: ونجد ضمن هذا المؤشر ما يلي:

- ✓ نسبة السكان الذين يعيشون في مناطق تبعد عن أقرب مركز للشرطة بأكثر من عدد معين من الكيلومترات.
- ✓ نسبة السكان الذين يعيشون في تجمعات سكنية تبعد عن أقرب محطة للنقل العام داخل المدن يحدد كيلومترات معينة[1].
- ✓ نسبة الأسر التي تمتلك سيارة خاصة.
- ✓ نسبة الأسر التي تمتلك وسيلة أخرى خاصة للانتقال.
- ✓ نسبة الأسر الذين يعيشون في مناطق تبعد عن أقرب بريد ومراكز الاتصالات والتي لديها هاتف منزلي.
- ✓ نسبة الإنفاق على النقل والاتصال إلى جملة الإنفاق الاستهلاكي للأسر.
- ✓ نسبة السكان الذين يعيشون في مناطق لا تصلها الصحف والمجلات يوم صدورها أو بعد عدد معين من الأيام من صدورها.
- ✓ نسبة السكان الذين يعيشون في مناطق لا يغطيها الإرسال الإذاعي والتلفزيوني.
- ✓ نسبة السكان التي تعيش في مناطق لا تغطيها شبكة الانترنيت.

2- بعد المشاركة في التنمية:

يندرج تحت هذا البعد مؤشرات عديدة نوردها في نقاط هي:

أ- مؤشر فرص العمل: وتدخل ضمن هذا المؤشر:

- ✓ نسبة الأسر التي تحصل من عملها على دخل أقل من دخل حد الفقر.
- ✓ نسبة الذين يعملون أقل من عدد معين من الساعات في الأسبوع أو في الشهر أو في السنة.

[1]- بوطة عبد الحميد: مرجع سابق، ص 97.

- ✓ موازين القوى العامة (عرض، طلب) في الأنشطة الإنتاجية الرئيسية.
- ✓ أرصدة وتدفقات العمالة المهاجرة.
- ✓ نسبة المشتغلين الذين لا تتناسب مؤهلاتهم مع الوظائف التي يشغلونها.
- ✓ مؤشر برأي عينة من أفراد القوى العامة حول الإمكانيات المتاحة للاستفادة من فرص العمل المتوفرة[1].

ب- مؤشر الثروة وفرص العمل: ونجد ضمن هذا المؤشر:

- ✓ مدى التركيز في توزيع ملكية المنازل أو الوحدات السكنية أو نسبة السكان الذين يملكون أكثر من سيارة.
- ✓ مدى التركيز في حيازة الأصول المالية كالأسهم والسندات وشهدات الادخار والاستثمار، والودائع الادخارية بالعملات الأجنبية مقاسا بالتوزيع حسب فئات الحيازة ومعامل التمركز.
- ✓ مدى التركيز على ملكية الأرضي في المدن.
- ✓ نسبة الأسر التي تملك أنواعا مختارة من السلع الاستهلاكية المعمرة.
- ✓ توزيع ملكية الأراضي الزراعية.
- ✓ توزيع حيازة الأراضي الزراعية.
- ✓ نسبة من لا أرض لهم من السكان الزراعيين.
- ✓ نسبة من يملكون جرارات، عربات نقل، تجهيزات ري وماشية أكثر من عدد معين من السكن الريفيين.
- ✓ توزيع الإنفاق الاستهلاكي على الأسر.
- ✓ نسبة السكان الواقعين تحت حد الفقر.
- ✓ المقدار النسبي للأجراء في الناتج المحلي الإجمالي.
- ✓ الفوارق الأجرية فيما بين القطاعات الإنتاجية، وفيما بين القطاعات المؤسساتية العامة.
- ✓ معدل التبادل بين الريف والحضر، مقاسا بالرقم القياسي للأسعار والتي يحصل عليها المزارعون لمنتجاتهم، بالنسبة للأسعار التي يدفعونها لقاء الحصول على المنتجات الزراعية.
- ✓ المعدل الفعلي للتضخم مقارنا بالتغير في متوسطات الأجر لفئات مختارة من العاملين وكذلك في المعاشات.

[1]- المرجع نفسه، ص 98.

- ✓ الدعم الموجه لخفض أو تثبيت أسعار السلع الاستهلاكية الضرورية، وكذلك الخدمات الأساسية، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، والتغير في القيمة الحقيقية لمتوسط الفرد منه.
- ✓ نسبة من يدفعون ضرائب مباشرة من جملة المشتغلين من السكان حسب القطاع المؤسسي[1].

ج- مؤشر المشاركة في اتخاذ القرارات: ونجد ضمن هذا المؤشر:

- ✓ نسبة المقيدين في جداول الانتخابات إلى جملة من يحق لهم الانتخاب.
- ✓ نسبة من أدلوا بأصواتهم إلى عدد المقيدين في الجداول الانتخابية في آخر انتخاب أو استفتاء تم إجراؤه.
- ✓ نسبة القرارات التي يتم اتخاذها لا مركزيا إلى جملة القرارات ذات الصلة والمحليات.
- ✓ نسبة القيادات المحلية التي تصل إلى وظائفها بالانتخابات إلى جملة القيادات المحلية.
- ✓ نسبة المرشحين المراكز المطلوب شغلها في آخر انتخابات أجريت.
- ✓ نسبة المشتركين في جمعيات تطوعية (نقابات وجمعيات).
- ✓ نسبة النساء في قوة العمل.
- ✓ متوسط سن الفتاة عند الزواج لأول مرة.
- ✓ نسبة النساء الأميات إلى جملة عدد النساء.
- ✓ نسبة النساء اللاتي يشغلن مراكز قيادية إلى شاغلي المراكز القيادية حسب العمل (قطاع عام، قطاع خاص).
- ✓ نسبة النساء اللائي في المجالس القومية والمحافظات والمحلات.
- ✓ نسبة الشباب اللائي يشاركون في برامج خدمة المجتمع وما إليها.

3- بعد تأمين الاستقلال والاعتماد على الذات:

ويتكون من المؤشرات التالية:

أ- نؤشر الغذاء ويركز على:

- ✓ نسبة الإنتاج المحلي إلى جملة الاحتياجات من أهم السلع الغذائية.
- ✓ نسبة الواردات من الغذاء من جملة العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات.
- ✓ نسبة الاحتياطي من أهم السلع الغذائية إلى الاحتياجات الاستهلاكية[2].
- ✓ الدول التي تمد القطر بأكثر من نسبة معينة من جملة وارداته الغذائية.
- ✓ نسبة القروض والمنح الأجنبية التي تخصص لاستيراد الغذاء.
- ✓ نسبة جملة المدفوعات لاستيراد الغذاء إلى حصيلة الصادرات.

[1]- المرجع نفسه، ص 99.

[2]- إبراهيم العيسوي: مرجع سابق، ص ص 172- 174.

ب- مؤشر العلاقات الاقتصادية:

- ✓ نسبة المدخرات القومية إلى الاستثمار الإجمالي.
- ✓ نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- ✓ الدول التي يزيد نصيبها في الواردات على نسبة معينة.
- ✓ التدفقات الداخلية لرأس المال الأجنبي كنسبة من الناتج المجلي الإجمالي.
- ✓ الدول التي تزيد مساهمتها في التدفقات الداخلية لرأس المال الأجنبي على حد متفق عليه.
- ✓ رصيد الدين الأجنبي القائم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
- ✓ الدول التي يزيد نصيبها في رصيد الدين الأجنبي القائم على نسبة معينة.
- ✓ مدفوعات خدمة الدين كنسبة من حصيلة الصادرات.
- ✓ الصادرات كنسبة من الناتج الإجمالي المحلي.
- ✓ الدول التي يزيد نصيبها في جملة الصادرات عن نسبة معينة.
- ✓ السلع التي تزيد مساهمتها في جملة الصادرات عن نسبة معينة.
- ✓ الصادرات من السلع التي لا تزيد مساهمتها في إشباع الطلب المحلي عن نسبة معينة.
- ✓ نسبة مجموع الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- ✓ نسبة الإنتاج الذي تسيطر عليه شركات أجنبية متعددة الجنسيات إلى إجمالي الإنتاج المحلي.
- ✓ نصيب الأجانب في ملكية رؤوس أموال الشركات العامة بالقطر.
- ✓ نسبة مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي.
- ✓ درجة الحماية الفعلية الممنوحة للإنتاج والصادرات الوطنية[1].

4- بعد صيانة البيئة:

ويركز على:

- ✓ نسبة الإنتاج إلى الاحتياطي من النفط والمعادن مقارنة بالنسب الآمنة.
- ✓ نسبة الأراضي الزراعية التي يجرى استخدامها وهي غير زراعية (نتيجة لزحف الحضر على الريف) والتي تفقد من جراء التصحر وما إلى ذلك.
- ✓ نسبة السكان الذين يعيشون في مناطق تزداد نسب العناصر الآمنة المكونة لهوائها.
- ✓ نسبة تلوث المياه في البحار والأنهار والبحيرات الخاضعة لسيطرة الدولة مقارنة مع النسب الآمنة عند الدول الأخرى.
- ✓ الإنفاق على مكافحة التلوث البيئي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي[2].

[1]- المرجع نفسه، ص 180.

[2]- بوطة عبد الحميد: مرجع سابق، ص 101.

رابعا_التنمية كوسيلة للتحول:

وبما أن التنمية هي سلسلة من العمليّات ، المخطط لها مسبقاً التي تسعى لتحقيق مجموعة من الأهداف التي تقود الطاقات والإمكانات إلى التفاعل والاستغلال الأمثل، وتحفيز جهود الدولة والقطاعات العامة التابعة لها وإيجاد روابط اجتماعيّة بينها وبين القطاع الخاصّ والمواطنين، ويأتي ذلك بأكمله لخلق تغيرات على النشاطات والمجالات الاجتماعيّة السائدة كالقيم والعادات والمعتقدات والنظم والمواقف، دون غياب عنصر الاهتمام بالحاجات الفسيولوجيّة والخدميّة والمعيشية للأفراد، تهدف التنمية الاجتماعية بتحقيق الرفاهيّة لأفراد المجتمع على الصعيد المادي والمعنويّ.

كما وينظر الى عناصر التنمية الاجتماعيّة على انها التغيّر والتحول في البنية الاجتماعيّة وهو ما يجب أن يطرأ على المنظمات الاجتماعيّة الحديثة النشأة وأدوارها من تغييرات جذريّة حتى تكون مختلفة تماماً عن المنظمات القائمة من قبل في البيئة المجتمعيّة نفسها، ويساهم هذا التغيّر بإحداث تحوّلات ملحوظة في كل من النظم والظواهر المنتشرة في مجتمع ما الدفعة القويّة، ويتمثل هذا العنصر من خلال إيجاد وخلق تغييرات جذريّة تخفّض من مستويات التباين فيما بين الأفراد فيما يتعلّق بالثروات، والسعي لتوزيعها بشكل عادل بين المواطنين، إذ يقتضي ذلك أن يصبح التعليم متطلباً إلزاميّاً ومجانيّاً في المجتمع، وتوسيع نطاق التأمين على العلاج، ونشر المشاريع السكنيّة، وتقديم الخدمات اللازمة للمواطنين. الاستراتيجيّة الملائمة: وهو ما تسعى إليه السياسة الإنمائيّة في ظل إحداث نقلات نوعيّة من الوضع الحالي المتمثل بالتخلّف الذي يعيشه مجتمع ما وقيادته نحو التطوّر والتقدم وخلق حالة من النمو الذاتيّ من خلال الاستغلال الأمثل للوسائل المتوفّرة لتحقيق الأهداف المنشودة من التنمية الاجتماعيّة وهي التحفيز على التغيّر المستمّر والترغيب به، وتنبثق هذه الرغبة من حالة عدم الرضا التي يعيشها الأفراد في مجتمع ما حول الوضع الراهن، والرغبة بالسعي لتقمّص أدوار مستحدثة في المجتمع حتى يصبح المجتمع متقدّماً اجتماعيّاً وماديّاً. رفع مستويات التعليم والارتقاء بالأوضاع الاجتماعيّة للأفراد، ومد يد العون لهم في حل المشاكل التي تواجههم. خلق حلول جذريّة لما خلفته التنمية الاقتصادية من مشاكل، ومن أبرزها ارتفاع معدلات البطالة نتيجة الانتقال من الريف إلى المدن. توطيد أسمى المعاني والقيم وغرسها في نفوس الأفراد. دعم اللبنة الأولى في المجتمع وهي الأسرة وتعميق أواصر التماسك فيما بينها.

خامسا- التنمية والمشاركة الشعبية في البيئة الحضرية:

تعتبر المشاركة الشعبية في تنمية البيئة الحضرية إحدى دعائم النظم الفعلية في تحقيق أهدافها، فهي تعبر عن احساس الجماهير بمشاكلهم، والعمل على إشراكهم في تنفيذ خطط وبرامج تنموية ،مما يجعلهم أكثر حرصًا على الحفاظ على نتائج الأعمال التي ساهموا فيها،

ومن القواعد الأساسية لتنمية المجتمع الحضري ضرورة المشاركة الشعبية للنهوض بالبيئة الحضرية، لكن إن لم يشارك المواطنون بجهودهم وإمكاناتهم للنهوض بمجتمعاتهم فإن الحديث عن التنمية الحضرية يصبح غير مجدي؛ فالتنمية أيًا كان نوعها أو مجالها سواء كانت : بيئية اقتصاديًة أو اجتماعيًة أو ثقافيًة أوسياسية تعد مسؤولية جماعية، يشارك فيها كل فرد أيًا كان موقعه في المجتمع، وأصبح توحيد الجهود الشعبية مع الجهود الحكومية اليوم أمرًا في بالغ الأهمية، لتحقيق تنمية يتقبلها المجتمع ولحل مشاكله الحقيقية، فإنه يجب إشراك كل أفراد المجتمع المحلي في التفكير والعمل على وضع البرامج التي تهدف إلى النهوض بهم. لذلك تعتبر المشاركة الشعبية من أكثر العناصر أهمية وفعالية للوصول إلى تنمية المجتمع في البيئة الحضرية، حيث أن كل تنمية حقيقية لمجتمع ما تتطلب المشاركة الإيجابية والمبادأة التلقائية لأفراد هذا المجتمع، وإن لم تأتي هذه المشاركة بشكل تلقائي من المواطنين؛ فإن على الدولة (ممثلة في الجماعات المحلية) استثارتها، وذلك باستخداممختلف الآليات والوسائل الممكنة، من خلال إثارة الوعي بمستوى حياة أفضل، اقناع الافراد بالحاجات الجديدة للمجتمع، وتعويدهم على أنماط جديدة من العادات الاقتصاديةوالاجتماعية.[1]

1- مفهوم المشاركة الشعبية:

وإذا كان **مفهوم المشاركة** بمدلوله العام يشير إلي أنها " العملية التي من خلالها يكون للفرد دور في الحياة السياسية والاجتماعية لمجتمعه وتكون لديه الفرصة لأن يشارك في وضع الأهداف العامة واختيار أفضل الوسائل لتحقيقها وإنجازها، فإنه يمكن الاستنتاج أن المشاركة الشعبية بمفهومها التنموي هي "إشراك الناس بدرجة أو بأخرى في التصميم والإشراف علي تنفيذ سياسيات ومشروعات التنمية افي البيئة الحضرية، سواء بجهود هم الذاتية أو بالتعاون مع الأجهزة الحكومية المركزية والمحلية.

ومن هذا المنطلق، فإن المشاركة الشعبية في تنمية البيئة الحضرية ليست مجرد أداة، بل هي عنصر حاسم للتأكيد على عملية تنموية فعالة، ومشاركة الناس على المستوى المحلي والإقليمي والوطني يعني انطلاق التنمية من القاعدة تجاه رأس الهرم، أي التنمية من أسفل، فالمشاركة تعمل على ربط جهود الأفراد المحليين بمساعدة الحكومة المركزية، مما يجعلها من أهم دعائم نجاح الخطط والسياسيات التنموية في البيئة الحضرية[2].

2- أهمية المشاركة الشعبية في التنمية الحضرية:

أشارت الدراسات التي أجريت على موضوع التنمية في بلدان العالم الثالث في أواخر القرن العشرين إلى أهمية المشاركة في التنمية المحلية وحتميتها، في كونها تعمل على

[1] عاشور قياتي : دور المشاركة الشعبية في البيئة الحضرية، في مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، مركز جيل البحث العلميـ المجلد 11، دار المنظومة ، الجزائر،2017،ص79

[2] عبدالهاديالجوهري:،**أصول علم الاجتماع السياسي**،دار المعرفة الجامعية،الإسكندرية،1966 ص3

تناسب الخدمات التي تقدمها للسكان المحليين معا احتياجاتهم التي حددوها بأنفسهم، كما أنها تتيح الفرصة لمختلف فئات المجتمع للمساهمة والقيام بدور إيجابي في مساندة وتنفيذ وتتبع سير المشروعات التنموية التي تمس مجتمعهم، إضافة الى ترشيد توزيع الخدمات بين مختلف تلك الفئات والمستويات في المجتمع، وتعمل المشاركة على زيادة تماسك أفراد المجتمع وتدعيم جوانب التعاون بينهم وبين الحكومة، من خلال إتاحة الفرصة للممارسة الديموقراطية، من خلال تكريس أسلوب الإدارة اللا مركزية.[1]

إضافة إلى تلك الأهداف ذات الطابع السياسي الاجتماعي، هناك جملة أخرى من أهداف المشاركة ذات الطابع الاقتصادي تتمثل في تقليل التكلفة وتخفيف الأعباء على الحكومة، من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المحلية في المجتمع

[1] المرجع نفسه ،ص231

سابعا- نظريات التنمية:

ظهر في مطلع القرن العشرين مجموعة من النظريات والتوجهات الفكرية التي حاولت أن تعالج قضايا التنمية والتخلف في نواحي مختلفة، وذلك بإبراز أهم الأسباب التي أدت إلى تخلف العديد من الدول والاستراتيجيات التي يجب إتباعها لتحقيق التنمية.

ورغم الانتقادات التي وجهت لهذه النظريات بحكم أنها لا تعبر عن نماذج قارة صالحة لكل زمان ومكان، بل أنها تعبر عن الوضعية والمجتمع الذي ظهرت فيه، إلا أنها ساهمت في إثراء الحقل النظري للتنمية، وفسحت المجال للمفكرين والفاعلين الجدد لبلورة مفاهيم ومناهج جديدة تساير التطورات التي تعرفها البشرية، وسنتناول فيما يلي أهم هذه الاتجاهات والأفكار بشكل موجز.

1_ نظرية التحديث:

وينهض هذا الاتجاه على محاولة إحياء النظرية التطورية الكلاسيكية، والاستفادة منها في دراسة البلدان النامية (المختلفة) على الخصوص، وأهم من يمثل هذا الاتجاه "بارسونز" في محاولة عن العملية التطورية ومكوناتها إلى جانب "والت روستو" ومحاولته عن مراحل النمو والتي نعرف بالمراحل التاريخية[1].

لقد أعاد "بارسونز" إحياء التطورية في منتصف الستينات وذلك أمام موجة النقد التي وجهت للوظيفية عموما، وتصعيدا للجدل مع الماركسية، وبهدف إبراز المجتمع الأمريكي على أنه قمة ما يصبو إليه أي مجتمع من تطور، وتتركز فكرة المجتمع الأمريكي على أنه قمة ما يصبو إليه أي مجتمع من تطور وترتكز فكرة التطور عند "بارسونز" على ما أسماه بالعموميات التطورية أو التجديدات الكبرى، وذلك بناء على مكونات أساسية للتطور والتي يحصرها فيما يلي: التباين، التكامل والتعميم، إذ أنه وبناءا على بعض العموميات التطورية يمكن تجاوز نطاق المجتمعات البدائية أو القبلية ليتسنى قيام المجتمع الحديث.

ويستمر التطور أيضا من خلال عموميات تطورية أخرى، وهو بذلك يحاول أن يبرهن باستعانته بالقوانين التطورية على تفوق النسق الأمريكي- الغربي على ما عداه (الروسي أو الصيني أو الإيراني أو...).

وهو يرى على سبيل المثال أن عموميتان تطوريتان كانتا سببا في انهيار المرحلة البدائية من التطور وهما: ظهور نسق الشرعية الثقافية الذي يؤدي مجتمعية أساسية ومتباينة، وتطور نسق التدرج الاجتماعي وهذا إلى جانب أربع عموميات تطورية أخرى كانت سببا في ظهور المجتمع الحديث وهي: ظهور نسق النفوذ والأسواق، ظهور البيروقراطية، ظهور النسق القانوني وظهور الهيئات الديمقراطية، وذلك تبعا للمحددات الأساسية للتطور والتي

[1]- علي غربي وآخرون: تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص 102.

أطلق عليها اسم "دائرة التطور" وهي: التباين، التكامل والتعميم، وهي التي تزيد وتدعم القدرة التكيفية للنسق، إذ أنه وبعد عملية التباين يأتي دور التكامل ليزيد من درجة تكيف الوحدات المتباينة، ثم تلي ذلك مرحلة التعميم التي تؤدي إلى ظهور بناء قيمي جديد يتماشى والمرحلة الجديدة التي تمخضت عن مرحلة التباين، ووفقا لهذا يميز "بارسونز" بين ثلاث مستويات للتطور وهي: المستوى البدائي أين تتحكم التوجيهات الدينية في الوجود الاجتماعي وتركيز العلاقات الاجتماعية والتنظيم الاجتماعي على أساس قرابي، أما المستوى الثاني فهو المستوى الوسيط ويتميز بظهور القراءة والكتابة، في حين يمثل المستوى الثالث بوادر ظهور الحضارة التي قام عليها المجتمع الغربي الحديث[1].

أما محاولة "والت روستو" فتتمثل في وضع مراحل للنمو الاقتصادي مستخدما عددا من المفاهيم، وينظر إلى النمو الاقتصادي باعتباره تفاعلا بين قوى اقتصادية واجتماعية وسياسية، كما ينظر إلى العوامل الاقتصادية باعتبارها سببا للمتغيرات الأخرى.

ولقد صنف "روستو" كل المجتمعات من ناحية أبعادها الاقتصادية إلى خمس فئات: المجتمع التقليدي، المجتمع الذي تحققت له الشروط المؤهلة للانطلاق، المجتمع المنطلق السائر نحو النضوج، المجتمع الذي دخل عصر الاستهلاك الجماهيري[2].

والملاحظ أن "روستو" قد نادى بمراحل النمو الاقتصادية الخمس في مقابل المراحل التاريخية الخمس لتطور المجتمعات الإنسانية عند "ماركس".

ومهما تكن الاختلافات بين " بارسونز" و "روستو" فإنهما كانا يسعيان إلى تحديد مراحل محددة لتطور المجتمعات البشرية فإذا كان "بارسونز" يعتمد على التمييز بين مراحله الثلاث على التطورات الحاسمة التي تطرأ على عناصر النسق القيمي وعلى مكونات العمومية التطورية، من خلال دائرة التطور (التباين، التكامل، والتعميم) فإن "روستو" قد حدد خصائص كل مراحله[3].

ومن بين أهم الانتقادات التي توجه لهذا الأخير "روستو" ولا تقبل الانتظار أن مراحل النمو الخمس عنده أغفلت تاريخ الدول المتخلفة وحاضرها فهي تؤكد صراحة على أن حالة التعلق تمثل المرحلة الأولى لما يطلق عليه المجتمعات التقليدية، بمعنى أنه لا توجد مرحلة سابقة لمرحلة التخلف، ولكن الواقع يؤكد على أن الدول المتخلفة لها تاريخها العريق والقديم حتى أنه يفوق في ذلك (عراقته وقدمه) تاريخ الدول المتقدمة الآن.

---

[1]- علي غربي وآخرون: مرجع سابق، ص 103

[2]- محمد شفيق: **التنمية والمتغيرات الاقتصادية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ص 38.

[3]- علي غربي وآخرون: مرجع سابق، ص 104.

2- الاتجاه الانتشاري والتطوري:

وهو الذي يقوم على فكرة الانتشار الثقافي أو التثقيف بوصفها طريقا وأسلوبا للتنمية، إذ أنه واستنادا لهذا الاتجاه يتولى الغربي نشر ونقل المعرفة والمهارات والتنظيمات والتكنولوجيا ورؤوس الأموال والقيم إلى الدول المتخلفة، وذلك حتى يتسن لهذه الأخيرة النهوض بمجتمعاتها وثقافاتها لتلتحق بالدول المتقدمة.

بمعنى أن التنمية يمكن تحقيقها من خلال انتقال العناصر الثقافية السائدة في الدول المتقدمة إلى الدول المتخلفة، أو بمعنى آخر أن هذه الأخيرة ستشهد عملية تثقيف إذا أرادت تحقيق التنمية[1].

كذلك يفترض هذا الاتجاه أن العناصر الثقافية تنتقل أولا من عواصم الدول المتقدمة إلى عواصم الدول المتخلفة ثم تنتشر في عواصمها الإقليمية إلى أن تسود في النهاية كل مناطق وأقاليم هذه الدول، ومن بين أهم ممثلي هذا الاتجاه نذكر على سبيل المثال: " ويلبرت مور" ، " فلدمان" "دنيال ليرنر" و "كارل دوتش" ، الذين يرون بأنهم يقدمون لشعوب العالم الثالث علاجا لمشكلاتهم، بل يذهبون أكثر من ذلك؛ فهم يرون بأن على هذه الدول الانتظار وينصحونهم بتقبل العناصر الثقافية الوافدة إليهم من الدول المتقدمة[2].

وعليه يتصور هذا الاتجاه أن التخلف ما هو إلا حالة تأخر ومني لا غير فحالة الدول النامية الآن هي تقريبا نفس حالة الدول الآن هي تقريبا نفس حالة الدول الأوروبية قبل الثورة الصناعية مثله في ذلك مثل الاتجاه الذي سبقه، واستنادا لهذا الطرح فإنه على الدول (النامية) أن تنتظر في مكانها وتقبل العناصر الثقافية الوافدة إليها من الدول المتقدمة، وطبعا في مقابل ذلك تتخلى عن كل مقوماتها الثقافية وهويتها الخاصة[3].

وكما يقول "أندر جوندر فرانك" أن هذه الاتجاهات تعاني جميعها من ضعف ظاهر يتمثل في افتقادها لكل من الصدق الامبريقي والكفاءة النظرية والقدرة على توجيه سياسة فعالة تلائم تحقيق تنمية اقتصادية وتغير ثقافي، ويضيف "فرانك" بأن المدقق في أعمال ممثلي هذه الاتجاهات، يرى أنها لا تستطيع أن تسهم في تحقيق التنمية بقدر ما تسهم في تدعيم التخلف، وفي النهاية يعرض "فرنك" لإقامة نظرية بديلة في التنمية الاقتصادية والتغير الثقافي تلائم واقع الدول المتخلفة وتاريخها، يجب أن تستند هذه النظرية إلى الواقع التاريخي المعاصر لظاهرتي التخلف والتنمية، وأن تكشف عن العناصر البنائية للتنمية وتلك العناصر التي تسهم – في وقت واحد – في تدعيم كل من التنمية والتخلف بحكم ارتباطهما التاريخي[4].

---

[1]- المرجع نفسه، ص 105.

[2]- عبد الرحيم تمام أبو كريشه: **دراسات في علم الاجتماع**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2003، ص ص 78- 79.

[3]- علي غربي وآخرون: مرجع سابق، ص 106.

[4]- عبد الرحيم تمام أبو كريشه: مرجع سابق، ص 93.

3- الاتجاه السيكولوجي:

القضية الأساسية التي ينهض عليها هذا الاتجاه هي أن درجة الدافعية أو الحاجة إلى الإنجاز هي الدعامة الأساسية للتنمية الاقتصادية، ويؤكد أصحاب هذا الاتجاه تأكيدا واضحا على الدور الذي تلعبه القيم في مجال التنمية الاقتصادية[1]، والتغير الثقافي وينطلقون من مؤلف "ماكس فيبر" حول "الأخلاق البروستانتية وروح الرأسمالية"، ويجدون سندا قويا في كتاب "جوزيف شوميتر" بعنوان "النظرية الاقتصادية".

ويرى أصحاب هذا الاتجاه أنه من أجل إحداث التنمية لابد من زرع الخصائص السيكولوجية التالية في الشخصية المختلفة:

أ- في مجال الفهم والمفاهيم: خصائص مثل شمولية الفكر، المثل العليا، تقييم الوقت، التقمص الوجداني والمشاركة الوجدانية، الوعي بالتغير، الإيمان بالعلم والتكنولوجيا، الإيمان بقيمة الإنسان.

ب- في مجال الدوافع: خصائص مثل الرغبة في الإنجاز، الروح التجارية لرجال الأعمال، العمل الجاد والصبر، الاستعداد لاتخاذ المغامرة المحسوبة.

ج- في مجال الاتجاهات والسلوك: خصائص مثل الرغبة في اكتساب الخبرات الجديدة الابتكار والتغيير والكفاءة، النظام والانتقام الاعتماد على النفس، التعاون، الثقة في الغير، حب العمل اليدوي والاعتراف به.

ومن أهم أقطاب هذا الاتجاه نجد دافيد "ماكليلاند"، "ايفرت هاجن"، ويذهب "ماكليلاند" إلى أنه طالما تبدأ التنمية يتكون لدى الإنسان حاجة متزايدة إلى الإنجاز[2].

فالذين لديهم دوافع للإنجاز لابد أن يحققوا إنجاز في المواقف التي تكون فيها مخاطر الفشل معقولة، وهي مخاطر يمكن الحد منها بزيادة الجهد، ويعرف "ماكليلاند" الإنجاز بأنه: " الدافع على صنع الأشياء بطريقة أفضل وأكفاء، فالأمم التي لديها درجة أعلى على مقياس الحاجة إل الإنجاز تتطور وتنمو بشكل أسرع"،وبهذا يؤكد "ماكليلاند من خلال تعريفه للإنجاز، بأن رفع المستوى إلى الإنجاز يعد مطلبا أساسيا لتحقيق التنمية.

وقد أكد هيجن هو الأخر بأن متطلبات التحول إلى التنمية الاقتصادية تتمثل في خلق الإبداع ونشره، ثم تدعيم اتجاهات معينة نحو العمل الفني اليدوي، بحيث تصب الطاقة الإبداعية بعد ذلك فيما أطلق عليه هيجن التجديد أو الاستحداث في مجال تكنولوجيا الإنتاج.

والملاحظ في هذا الاتجاه أن كل من "ماكليلاند" وهيجن قد أهملا البعد التاريخي لظاهرة التجديد وتفسيرهما على ضوء مفاهيم سيكولوجية بحتة قد لا تكون هي الوحيدة المفسرة لعملية التنمية بل هناك عوامل أساسية أخرى لم يتطرقا إليها أثناء تحليلاتهم[1].

---

[1]- محمد محمود الجوهري: **علم اجتماع التنمية**، ط3، دار الميسرة للنشر، الأردن، 2010، ص ص 240- 241.

[2]- حليلو نبيل: **التنمية في ضوء الثقافة السياسة للطلبة الجامعيين**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتراه في علم اجتماع التنمية، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2011- 2012، ص 114.

4- الاتجاه الماركسي:

وترى الماركسية أنه " من أول مستلزمات التنمية توفير ما يمكن توفيره من الفائض الاقتصادي، وفرة العمل لمواجهة حاجتها، ومن أبرز المشاكل التي تواجهها التنمية في البلاد المتخلفة العجز في الفائض الاقتصادي والضياع في قوة العمل".

إضافة إلى ما سبق تقوم الماركسية على مجموعة من القضايا والأسس أهمها:

أ. أن البناء الاقتصادي (التحتي) كما يطلق عليه الواقع المادي هو الذي يشكل البناء الفوقي؛ هذا الأخير الذي يتمثل في المعتقدات والنظم والسياسة...الخ، وبتغير القاعدة الاقتصادية يمتد التغير وعلى عجل ليشمل التركيب الفوقي برمته[2]. أي أن كل تغير يحدث في البناء التحتي يؤدي بالضرورة إلى إحداث تحولات وتغييرات في البناء الفوقي.

ب. أن المجتمع في مسيرته التنموية يمر بخمس مراحل هي: الشيوعية البدائية، الرق، الإقطاع، الرأسمالية، ثم الاشتراكية فالشيوعية غير أننا لا نتفق مع ما ذهب إليه ماركس في هذا الشأن، وذلك لأن لكل مجتمع ظروفه وأوضاعه الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية كما أن الرأسمالية لا تمهد للاشتراكية ثم الشيوعية، بل هي على العكس من ذلك نظام مرن يتغير بحسب الظروف والمستجدات، وفي كل مرة يتبلور نظامها، ويتشكل بحسب المتغيرات والظروف العالمية الجديدة.

ج. فائض القيمة أو القيمة الزائدة وتعني أن: الرأسمالي يشتري من العامل قوة عمله، ويدفع له قيمة لقاء ذلك، وتتحدد قيمة قوة العمل كأي سلعة أخرى؛ بوقت العمل الضروري لإنتاج السلع التي يحتاج إليها لمعيشته ومعيشة عائلته[3].

د. حتمية زوال الرأسمالية: العنصر السابق يؤكد تراكم رأس المال في يد عدد محدود من الرأسماليين، الأمر الذي يؤدي إلى نمو الاحتكارات وتعاظم الطبقات وتردي أوضاعها وانتشار البطالة، من هنا تنشأ البروليتاريا والتي من خلال وعيها الاجتماعي عملت على تنظيم صفوفها، وأدركت أن السبيل الوحيد للخلاص من النظام الرأسمالي هو الثورة التي ستقضي على هذا النظام ومن ثم ميلاد نظام جديد هو الاشتراكية، وهذا الشأن يمكن أن تدرج ما قاله ماركس في الثورة الشيوعية على أنها " ليست مجرد تحديث المجتمع إلى مدى أبعد بل طبعه بطابع إنساني إلى أبعد حد، ثم تكامل الإنسان مع نفسه ومع الطبيعة حتى يصبح في النهاية سيد الظروف المحيطة به[4].

---

[1]- محمد محمود الجوهري: علم اجتماع التنمية، مرجع سابق، ص ص 282- 283.

[2]- عبد الفتاح إبراهيم: **الاجتماع والماركسية**، ط1، بيروت، دار الطباعة، 1980، ص 17.

[3]- عمر صخري: **التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994، ص 283.

[4]- السيد الحسيني: **التنمية والتخلف**، ط2، دراسة تاريخية بنائية، دار المعارف، القاهرة، 1982، ص 29.

إضافة إلى قضايا أخرى قدمها ماركس في نظريته وهي التفسير المادي للتاريخ، والصراع الطبقي، ويرى ماركس العناصر السالفة الذكر هي التي تخلق النمو في المجتمع، ويمكن الإشارة هنا أن هذه النظرية على درجة كبيرة من التشابه مع أفكار ونظريات الفكر الكلاسيكي، ويكمن الاختلاف في النتائج التي توصل إليها "كارل ماركس"، حيث نجدها تختلف تماما على ما توصلت إليه نتائج الفكر الكلاسيكي، إضافة إلى ذلك فإن تحليل ماركس يتسم بالعمق في دراسة المتغيرات التي تتأثر وتؤثر في الحياة الاقتصادية[1].

ثامنا- التنمية والعولمة :

بات من الضروري التعرف على تأثير العولمة على التنمية المستدامة، في ظل عالم يتعاظم فيه قوة السوق ويتزايد دور المؤسسات المالية العالمية والشركات المتعددة الجنسيات، فقد أوضح تقرير "مستقبلنا المشترك" لعام 1987 الصادر عن اللجنة العالمية للتنمية المستدامة أن نموذج التنمية الحالي يعد فاشلا وذلك بسبب تزايد الفقر وتفاقم التدهور البيئي في العالم.

دور العولمة في تحقيق التنمية المستدامة

أكد إعلان ريو لعام 1992 المنبثق عن مؤتمر التنمية والبيئة بريو دي جانيرو لعام 1992 على أهمية إيجاد نظام اقتصادي عالمي يحقق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة لكل دول العالم، كما يحقق أفضل تعامل مع المشكلات البيئية.

وإذا كانت للعولمة إيجابيات ومكاسب لتحقيق تنمية مستدامة للأجيال الحالية والمقبلة، فإنه في نفس الوقت لا تخلو من تأثيرات السلبية على المنظومة التنموية والبيئية.

1- التأثيرات الإيجابية للعولمة على حماية البيئة والنهوض بالتنمية المستدامة:

أدت العلاقة بين مقتضيات التنمية المستدامة ومسارات العولمة إلى نتائج إيجابية نبرزها فيما يلي:

أ- انتشار ظاهرة الوعي البيئي:

اهتمت الدول والمنظمات الدولية والمجتمع المدني بحماية البيئة والدفاع عنها تدريجيا مع بدايات النصف الثاني من القرن العشرين، وذلك نظرا لما سببه التطور الصناعي من إفقار للأرض من خصوبتها نتيجة للتوسع في استخدام المبيدات الحشرية والمخصبات الزراعية وتحول الأراضي الزراعية الخصبة إلى أراضي صحراوية غير صالحة للزراعة.

كما أدى اتساع نطاق التلوث البيئي، وتهديده للتوازن البيئي وللوجود البشري، إلى تشكل في الدول المتقدمة أحزاب سياسية متخصصة في حماية البيئة وهي الأحزاب المعروفة

[1]- عمر صخري: **التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994، ص 283.

بـ"الأخضر" "Les Verts"، كما ظهرت وتأسست عدة مراكز بحث متخصصة في الدراسات البيئية قصد إيجاد حلول ناجعة لمعالجة الآثار السلبية لظاهرة تلوث البيئة.

وقد كان لظاهرة العولمة الفضل الكبير في انتشار الوعي البيئي على المستوى الدولي وعولمته من خلال ما تحمله الظاهرة من قوى اتصالية ساهمت في تبادل المعلومات بين مختلف الأطراف المهتمة بالبيئة.

ويعتبر الإعلان المتضمن 26 مبدأ والمنبثق عن المؤتمر الدولي الأول حول البيئة البشرية المنعقد في ستوكهولم سنة 1972، أول الخطوات الجادة على طريق عولمة الشأن البيئي العالمي، إذ تضمن هذا الإعلان مجموعة من القواعد والمبادئ التي شكلت اللبنة الأولى في بناء نظام عالمي متعدد الأطراف لحماية البيئة العالمية أو ما يسمى بالقانون الدولي للبيئة.

كما تعتبر القمة الأرض في ريو دي جانيرو سنة 1992 أكثر قمم الأرض أهمية، نظرا لأن هذا المؤتمر الذي عني بالبيئة والتنمية جمع لأول مرة عددا كبيرا من رؤساء الدول والحكومات وممثلي المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، ويعود سبب نجاح هذا المؤتمر كونه انعقد في فترة اتسمت ببروز ظاهرة العولمة بمختلف تجلياتها.

إن الوعي المتزايد بأهمية حماية البيئة من أجل تحقيق التنمية المستدامة يمثل أحد الدعائم الأساسية لدفع جميع الدول على اختلاف قوتها الاقتصادية إلى استحداث هيئات ووزارات تهتم بالجانب البيئي وتحاول قدر الإمكان في إحداث توازن بين النشاطات المختلفة ومستلزمات حماية البيئة.

فالعولمة جعلت البعد البيئي عالميا، وهدفا مشتركا، فمن جهة أدت العولمة للتأثير السلبي على البيئة، ومن جهة أخرى قامت بتدويل الجهود الدولية للارتقاء بحمايتها، عبر مشاركة الشركات المتعددة الجنسيات، من خلال المساهمة في تفعيل البعد البيئي، والدور الإيجابي للتنظيمات غير الحكومية، وذلك على أساس أن البيئة لا تعرف الحدود.

ب- تعاظم دور المنظمات غير الحكومية في حماية البيئة والنهوض بالتنمية المستدامة:

بسبب انحسار دور الدولة في حماية البيئة تشكلت تنظيمات لحماية مصالح الشعوب المضطهدة والمنتهكة حقوقها، لذلك تم ظهور العديد من المنظمات غير الحكومية كمنظمة السلام الأخضر، وأحزاب الخضر، والعديد من جمعيات المجتمع المدني التي تتضافر جهودها من أجل حماية البيئة لصالح الأجيال الحاضرة والأجيال المقبلة، عبر العديد من المظاهرات والتجمعات المناوئة للسياسات التجارية والاقتصادية للدول الصناعية أشارت إلى قوة الحس البيئي وإلى تبلور حركة معارضة قوامها حقوق الإنسان والبيئة والديمقراطية كمعايير أخلاقية جديدة مثل فيها المطلب البيئي أحد الأبعاد الرئيسية الرامية إلى إخضاع أنظمة منظمة التجارة العالمية للقوانين والمعاهدات البيئية الدولية التي تنظم جهود والقوانين البيئة في العالم.

إن أكبر الانتقادات الموجهة للسياسات الاقتصادية ترتكز على التناقض الجوهري القائم بين القوانين التجارية التي تهدف لفتح أسواق دولية للتجارة الحرة بدون حواجز، وبين الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية البيئة، والتي تهدف إلى الحد من تداول المواد المستنزفة لطبقة الأوزون، أو الاتجار بالحيوانات والنباتات المهددة بالانقراض، والحد من مشكل المنتجات المعدلة وراثيا.

وتعمل المنظمات غير الحكومية المدافعة على البيئة على التعريف بالمشاكل البيئية، وتوظيف طاقات المجتمع المدني للقيام بدور إيجابي لحماية البيئة ومنع التلوث، باعتبار نشاطاتها تحقق المنفعة العامة، فهي تطالب دائما بالحد من حالات استنزاف الموارد الطبيعية، وهذا من خلال التطبيق الفعلي للنصوص القانونية المتعلقة بحماية المياه والهواء والغابات.

ومن بين أيضا المهام التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية هو مواجهة السياسات الاقتصادية والتجارية لبعض الدول، وخاصة الدول الصناعية التي تفرض معايير بيئية صارمة على أراضيها، في حين تسمح بانتقال الصناعات الملوثة بيئا للدول النامية، وذلك بالتواطؤ مع بعض الحكومات الفاسدة للدولة المتخلفة للتغاضي عن عمليات التلوث التي ترافق هذه الصناعات، بالإضافة إلى أن بعض الشركات الكبيرة تقوم بإغراق الأسواق النامية بمنتجات مبنية على أساليب غير الصديقة بالبيئة والمدمرة للموارد الطبيعية وبهذا تؤثر على الصناعات الصغيرة التي قد تستخدم طرقا صديقة بالبيئة.

كما أن العديد من المنظمات غير الحكومية التي تعنى بالبيئة تعتمد على المبدأ الوقائي لمنع دخول المواد المعدلة جينيا، وذلك لتجنب آثارها المتوقعة، قبل التأكد من سلامتها الصحية علميا، حيث يؤدي الانتقال للمواد المعدلة وراثيا إلى نشر التأثيرات البيئية السلبية لهذه المنتجات، من حيث تغيير النظام البيئي الطبيعي، والتنوع الحيوي، أو التسبب أحيانا بمشاكل صحية للمستهلكين، بسبب تغيير التركيب الوراثي لهذه الكائنات الذي قد يؤدي لأمراض مستحدثة وجد خطيرة على صحة المستهلك.

ج- الدور البارز للمؤسسات المالية الدولية في تمويل مشاريع التنمية المستدامة:

يكمن الدور الفعال للمؤسسات المالية الدولية في تحقيق التنمية المستدامة، لاسيما من خلال المساعدات التي تمنحها للمشاريع الإنمائية وإسهامها في الاستثمارات الإنمائية، وفيما يتعلق بالبيئة والتنمية المستدامة تبنى البنك العالمي سنة 1980 إعلان بشأن السياسات والإجراءات البيئية المرتبطة بالتنمية الاقتصادية.

كما عمل البنك على تمويل البرامج المتلائمة مع التنمية المستدامة لمكافحة التلوث في مجال الطاقة وتدعيم مشاريع الطاقات المتجددة لاسيما فيما يخص إدارة النفايات، وكذا المشاريع الصناعية والقائمة على استعمال التكنولوجيا النظيفة، بالإضافة إلى تنفيذ البرامج الموسعة لحفظ الأراضي وحماية الغابات والتزود بالمياه، كذلك يقوم البنك بتمييز المشاريع

الموجهة لحماية البيئة عن تلك الموجهة للاستغلال التجاري للبيئة، ويضع شروطا مسبقة تتعلق بالاستخدام الإيكولوجي المستديم للموارد حتى يتم تمويل تلك المشاريع، ولقد تم تطوير العديد من البرامج من طرف إدارة البيئة للبنك العالمي فيما يخص التصحر وحماية سواحل البحر الأبيض المتوسط وإدارة الموارد الطبيعية، وتجدر الإشارة إلى أن البنك العالمي ومنذ صدور إعلان "براندتلند" لسنة 1987، أصبح يعقد سنويا مؤتمر عن التنمية المستدامة.

وتقوم المؤسسات المالية الدولية والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف بإدماج المعايير الاجتماعية والبيئية بشكل متزايد في سياستها وممارستها في مجال الإقراض، كما وضعت إجراءات لتقييم آثار أنشطتها. فعلى سبيل المثال لمؤسسة التمويل الدولية (IFC)سياسة تقتضي تنفيذ جميع عملياتها بطريقة مسؤولة بيئيا واجتماعيا. وتحقيقا لهذا الغرض، وضعت سياسات بيئية واجتماعية والكشف عن البيانات لجميع المشاريع، فضلا عن الالتزام بالمعايير الدولية والامتثال للوائح البلد المضيف.

2- التأثيرات السلبية للعولمة على حماية البيئة والنهوض بالتنمية المستدامة:

إذا كانت العولمة تقدم فرصا هائلة لتنمية الدول والإنسان، وخاصة في الدول النامية إذا ما تم استثمارها وفق إدارة رشيدة، بالمقابل تتضمن سياسات العولمة الاقتصادية مخاطر جمة، أصبحت تشكل محور التخوف الكبير على حاضر ومستقبل الغالبية العظمى من سكان هذا الكوكب وحقوقهم المعيشية الإنسانية الرئيسية.

أ- العولمة ودور الشركات المتعددة الجنسيات في تردي الأوضاع البيئية:

الشركات المتعددة الجنسيات أو الشركات العابرة للقارات في "الشركات التي تخضع ملكيتها لسيطرة جنسيات متعددة كما يتولى إدارتها أشخاص من جنسيات متعددة، وتمارس نشاطها في بلاد أجنبية متعددة على الرغم من أن استراتيجياتها وسياستها وخطط عملها تصمم في مركزها الرئيسي الذي يوجد في دولة معينة تسمى دولة الأم، إلا أن نشاطها يتجاوز الحدود الوطنية والإقليمية لهذه الدولة وتتوسع في نشاطها إلى دولة أخرى تسمى الدولة المضيفة".

وتعتبر الشركات المتعددة الجنسية من أهم تحولات الاقتصادية العالمية القائمة على استنزاف المواد الطبيعية، وخاصة موارد الدول النامية.

وما يزيد من خطورة هذه الشركات على البعد البيئي وعلى التنمية المستدامة خاصة في الدول النامية هو الهيمنة الاقتصادية لهذه الشركات، فهي قوى عالمية تفوق ميزانيتها ميزانية العديد من دول العالم الثالث، كما أن استثماراتها تتعاظم بشكل دائم بسبب استحواذها على مصادر التمويل الأجنبية وكذا استئثار هذه الشركات للخبرة التقنية غير المتاحة للدول النامية، كما أنها لا تراعي مواصفات الأمان في عمليات الإنتاج مما يهدد البيئة.

وفي هذا السياق، توجه أحد أكبر المنظمات البيئية في العالم "منظمة أصدقاء الأرض" "Friends of the Earth" انتقادا للسياسات الاقتصادية التي تسود العالم حاليا، والتي لا

تتماشى البتة مع دعائم وأهداف التنمية المستدامة، بسبب زيادة نسب التباين الاقتصادي ما بين البلدان، وضمن الطبقات الاجتماعية للبلد الواحد، مع تركيز الثروة والقوة بأدي نخب اقتصادية وسياسية معينة، وحرمان الطبقات الأخرى منها، وبالتالي تقويض الديمقراطية، كما تمنع هذه الشركات تحسين الاقتصاديات المحلية التي تدعم المجتمعات الريفية والفقيرة.

وتهدف الشركات المتعددة الجنسيات إلى تحقيق أرباح ولو على حساب الاستدامة البيئية، عبر الممارسات التخريبية، وتسويق المنتجات الملوثة البيئية، كما أدت سياسة هذه الشركات لزيادة نسب الفقر والبطالة وتردي أوضاع السكان مما ينعكس سلبا على البيئة والتنمية المستدامة.

وتساهم هذه الشركات في تدمير الطبيعة كحالة تدمير الغابات البكر في العالم، حيث يشير المتخصصون في مجال حماية البيئة أن الشركات المتعددة الجنسيات العاملة في مجال الخشب، تخرب هذه الغابات تخريبا جنونيا، بالإضافة إلى ذلك تبحث التجمعات الزراعية الصناعية الضخمة عن أراض جديدة من أجل توسيع مساحات مستثمراتها، أو تكثيف نشاطاتها في مجال تربية الأبقار، ومن أجل هذا الغرض تحرق كل سنة آلاف الهكتارات من الغابات.

وقصد تدارك الوضع وحماية للبيئة وتحقيقا للتنمية المستدامة، تم اشتراك جميع الأطراف بما فيها الشركات المتعددة الجنسيات، فقد أطلقت دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية العديد من المبادرات لتعزيز السلوك المسؤول للشركات بما يتماشى مع أجندة التنمية المستدامة. ومن بين هذه الأدوات، مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الخاصة بحوكمة الشركات، والمبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في الميدان الاقتصادي للشركات المتعددة الجنسيات، واتفاقية منتظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لمكافحة الرشوة.

كما حاولت الشركات المتعددة الجنسيات الاستجابة لانشغالات التنمية المستدامة من خلال إصدار مدونات سلوك خاصة بها. وذلك في مجالات عدة كالإدارة البيئية وحقوق الإنسان ومعايير العمل ومكافحة الفساد وحماية المستهلك، كما يستخدم عدد متزايد من الشركات تقارير الأداء البيئي للإبلاغ عن نتائج جهودهم للجمهور.

ب- انحسار دور الدولة في ظل تداعيات العولمة:

تتجلى مظاهر العولمة في تدويل القضايا البيئية، ومحاولة حمايتها نتيجة انحسار دور الدولة، حيث أن العولمة شكلت ما يسمى بالدول المفككة وغير القادرة على إيجاد حلول لصالح مواطنيها، وتصبح الدولة مجرد جهازا يملك ولا يراقب ولا يوجه، وينحصر دور الدولة في المجال البيئي فقط في التنظيمات البيئية العالمية.

إن التوجه العالمي الذي تتبناه القوى الأساسية الفعالة في النظام الدولي، الذي ينادي بالحرية التامة لحركة رؤوس الأموال والبضائع وحرية تنقل المعلومة عبر الحدود دون قيود

ولا رقابة ساهم في اختراق لسيادة الدولة في عصر العولمة من خلال تبني سياسات وتوجهات تضعف من دور الدولة في الاقتصاد سواء من حيث دورها في التنمية أو من حيث الرعاية الاجتماعية لمواطنيها.

فالشركة المتعددة الجنسيات بدأت تحل محل سلطة الدولة تدريجيا من خلال قوانين السوق الحرة وذلك نتيجة التطور التقني الذي أدى إلى زيادة شديدة في الإنتاجية واستدعى توسيع السوق إلى نطاق عالمي بدل نطاق الدولة الضيق، وأصبح هذا السوق في يد هذه الشركات.

وبما أنه لا سياسة بدون سيادة فإن أكبر تحديات البيئة في القرن الواحد والعشرين هو عدم وجود ذلك الكيان القوي المتمثل في الدولة الوطنية لأنها وبكل بساطة قد تم اختراق حدودها المختلفة التي تعزز سيادتها فأصبحت هذه الحدود رخوة غير قادرة على الصمود أمام قوة الشركات المتعددة الجنسيات.

وفي الأخير فإنه رغم أن العولمة قد وضعت حدا للسيادة بالمفهوم الكلاسيكي، إلا أنها ليست نهاية نظام الدولة، بل بالعكس، فقد برهنت الدولة على أنها نظام متين للغاية ومتماسك، فالدولة في ظل العولمة تحتاج إلى إعادة هيكلتها بنائيا ومؤسسيا ووظيفيا وفكريا لكي تتمكن من التعامل مع تغيرات العولمة بتجلياتها المختلفة.

يمكن القول في الاخير أصبح لزاما على المجتمع الدولي أن يتعامل مع قضية التنمية المستدامة وحماية البيئة خارج إطار حدود الدول والتعامل والتكيف مع تغيرات العولمة والظواهر الناتجة عنها بإدارة رشيدة، بدلا من الخضوع لسلبيات العولمة بشكل ساكن، وذلك لتحقيق التنمية مع ضرورة الحفاظ على البيئة لمصالح الأجيال الحالية والمقبلة.

وإذا كانت العولمة تحقق مكاسب محتملة، فإنها تسبب مجموعة من الخسائر، والتحدي الحقيقي يكمن في إدارة عملية العولمة بطريقة تدعم الاستدامة البيئية والتنمية البشرية العادلة، وكلما كان هناك تكامل بين السياسات البيئية والتجارية، كلما كان النمو الاقتصادي أكثر استدامة، وكلما كانت العولمة أكثر فائدة للبيئة والتنمية.

تاسعا: معوقات التنمية:

تقف في وجه التنمية العديد من العوائق والعقبات والتي يمكن تصنيفها إلى معوقات داخلية وأخرى خارجية.

1- المعوقات الخارجية:

تتمحور المعوقات الخارجية للتنمية أساسا بنمط العلاقات الدولية بين المجتمعات النامية والمجتمعات المتقدمة؛ وتتوزع هذه المعوقات في جملة من المؤشرات لعل أهمها وأبرزها هو مؤشر الاستعمار، يشقيه التقليدي والمتمثل في الاستنزاف واستغلال الدول المستعمرة عن طريق الحروب؛ أو شقه الحديث الذي تجاوز الاستعمار التقليدي المتمثل في

التسلط الاقتصادي والتقني والثقافي، وهو ما حاولت نظرية التبعية من خلاله تفسير التخلف في التنمية على أنه انعدام توازن في العلاقات العالمية، وهو يتمثل لب هذا المنظور في فكرة التنمية الاقتصادية التابعة من التبعية التي تشجع بدورها التخلف في التنمية، وهذه العلاقة تعتبر سيطرة واستغلال من جانب بعض البلدان الصناعية التي تتربع في وسط المسرح على العديد من البلدان النامية[1].

وإلى جانب مؤشر الاستعمار بشتى أشكاله ومظاهره نجد مؤشر لا يقل أهمية من المؤشر السابق في كونه يشكل عقبه في وجه التنمية، وهو الديون هذه الأخيرة التي تعتبر إحدى المحاور الرئيسية التي تشكل كثيرا من مظاهر التحدي لعمليات التنمية الشاملة، وترتبط دراسة مشكلة المديونية عموما بطبيعة الظروف العالمية التي شكلها النظام الاقتصادي العالمي، والذي بدأت تتحدد معالمه الأولى بعد الحرب العالمية الثانية بلجوء الدول المتقدمة لاستحداث أساليبها الاحتكارية حينما تجاوزت الاحتكارات الاستعمارية القديمة[2].

ولا يمكن فهم مؤشر الديون كأحد المعوقات الخارجية للتنمية دون دراسة واقع عمليات وسياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في نفس الوقت؛ حيث أصبحت الديون تعترض عمليات وسياسات التنمية في المجتمعات المختلفة، مما أبرز تفاقم عوامل الفقر والبطالة وقلة النمو الاقتصادي، والدخل الفردي وغيرهم من المظاهر التي تعيق عملية التنمية[3].

2- المعوقات الداخلية:

بالإضافة إلى المعوقات السالفة الذكر هناك بعض المعوقات الأخرى للتنمية مثل:

أ- عدم التكامل في التنمية:

يشير مفهوم التكامل إلى أن تسير التنمية في مختلف القطاعات بطريقة متوازنة، فلا يمكن تنمية قطاع دون آخر فمثلا من المستحيل تنمية التكنولوجيا بدون تنمية التعليم، كما يعني التكامل وجود مفهوم شامل بوجه خطة التنمية كلها، فلا يهدف التكامل إلى التنمية والتنسيق بين الجهود المبذولة فحسب وإنما يهدف إلى صهر تلك المجهودات في بوتقة واحدة، وفي إطار فلسفة موحدة ارتضاها المجتمع[4].

ب- عوامل ثقافية:

[1]- نبيل حليلو: مرجع سابق، ص 168.

[2]- حسن عوض الله: **الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعية، بيروت، 1998، ص 42.

[3]- عبد الله عبد الرحمن: **دراسات في علم الاجتماع**، دار النهضة العربية، بيروت، 2000، ص 62.

[4]- نبيل حليلو: مرجع سابق، ص 170.

تعتبر المعوقات الثقافية للتنمية من أهم التحديات التي تواجهها وللقيم دور هام في عملية التنمية، فهي الإطار المرجعي للسلوك الفردي، وهي القوى الدافعة للسلوك الجمعي، وهناك قيم إيجابية تساعد على نجاح مشروعات التنمية، ولكن هناك قيم سلبية تعوق برامج ومشاريع التنمية وتتمثل بعض هذه القيم السلبية في: عدم تقديس العمل، عدم تقدير الوقت والتخوف من المستحدثات وغيرها من القيم الأخرى، وكذلك توجد بعض العادات والتقاليد السلبية التي تعيق عجلة التنمية كممارسة الشعوذة والمغالات في الإنفاق على الأعراس خاصة في الشرق الجزائري والأمثلة على كثيرة، ولكن هذا لا يمنع من وجود بعض العادات والتقاليد الإيجابية التي يمكن لها في كثير من الأحيان أن تدفع بعجلة التنمية مثل عادة التعاون أو "التويزا" التي لا تزال موجودة في بعض الجهات من الوطن خاصة في الأوساط الريفية عند الأمازيغ.

ج- عوامل إدارية:

وتتمثل العوامل الإدارية في تعقد الإجراءات وتفشي الروتين، والبطء الشديد في إصدار القرارات أو عدم وضوحها – في كثير من الأحيان – أو تناقض بعضها للبعض، وعدم الالتزام بتنفيذ القرارات المعلنة، وانتشار اللامبالات والنسب، وسيطرة الأغراض الشخصية على علاقات العمل الرسمية، وعدم وضع الشخص المناسب في المكان المناسب، وصعوبة التنسيق بين الوحدات الإدارية، ونقص الكفاءات الإدارية المؤهلة والقادرة على تحمل مسؤولية التنمية.

كما تظهر المعوقات الإدارية في عدم واقعية الأهداف وتشابكها عدم الالتزام بالتخطيط العلمي، تسرب العمالة الماهرة في كثير من القطاعات الإنتاجية إلى خارج المجتمع أو بعيدا عن مجالات تخصصهم ومهاراتهم[1].

د- نقص المشاركة الشعبية:

إن قيام التنمية يتطلب تضافر جهود الحكومة مع مجهودات أفراد المجتمع، ومن غير الممكن ل من المستحيل أن تسير التنمية على عنصر واحد فقط من هذه العناصر، لأن الحكومة وحدها لا تكفي أن تقوم بكل متطلبات التنمية وعملياتها دون المساهمة والمشاركة الشعبية في وضع وتنفيذ الخطة، وإن التغيير المنشود لا ينجح إلا إذا تم عن رغبة واقتناع وإرادة من الذين يحدثونه أو يتأثرون به، بالإضافة إلى أن المشاركة الشعبية في وضع الخطة وتنفيذها تعتبر قمة الممارسة الديمقراطية للحرية بجانبيها السياسي والاجتماعي، وهذا هو جوهر العملية التنموية[2].

[1] حسين عبد الحميد رشوان: **التنمية اجتماعيا – ثقافيا – اقتصاديا – سياسيا – إداريا – بشريا**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009، ص ص 228.

[2] نبيل حليلو: مرجع سابق، ص 171.

استخلاصات الفصل:

من خلال استعراضا لهذا الفصل نستنتج أن التنمية هي عبارة عن عملية متواصلة الحركة وتهدف للوصول بالمجتمع وأفراده إلى حالات أفضل من الرفاهية، فهي تتطلب استمرار تضافر الجهود على المستويين الرسمي والشعبي، لكي تحقق أهدافها الاجتماعية والاقتصادية وتؤدي إلى أمن ورخاء الإنسان، بحسن اعتماده على مقوماته وعمله لتطوير حاجاته واحتياجاته للوصول للمزيد من الرفاه والرقي في كافة مجالات التنمية ومفاهيمها المطلوبة؛ لكن الأمر لم يتوقف إلى هذا الحد؛ بل ظل الجميع يتساءلون إن كان بالإمكان تحقيق تنمية منسجمة مع متطلبات البيئة، وإن كان بالإمكان التخطيط لتنمية اقتصادية غير ضارة بالبيئة، ولا تضع في نفس الوقت قيودا غير مقبولة على طموحات الإنسان المشروعة لتحقيق التقدم والرقي والنمو الاقتصادي والاجتماعي؛ وكان الحل هو التفكير في نموذج تنموي بديل لذلك؛ وهو التنمية المستدامة وهذا ما نتناوله وبشكل من التفصيل في الفصل الموالي.

الفصلالثاني- التنمية المستدامة

الفصل الثاني: التنمية المستدامة

أولا- تطور مفهوم التنمية المستدامة

ثانيا- أبعاد التنمية المستدامة

ثالثا- أهداف التنمية المستدامة

رابعا- البيئة كمحدد لقياس التنمية المستدامة

خامسا- التغيرات المناخية وأهميتها بالنسبة للتنمية المستدامة

سادسا- الأساليب البيئية المتبعة للتخطيط للتنمية المستدامة

سابعا- تجارب إقليمية ودولية في قياس التنمية المستدامة

الفصل الثاني: التنمية المستدامة

تمهيد:

وبما أن الاستدامة تعتبر شرطا أساسيا لجدوى جهد التنمية على المدن البعيد، وما دامت التنمية المستدامة تبني مفهوم استشرافي نحو المستقبل؛ حاولنا في هذا الفصل أن نتتبع تطور مفهوم التنمية المستدامة وأبعادها وعناصرها، ثم حاولنا أن نصف البيئة كمحدد لقياسها، ثم التغيرات المناخية وأهميتها بالنسبة لها؛ وكذا الأساليب البيئية المتبعة في قياسها، وفي الأخير تم عرض أهم التجارب الإقليمية والدولية في قياسها .

أولا- تطور مفهوم التنمية المستدامة

كانت قمة الأرض تظاهرة رسمية وشعبية تأييدا للتنمية المستدامة التي أعطيت شرعية دولة قادرة، وتحولت إلى عناية إنسانية سامية؛ لقد عقدت قمة الأرض للنظر في مفهوم التنمية المستدامة والتعريف بمتطلباتها وشروطها والاتفاق على مبادئها والبحث عن أساليب لتحقيقها وتطبيقها على أرض الواقع، وجاءت القمة لتؤكد على التنمية المستدامة خطوة ضرورية لتجاوز التدهور البيئي والمأزق التنموي العميق في العالم المعاصر؛ إن العالم مطالب بتطبيق نموذج تنموي يجدد لنفه ويجدد معه الموارد الطبيعية ويسعى إلى التوافق مع الاعتبارات البيئية بقدر سعيه إلى تلبية الاحتياجات والرغبات الإنسانية، وحدث خلال قمة الأرض إجماع دولي على ضرورة تحويل التنمية المستدامة إلى واقع معاش، ودون ذلك سيزداد التدهور البيئي وسيتفاقم المأزق التنموي، ولن يتحقق السلام العالمي.

والواقع أن مفهوم التنمية المستدامة أقدم من قمة الأرض فالمفهوم برز خلال مؤتمر استكهولم حول البيئة الإنسانية عام 1972 الذي ناقش للمرة الأولى القضايا البيئية وعلاقتها بواقع الفقر وغياب التنمية في العالم؛حيث تم الإعلان على أن الفقر وغياب التنمية هما من أشد أعداء البيئة، ومن ناحية أخرى انتقد مؤتمر استكهولم الدول والحكومات التي لا زالت تتجاهل البيئة عن التخطيط للتنمية، وأشارت وثائق المؤتمر إلى ضرورة وضع الاعتبارات للبيئة ضمن السياسات التنموية، وإلى ضرورة استخدام الموارد الطبيعية بأسلوب يضمن بقاءها واستمرارها للأجيال القادمة[1].

ثم حاولت الندوات والمؤتمرات العلمية والحلقات الدراسية العديدة التي انبثقت عن مؤتمر استكهولم تطوير هذه المضامين الأولية للتنمية المستدامة.

ظل مفهوم التنمية المستدامة خلال عقد السبعينات غامض ومقتصر على الندوات العلمية المغلقة التي كانت تحاول أن تجد تعريفا مقبولا لهذا المفهوم؛ كان الجميع يتساءل إن كان بالإمكان أن تكون التنمية مستمرة ومتواصلة ولا نهائية، بمعنى آخر كان السؤال هو هل

[1] عبد الخالف عبد الله: **التنمية المستدامة والعلاقة بين البيئة والتنمية في المستقبل العربي**، العدد 167، 1993، ص 93.

هدف الاستدامة هو هدف عملي وواقعي، كان الاعتقاد السائد خلال هذه المرحلة الأولى هو أن التنمية المستدامة ليست سوى إطار للاسترشاد، من أجل خلق توازن بين النشاط الاقتصادي التنموي والنظام البيئي والطبيعي.

لكن مع بداية عقد الثمانينات أخذ البعض يطرح مفهوم التنمية المستدامة كنموذج تنموي بديل، لذلك أخذ المفهوم معاني جدية وراح يستأثر باهتمام علمي وفكري متجدد؛ حيث برزت هذا الاهتمام بالمفهوم في تقرير الاتحاد العالمي للمحافظة على الموارد الطبيعية الذي خصص بأكمله للتنمية المستدامة، ففي هذا التقرير الذي صدر عام 1981 تحت عنوان "الاستراتيجيات الدولية للمحافظة على البيئة"، تم للمرة الأولى وضع تعريف محدد للتنمية المستدامة، وتم توضيح أهم مقوماتها وشروطها[1].

لكن رغم أهمية ما جاء في تقرير "استراتيجيا للمحافظة على الموارد الطبيعية" فإن مفهوم التنمية المستدامة وجد أكبر سند له في كتاب مستقبلنا المشترك الصادر عام 1987 كجزء من التقرير النهائي للجنة العالمية للبيئة والتنمية.

إن صدور كتاب مستقبلنا المشترك هو بمثابة الولادة الحقيقة لمفهوم التنمية المستدامة، حيث ساهم هذا الكتاب في توضيح وتحديد معنى التنمية المستدامة، وساهم في عقد لقاءات مكثفة بين خبراء التنمية وعلماء البيئة لتطوير أسس ومبادئ التنمية المستدامة.

إن اقتران خبراء التنمية الذين كانوا بعيدين كل البعد عن فهم القضايا البيئية، وعلماء البيئة بخلفياتهم في العلوم الطبيعية والفيزيائية والتطبيقية، أدى إلى توضيح الأبعاد العميقة للتنمية المستدامة؛ التي أصبحت بعد تقرير مستقبلنا المشترك من أكثر المفاهيم تداولا وأوسعها انتشارا؛ فسرعان ما انتقل المفهوم من نطاق استعماله المحدود في وثائق الهيئات والمنظمات الدولية إلى الجامعات ومراكز البحوث، ومن ثم إلى الدوريات وحتى المجلات الشعبية، وغير المتخصصة، وأصبح جزءا من اللغة العامة والدارجة.

ثم جاءت قمة الأرض لتخصص بالكامل من أجل إيصال المفهوم إلى صانعي القرار السياسي في العالم، ولتعلن أن التنمية المستدامة هي قبل كل شيء دعوة للتفكير الجماعي في واقع الحياة وفي مجمل النشاط الإنتاجي والاستهلاكي العالمي في الشمال والجنوب.

وسرعان ما التقطت الدول العربية هذا المفهوم الجديد فتبنى مؤتمر وزراء البيئة العرب هذا الشعار في الاجتماع الذي عقد في القاهرة عام 1991 تمهيدا للمشاركة العربية في قمة الأرض في" ريودي جانيرو" على الرغم من النصوص الذي ما زلنا نعانيه حتى الآن[2].

---

[1] L'agence régionale de l'environnement de Haute – Normandie: **de l'écologie urbaine au développement durable**, la lettre du cadre Territorial, S. E. P. T, 2001, P 51.

[2] - أسامة الخولي ومصطفى طلبة: **البيئة وقضايا التنمية والتصنيع**، سلسلة عالم المعرفة، العدد 285، 2002، ص 79.

ثانيا- أبعاد التنمية المستدامة:

تتضمن التنمية المستدامة أبعادا متعددة تتداخل فيما بينها من شأن التركيز على معالجتها إجراء تقدم ملحوظ في التنمية المستدامة (المستهدفة)، ويمكن الإشارة هنا إلى أربعة أبعاد حاسمة ومتفاعلة هي كل من الأبعاد الاقتصادية، والبشرية والبيئة والتكنولوجية.

1- الأبعاد الاقتصادية:

أ- حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية:

بالنسبة للأبعاد الاقتصادية للتنمية المستدامة نلاحظ أن سكان البلدان الصناعية يستغلون قياسا على مستوى نصيب الفرد من الموارد الطبيعية في العالم أضعاف ما يستغله سكان البلدان النامية، ومثال على ذلك أن استهلاك الطاقة الناجمة عن النفط والغاز والفحم في الولايات المتحدة أعلى منه في الهند بـ 33 مرة، وهو في بلدان منطقة التعاون والتنمية الاقتصادية أعلى بعشر مرات في المتوسط منه في البلدان النامية مجتمعة[1].

ب- مسؤولية البلدان المتقدمة في معالجة التلوث:

تقع على البلدان الصناعية مسؤولية خاصة في قيادة التنمية المستدامة لأن استهلاكها المتراكم في الماضي هذا الموارد الطبيعية مثل المحروقات أدى إلى ظهور مشكلة التلوث بكل أنواعه العابرة للقارات هذا رغم امتلاكها للموارد المالية والتقنية، والبشرية الكفيلة بأن تضطلع في الصدارة باستخدام تكنولوجيات أنظف، وتستخدم المواد بكثافة أقل، وفي القيام بتحويل اقتصادياتها نحو حماية النظم البيئية، والعمل معها، والصدارة تعني أيضا توفير الموارد التقنية والمالية لتعزيز التنمية المستدامة في البلدان الأخرى باعتبار أن ذلك استثمار في مستقبل الكرة الأرضية.

ج- إيقاف تبديد للموارد الطبيعية:

التنمية المستدامة بالنسبة للبلدان الغنية تتلخص في إجراء تخفيضات متواصلة من مستويات الاستهلاك المبددة للطاقة والموارد الطبيعية؛ وذلك من خلال حسين مستوى الكفاءة وإحداث تغيير جذري في أسلوب الحياة، ولابد في هذه الحالة من التأكد من عدم تصدير الضغوط البيئة إلى البلدان النامية، وتعنى التنمية المستدامة سهنا أيضا بتغيير أنماط الاستهلاك التي تهدد التنوع البيولوجي في البلدان الأخرى بالانقراض[2].

د- تقليص تبعية البلدان النامية:

---

[1]- عزت عجيب عبد الحميد متولي: **مستويات التنميةالمستدامة في البيئات الحدودية وعلاقتها بانحسار حوادث الإرهاب،** رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم البيئة، جامعة عين شمس، قسم العلوم البيئية، 2012، ص 118.

[2]- أسامة الخولي: **البيئة وقضايا التنمية والتصنيع، سلسلة عالم المعرفة،** عدد 285، مطابع السياسة، الكويت، 2002، ص ص 11- 18.

ثمة جانب من جوانب الروابط الدولية فيما بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة يحتاج إلى دراسة دقيقة؛ ذلك أنه بالقدر الذي ينخفض صادرات هذه المنتجات من البلدان النامية، وبالتالي تنخفض أسعار السلع الأساسية بدرجة أكبر، مما يحرم البلدان النامية من إيرادات تحتاج إليها احتياجا ماسا، ومما يتوجب عليها تعويض هذه الخسائر انطلاقا من نمط تنموي يقوم على الاعتماد على الذات لتنمية القدرات الذاتية، وتأمين الاكتفاء الذاتي، وبالتالي التوسع في التعاون الإقليمي[1].

هـ- التنمية المستدامة لدى البلدان الفقيرة:

تعنى التنمية المستدامة في البلدان الفقيرة تكريس الموارد الطبيعية لأغراض التحسين المستمر في مستويات المعيشة، ويعتبر التحسين السريع كقضية أخلاقية أمرا حاسما بالنسبة لأكثر من 20 % من سكان العالم المعدمين في الوقت الحالي، ويحقق التخفيف من عبء الفقر المطلق نتائج عملية مهمة بالنسبة للتنمية المستدامة، لأنه هناك روابط وثيقة بين الفقر، وتدهور البيئة، والنمو السريع للسكان والتخلف الناجم عن التاريخ الاستعماري والتبعية المطلقة للقوى الرأسمالية، أما الذين لا تلبي لهم احتياجاتهم الأساسية؛ وربما كان بقاؤهم على قيد الحياة أمرا مشكوكا فيه، مثلما هو الحال في كثير من الدول العربية، فهنا يصعب أن تتصور بأنهم سيهتمون بمستقبل كرتنا الأرضية المشترك[2].

د- المساواة في توزيع الموارد:

إن الوسيلة الناجعة التخفيف من عبء الفقر وتحسين مستويات المعيشة أصبحت مسؤولية كل من البلدان الغنية والفقيرة وتعتبر هذه الوسيلة عناية في حد ذاتها، وتتمثل في جعل فرص الحصول على الموارد والمنتجات والخدمات فيما بين جميع الأفراد داخل المجتمع أقرب إلى المساواة، فالفرص غير المتساوية في الحصول على التعليم والخدمات الاجتماعية وعلى الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى، وعلى حرية الاختيار، وغير ذلك من الحقوق السياسية، تشكل حاجزا مهما أمام التنمية، حيث هذه المساواة تساعد على تنشيط التنمية والنمو الاقتصادي الضروريين لتحسين مستويات المعيشة.

2- البعد الاجتماعي:

إن البعد الاجتماعي يتطلب تحليل البيئة الاجتماعية للتركيز على الهيكل الاجتماعي ومستويات التعمير، والمنظومة الصحية وآفاقها، والتنظيمات الاجتماعية، وكذا نظم التعليم، دون نسيان جانب الاستعمال التقني وأثره على المجتمع[3].

[1]- عزت عجيب متولي: مرجع سابق، ص 119.

[2]- مرجع سابق، ص 120.

[3] قادري محمد الطاهر: مرجع سابق، ص 81.

ويشير البعد الاجتماعي إلى العلاقة بين الطبيعة والبشر وتحقيق الرفاهية وتحسين سبل العيش من خلال الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية ووضع المعايير الأمنية واحترام حقوق الإنسان في المقدمة.

حيث ترمي التنمية المستدامة في هذا الجانب إلى تحقيق تقدم كبير في سبيل الحد من النموالمطرد للسكان، إذ أن النمو السريع للسكان يفرض ضغوطا حادة على الموارد الطبيعية، وعلى قدرة الحكومات على توفير الخدمات، وبما يحده من خطى التنمية.

كما أن لتوزيع السكان أهمية، حيث أن الاتجاهات الحالية إلى التوسع في التحضر لها تأثيرات بيئية سالبة.

وبالتالي فإن التنمية المستدامة تعني التنمية الريفية النشيطة للمساعدة على إبطاء حركة الهجرة إلى المدن، كما تنطوي التنمية المستدامة على تنمية الموارد البشرية من خلال تحسين التعليم والخدمات الصحية، وبما يعني إعادة توجيه لموارد أو إعادة تخصيصها لضمان الوفاء بالاحتياجات البشرية الأساسية، وتوفير الرعاية الصحية، والمياه النظيفة، وتحسين الرفاهية الاجتماعية والاستثمار في رأس المال البشري[1].

3- البعد البيئي:

يتعلق الأمر هنا بالحفاظ على الموارد المادية والبيولوجية مثل الاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية والموارد المائية في العالم، وذلك من خلال الأسس التي تقوم عليها التنمية المستدامة من حيث الاعتبارات البيئية وهي:

- **قاعدة مخرجات:** حيث يجب هنا مراعاة تكوين مخلفات لا تتعدى قدرة استيعاب الأرض لهذه المخلفات أو تضر بقدرتها على الاستيعاب مستقبلا.
- **قاعدة مدخلات:** وتشمل على:
  - ✓ مصادر متجددة مثل التربة، المياه، الهواء.
  - ✓ مصادر غير متجددة مثل المحروقات.

وهذه المصادر المتجددة يجب الحفاظ عليها عن طريق أساليب منها:

أ- الموارد الطبيعية:

تحتاج التنمية المستدامة إلى حماية الموارد الطبيعية ابتداء من حماية التربة إلى حماية الأراضي المخصصة للأشجار وحماية مصايد الأسماك ونعني بالحماية هنا الاستخدام الأكثر كفاءة مثل استحداث وتبني الممارسات، وتكنولوجيات زراعية محسنة تزيد من المحاصيل، ويحتاج ذلك إلى تجنب الإسراف في استخدام الأسمدة الكيميائية والمبيدات لعدم تهديد الحياة البرية، وتلوث الأغذية.

[1] خالد مصطفى قاسم: **إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية**، الإسكندرية، 2007، ص 31.

ولعل أكبر خطأ ارتكبه الإنسان في تفهمه لاستثمار الأرض هو اعتقاده بأنه يستطيع استبدال العلاقات الطبيعية المعقدة بين العوامل البيئية بعوامل اصطناعية مبسطة، فيعارض بذلك قوانين الطبيعة وهذا ما جعل النظم الزراعية مرهقة وقليلة الإنتاج[1].

ب- المحيط المائي:

إن للنظم البيئة المائية علاقات مباشرة وغير مباشرة بحياة الإنسان، بداية من مياه تتبخر وتسقط في شكل أمطار ضرورية للحياة؛ والتنمية المستدامة هنا تعني وضع حد للاستخدامات المبددة وحسين كفاءة شبكات المياه ونوعيتها، واستخدام المياه السطحية بمعدل لا يحدث اضطرابا في النظم الأيكولوجية التي تعتمد على هذه المياه والاستخدام العقلاني للمياه الجوفية بما يسمح بتجددها[2].

ج- صيانة ثراء الأرض بالتنوع البيولوجي:

نلاحظ أن الأراضي القابلة للزراعة (البور) – وهي الأراضي التي لم تدخل بعد في الاستخدام البشري – انخفاضها مما يقلص من الملاجئ المتاحة للأنواع الحيوانية، والنباتية، باستثناء القلة التي يديرها البشر إدارة مكثفة، أو التي تستطيع العيش في بيئة مستأنسة، كما تتعرض الغابات المدارية والساحلية، وغيرها من الأراضي الرطبة للتدمير المستمر، وبالتالي انقراض الكثير من الأنواع الحيوانية والنباتية[3].

والتنمية المستدامة في هذا المجال تعني صيانة ثراء الأرض بالتنوع البيولوجي حفاظا عليها للأجيال القادمة، وذلك نظرا لأهميتها البالغة في توازن النظم الأيكولوجية.

ثالثا: أهداف التنمية المستدامة

واعتمادا للتقرير النهائي لقمة الأرض عن التنمية المستدامة "جوها نسبرغ سبتمبر 2002" فيما يتعلق بأنواع التنمية المستدامة والأهداف الأساسية من تحقيقها تكون الاستدامة الاجتماعية من في:

* **في مجال المياه:** تهدف إلى تأمين الحصول على المياه في المنطقة الكافية للاستعمال المنزلي والزراعة الصغيرة للأغلبية الفقيرة.

* **في مجال الغذاء:** تهدف إلى تحسين الإنتاجية، وأرباح الزراعة الصغيرة وضمان الأمن الغذائي المنزلي.

* **في مجال الصحة:** تهدف إلى فرض معايير للهواء والمياه والضوضاء لحماية صحة البشر وضمان الرعاية الصحية الأولية للأغلبية الفقيرة.

1- Jean. Philippe et Marie – José**: Développement durable et devenir de l'homme**, l'harmattan, Paris, 2003, P 38.

2- Idem . p 35

3- عزت عجيب عبد الحميد متولي: مرجع سابق، ص 126.

* **في مجال المأوى (السكن) والخدمات:**تهدف إلى ضمان الحصول على السكن المناسب، وبالسعر المناسب، بالإضافة إلى الصرف الصحي، والمواصلات للأغلبية الفقيرة.
* **في مجال الطاقة:** تهدف إلى ضمان الحصول على الطاقة الكافية للأغلبية الفقيرة خاصة بدائل الوقود الخشبي وتعميم الكهرباء.
* **في مجال التعليم:** تهدف إلى ضمان الإتاحة الكافية للتعليم للجميع من أجل حياة صحية ومنتجة[1].
* **في مجال الدخل:** تهدف إلى دعم المشاريع الصغيرة وخلق الوظائف للأغلبية الفقيرة في القطاع غير الرسمي.

وحقيقة يرتسم جليا البعد الاجتماعي للاستدامة كأحد ركائز التنمية المستدامة ككل، على اعتبار أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال عزل العملية التنموية خارج الوسط الاجتماعي، مما يُنشِئ نوعًا من المواجهة الشرسة بين البنية المسبقة في التنمية من جهة وبين التحديات التي يفرضها الواقع المعيشي بكل إفرازاته وتراكماتها من جهة ثانية.

رابعا: البيئة كمحدد لقياس التنمية المستدامة

إن مشكل البيئة مشكل تفاقمي أو تراكمي حيث أن هذا المشكل تكون في فترة زمنية طويلة تقدر بقرون، وبتطور التاريخ وتعدد العلوم والباحثين، تطورت معه مفاهيم وتعاريف البيئة، وليس من السهل إيجاد تعريف شامل لمصطلح البيئة، ونظرا لتباين هذه المفاهيم فإننا سنحاول أن نوضح هذه التعاريف في مجموعة من الأقسام متبعين في ذلك المجال الزمني ومجال الاختصاص .

1- المعنى اللغوي للبيئة:

البيئة لغة مشتقة من "بوأ" وهي في اللغة تأتي بعدة معاني منها:

-**المنزل أو الموضع:** فيقال تبوأت منزلة أي نزلت، وبوأ له منزلا وبوأه منزلا: فيقال هيأه ومكن له فيه.

-**الاعتراف:** يقال باء بحقه أي اعترف به

-**الزواج:** ومنه قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من استطاع الباءة فليتزوج"

-**التساوي والتكافؤ**: يقال باء دمه بدمه بواء، أي عدله وفلان بواء فلان أي كفؤه إن قتل به[2]

ولو تفحصنا هذه المعاني نجد أن المعاني الأول هو الذي يتفق مع موضوعنا وهو أشهر المعاني.

2-المعنى الاصطلاحي للبيئة:

[1]- قادري محمد الطاهر: مرجع سابق، ص ص 83- 84.

[2] ابن منظور: **لسان العرب**، المجلد الأول، دار إحياء التراث العربي، 1999،ص 530.

تعرف البيئة في الاصطلاح العلمي بأنها " ذلك الحيز الذي يمارس فيه البشر مختلف أنشطة حياتهم، وتشمل ضمن هذا الإطار جميع الكائنات الحية من حيوان ونبات، والتي يتعايش معها الإنسان"

فالبيئة بهذا المفهوم تشمل كل ما يحيط بالإنسان من ماء، هواء، وأرض، فهو يؤثر فيها ويتأثر بها[1].

وبالرغم من شيوع ذلك اللفظ فإن استخدامه في البداية كان مقصورا على البيئة الطبيعية، كما جاء به هذا التعريف: "البيئة هي مجموعة الظروف والعوامل الخارجية التي تعيش فيها الكائنات الحية، وتؤثر في العمليات الحيوية التي تقوم بها"

والملاحظ على هذا التعريف أنه يركز على البيئة الطبيعية البيولوجية، وهو أقرب ما يكون إلى مفهوم Ecologyومن المهم أن نفرق هنا بين مفهومين كثيرا ما يتم الخلط بينهما وهما:

علم البيئة Ecology: معناه العلم الذي يهتم بالجوانب الفيزيقية والبيولوجية للبيئة من أرض ، وماء، وحيوان ونبات في تفاعلاتها المتداخلة

- **البيئة Environnement:**

أشار تقرير برنامج الأمم المتحدة إلى أن النظام البيئي هو الإطار الذي يعيش فيه الكائن الحي، ويؤثر فيه ويتأثر به، وتتمثل البيئة في كل ما يحيط بالكائن الحي من تكوينات نبات فيزيفية أو حيوية، ولذلك فهي كل متكامل، تكون مكوناتها في تفاعل مستمر ويشمل اطارها كوكب الأرض كله. [2]

ومن هنا يتضح جليا أن البيئة Environnementأعمق وأشمل من المفهوم السابق علم البيئة Ecology وتعرف بأنها "الإطار الذي يمارس فيه الإنسان حياته بما فيه من ظروف وموارد وأحياء وتؤثر عليه ويتفاعل معها"

ومن خلال ما سبق من تعريفات يمكن تقسيم البيئة إلى الآتي:

أ-البيئة الطبيعية أو الجغرافية، ب-البيئة الاجتماعية، ج-البيئة الثقافية.

أ-البيئة الطبيعية:

إن الاختلافات القائمة بين المجتمعات الإنسانية ترجع في الأصل إلى الاختلاف في الظروف البيئية والجغرافية، حيث تشمل البيئة الطبيعية الأرض بأشكالها المختلفة من جبلية وسهبية وصحراوية، وكذلك البحار والأنهار والمحيطات وما تحويه في باطنها من مواد أولية، وظروف مناخية، وغيرها من المظاهر التي لا دخل للإنسان في وجودها

([1]) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم: **الانسان والبيئة**، القاهرة، 1978، ص ص (31، 41).

([2]) خالد عبد الرزاق محمد علي: مرجع سابق، ص 89.

واستحداثها، هذا بالإضافة إلى البيئة البيولوجية التي تشمل على الكائنات الحية من إنسان وحيوان ونبات.[1]

وبهذا المفهوم تشكل البيئة الطبيعية إطار للحياة الإنسانية حيث تشمل الأرض التي يدب عليها الإنسان ويزرعها ويبني فوقها مسكنه ومنشآته.

ب-البيئة الاجتماعية:

وتتضمن النظم والعلاقات الاجتماعية والأوضاع الاقتصادية والظروف الصحية والتعليمية... وغيرها [2]،ولذا فإنه عند دراسة البيئة لا بد من الاهتمام بالإطار الذي يعيش فيه الإنسان، ويحصل منه على مقومات حياته، ويمارس فيه علاقاته وأنشطته الإنتاجية والاستهلاكية المختلفة، ومن ثم ينتج من تفاعل الناس مع بعضهم البعض صورا مختلفة من الجماعات والتنظيمات البيئية الاقتصادية والسياسية، وغيرها من أشكال الجماعات والتنظيمات الدينية والاقتصادية والسياسية وغيرها من أشكال الجماعات السائدة في المجتمعات البشرية.

ج-البيئة الثقافية:

وتتضمن كم ثقافي غير مادي مثل العادات والتقاليد والقيم والأعراف والفن والأخلاق والقانون وغيرها، كما تتضمن كم ثقافي مادي وتتمثل في جميع المخترعات التي أوجدها الإنسان كوسائل لاستغلال بيئته الطبيعية وتسهيل ظروف حياته فيها، مثل بناء المساكن ووسائل المواصلات... وغيرها .[3]

يتضح مما سبق من تعريفات أن البيئة بمفهومها الشامل تتضمن:

- بعد زماني وآخر مكاني.
- مكوناتها حية وغير حية.
- إطار تنظم فيه هذه المكونات وتتفاعل بشكل متوازن من خلال البعدين الزماني والمكاني.
- دور الإنسان وتأثيره فيها، وتأثره بها لكونه مكونا من هذه المكونات.

([1]) عزت عجيب متولي عبد الحميد متولي: **مستويات التنمية المستدامة في البيئات الحدودية**، رسالة ماجيستر في العلوم البيئية، قسم العلوم الانسانية، جامعة عين شمس، القاهرة، 2011، ص 163.

([2]) إيمان سليمان محمد الروبي: **دور العوامل الثقافية والاجتماعية في تنمية السلوك الاجتماعي للحد من أطار التلوث البيئي**، رسالة ماجيستير، معهد البحوث والدراسات البئية، جامعة عين شمس، القاهرة، 207، ص 13.

([3]) أحمد وهب الله محمد: **العوامل الاجتماعية المؤثرة في تنمية الوعي البيئي (دراسة ميدانية مطبقة على عينة من مواطني محافظة قنا)** رسالة دكتوراه في علم الاجتماع- غير منشورة- معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2007، ص 09.

- عوامل اجتماعية وتكنولوجية، واقتصادية وطبيعية وثقافية تتفاعل مع بعضها البعض وتؤثر على عناصر البيئة.

وهناك شبه اتفاق بين الكثير من المهتمين بالدراسات البيئية، على أن البيئة هي" الإطار الذي يشمل جميع عناصر الحياة التي تحيط بالإنسان"، وقد توج هذا الاتجاه في مؤتمر أستكهولم الذي عقد بالسويد تحت مظلة الأمم المتحدة عام 1972، حيث أعطى للبيئة مفهوما واسعا وتناول تعريفها بالإعلان الصادر عن هذا المؤتمر بأنها: " كل شيء يحيط بالإنسان"[1]

يشير الواقع أن البيئة بمكوناتها المختلفة في حالة من التفاعل، بهدف إشباع حاجيات الإنسان المختلفة، كما أن المفهوم الحديث للبيئة يقوم على النظرة الشمولية لها، ومن أجل ذلك قامت الباحثة باستعراض مفهوم البيئة من عدة زوايا متممة للمنظومة البيئية والهدف منها هو إثراء الكتاب، ومن بين هذه التعاريف نجد تعريف محمود عبد الرحمان " إنها كل ما يحيط بالكائن الحي من جوانب طبيعية واجتماعية وتكنولوجية (مشيدة) تؤثر ويؤثر فيها" [2]

وفي تعريف آخر نجدها تعني "الإطار الذي يعيش فيه الإنسان ويحصل منه على مقومات حياته من غذاء وكساء ودواء ومأوى، ويمارس فيه علاقات مع بني البشر" [3]

وفي تعريف آخر نجد أن " البيئة تشمل على عوامل فيزيقية وثقافية واقتصادية ونفسية وبيولوجية مرتبطة جميعها في النسيج البيئي الدائم التغير مما يوضح الأثر الكلي للإنسان على كل عناصر البيئة"[4].

ومن واقع القراءة المتأنية لهذه التعريفات نجد أننا أمام مجموعة كبيرة من الأفكار حول البيئة، وكلها تدور حول فكرة أن البيئة هي المجال الحيوي الذي يستقي منه الإنسان أسباب عيشه، ويمكن فيه أهمية وضرورة المحافظة عليه ومن هنا يمكن القول أن البيئة ليست بمنأى عن الإنسان وهي موجودة بسببه وبه، وهو –أي إنسان- بمقدوره الحفاظ عليها كما أن بمقدوره تدميرها.

ومما سبق يمكن القول أن "البيئة هي كل ما يوجد في محيط الإنسان ويتفاعل معه، ويشمل ذلك كل ما هو مادي كالهواء والتربة والماء.... وغيرها من الموارد الطبيعية، وكل ما هو غير مادي كالثقافة والسياسة والتاريخ والتراث وغيرها، وبمعنى آخر هي كل ما يمكن أن يوجد في الحيز الإنساني ويستطيع الاستفادة منه مثل الماء والهواء، والعادات والقوانين

([1]) توماس أميل: **البيئة وأثرها على الحياة السكنية**، ترجمة زكريا البرادعي، دار الوعي العربي، القاهرة، 1999، ص، ص11.

([2]) توماس أميل: المرجع نفسه.

([3]) محمد السيد غلاب: **البيئة والمجتمع**، مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع، الاسكندرية، 1989، ص 09.

([4])محمد عبد الرحمان الشرنوبي: **الانسان والبيئة**، مكتبة الأنجلو المصرية، ط2، القاهرة 1981، ص 15.

والقيم، ومتى اختل التوازن في هذا الحيز، فإن آثاره تنعكس سلبا على معيشة الإنسان وحياته ومستقبل الأجيال القادمة"

ان مفهوم التنمية لم يعد يكفي أن يكون منسجما مع ثقافة الناس ومع قيم ومعتقدات المجتمع، بل أنه قد برز مع نهاية الثمانينيات تيار تنموي يدعو أيضا إلى أن تكون التنمية منسجمة مع البيئة والاعتبارات البيئية، وقد استقطبت أدبيات التنمية التقليدية البيئية، وتعاملت معها كمجرد وسيلة لتحقيق التنمية، كذلك كانت هذه الأدبيات تنظر إلى التنمية نظرة اقتصادية كما سبق وقلنا في –مفهوم التنمية- وأحيانا سياسية واجتماعية وثقافية، لكنها لم تنظر قط إلى التنمية نظرة بيئية وطبيعية، لقد فصلت هذه الأدبيات بين ما هو طبيعي وما هو اجتماعي، وتم تجاهل البعد الطبيعي والبيئي في التنمية وهو البعد الذي اتضح الأن كمحدد رئيسي للتنمية، ومدى تأثيره على مجمل مسارات التنمية والحياة، إن العالم يكشف الأن أن النظام البيئي له تأثيره الحاسم في النظام الاجتماعي ككل، وربما كان هذا التأثير أكثر اليوم أكثر من أي وقت مضى.

لقد بدأت الكتابات التنموية الجديدة تؤكد أن **الايكولوجيا** هي أكثر تحكما في التنمية من **الأيديولوجيا**، وأن البيئة ليست وسيلة لتحقيق التنمية بل هي غاية في حد ذاتها، ولربما كانت التنمية في نهاية السعي من أجل تطوير وإغناء البيئة. [1]

إن التنمية لكي تكون تنمية ناجحة، لابد أن تكون منسجمة مع البيئة، هذه التنمية المنسجمة مع شروط وضوابط البيئة هي **التنمية المستدامة.**

3- تعريف التنمية المستدامة

✓ تعريف الاتحاد العالمي للمحافظة على البيئة(1981):

ظلت التنمية المستدامة خلال عقد السبعينات غامضة ومقتصرة على الندوات العلمية المغلقة، التي كانت تحاول أن تجد تعريفا مقبولا لهذا المفهوم، لكن مع بداية عقد الثمانينيات أخذ البعض بطرح التنمية المستديمة كنموذج تنموي بديل لذلك أخذ المفهوم معاني جديدة وراح يستأثر باهتمام علمي وفكري متجدد.

برز هذا الاهتمام الجديد بالمفهوم في تقرير الاتحاد العالمي للمحافظة على الموارد الطبيعية الذي خصص بأكمله للتنمية المستديمة، ففي هذا التقرير الذي صدر عام1981 تحت عنوان " الاستراتيجية الدولية للمحافظة على البيئة". تم للمرة الأولى وضع تعريف محدد للتنمية المستديمة، وتم أيضا توضيح أهم مقوماتها وشروطها، وكما جاء في هذا التقرير فإن

([1]) عبد الخالق عبد الله: **التنمية المستدامة والعلاقة بين البيئة والتنمية مقال في المستقبل العربي**، العدد 167، مركز دراسات الوحدة العربية، الكويت، 1993، ص 92.

التنمية المستدامة هيالسعي الدائم لتطوير نوعية الحياة الإنسانية مع الأخذ بالاعتبار قدرات وإمكانيات النظام البيئي الذي يحتضن الحياة" [1]

والملاحظ على هذا التعريف أنه تأثر بالاستعمال المكثف لمفهوم الاستدامة في الزراعة، إذ أخذ التقرير يكرر على ضرورة المحافظة على خصوبة الأرضي الزراعية والسعي من أجل الابقاء على هذه الخصوبة ومراعاة حدودها وتنوعها.

✓ **تعريف اللجنة العالمية للبيئة والتنمية:**

لكن رغم أهمية ما جاء في تقرير استراتيجيا المحافظة على الموارد الطبيعية، فإن مفهوم التنمية المستديمة وجد أكبر سند له في كتاب **مستقبلنا المشترك** الصادر عام 1987 كجزء من التقرير النهائي للجنة العالمية للبيئة والتنمية التي تعرف التنمية المستدامة بأنها" قضية أخلاقية وإنسانية بقدر ما هي قضية تنموية وبيئية، وهي قضية مصيرية ومستقبلية بقدر ما هي قضية تطلب اهتمام الحاضر أفرادا ومؤسسات وحكومات". [2]

لقد ساهم كتاب "مستقبلنا المشترك" في توضيح وتحديد معنى التنمية المستديمة، وساهم في عقد لقاءات مكثفة بين خبراء التنمية و علماء البيئة لتطوير أسس ومبادئي التنمية المستديمة، كما أصبحت الأبعاد العميقة للتنمية المستدامة بعد نشر تقرير كتاب مستقبلنا المشترك من أكثر المفاهيم تداولا وأوسعها انتشارا، فسرعان ما انتقل المفهوم من نطاق استعماله المحدود في وثائق الهيئات والمنظمات الدولية إلى الجامعات ومراكز البحث ومن ثم إلى الدوريات وحتى المجلات الشعبية وغير المتخصصة و أصبح جزءا من اللغة العامة والدارجة .

✓ **تعريف قمة الأرض(1992):**

جاءت قمة الأرض لتخصص بالكامل من أجل إيصال المفهوم إلى صانعي القرار السياسي في العالم، ولتعلن أن التنمية المستديمة هي قبل كل شيء دعوة إلى التفكير الجماعي في واقع الحياة وفي محل النشاط الاجتماعي و الاستهلاكي العالمي في الشمال والجنوب.

وقد جاء مفهوم التنمية المستديمة من خلال تقرير عمل مؤتمر" ربوديجانيور" المعروف بقيمة الأرض" سنة 1992

" إن البشر هم محل التنمية المستدامة... ينبغي على الحكومات بالتعاون مع المنظمات الدولية، حسب الاقتضاء أن تعتمد استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة، وينبغي لهذه الإستراتيجية أن تعزز مختلف السياسات والخطط القطاعية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية المنفذة في البلد المعني وأن توفق بينها". [3]

([1]) المرجع نفسه، ص 94.

([2]) اللجنة العالمية للبيئة والتنمية: **مستقبلنا المشترك**، ترجمة محمد كامل عارف، مراجعة علي حسين حجاج، سلسلة عالم المعرفة، العدد 142 المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت 1989.

([3]) عبد الخالق عبد الله: مرجع سابق، ص 95.

✓ **تعريف المفكر" جون بيار هوي**

" التنمية المستدامة تعني تلبية حاجيات الأجيال الحالية دون المساس بإمكانية تلبية حاجيات الأجيال القادمة، تحدث نتيجة تفاعل مجموعة من أعمال السلطات العمومية والخاصة بالمجتمع من أجل تلبية الحاجات الأساسية والصحية للإنسان، وتنظيم التنمية الاقتصادية لفائدته، والسعي إلى تحقيق انسجام اجتماعي في المجتمع، وذلك بغض النظر عن الاختلافات الثقافية واللغوية والدينية للأشخاص، ودون رهن مستقبل الأجيال القادمة على تلبية حاجياتها"

✓ **تعريف المفكران " ساتو" و" هير ياما"**

التنمية المستدامة في معناها- وإن اختلفت صيغها- تعي " تلك الإدارة التي توفر احتياجات الأجيال الحالية بدون الاحتلال بحقوق الأجيال المستقبلية في الرفاه والتمتع بالموارد، ووضع حد أدنى مائة عام لأي مشروع تنموي" [1]

من خلال هذا التعريف نلاحظ أن **التنمية المستدامة** هي تنمية تقي باحتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على توفير احتياجاتها، وبالأخص الاحتياجات الأساسية لفقراء العالم التي يجب أن تمنح أولوية مطلقة، وبهذا نصل إلى لب القضية ألا وهو تنظيم التفاعلات بين الاعتبارات الاجتماعية والأساليب التكنولوجية والبيئية الطبيعية، والتي تعد من المتطلبات الأساسية للتنمية في أي مجال، بحيث تبقى القاعدة البيئية في حالة توازن في نهاية المطاف، وإن استمرار هذا التوازن بعدم الإخلال به لفترات محدودة يعني الاستدامة.

كما عرفها ايضا الأستاذ" **أسامة الخولي"** كما يلي" يقصد بالتنمية المستدامة التي تلبي احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرات الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها... إنها عملية تغير، حيث يجري استغلال الموارد و توجيه الاستثمارات وتكييف التنمية التقنية والتطوير المؤسسي بتناسق يعزز الإمكانيات الحاضرة والمستقبلية في تلبية احتياجات البشر وتطلعاتهم" [2]

نلاحظ أن هذا المفهوم يستمد إلى مجموعة من الأسس منها:

أ- أن تأخذ التنمية المستدامة في الاعتبار الحفاظ على خصائص الموارد الطبيعية ومستوى أدنها الحالي والمستقبلي، بحيث لا ترفع مستوى معيشة مواطني اليوم على حساب مواطني الغد فهي تعتبر أننا شركاء مع الأجيال القادمة في المتاح من الموارد.

ب- إن التنمية بهذا المفهوم لا تركز على مقدار النمو الاقتصادي بقدر ما تركز على نوعيته وكيفية توزيع عائدة، بحيث تسعى إلى تحسين ظروف معيشة المواطنين من حيث التغذية والصحة والتعليم.

([1]) أسامة الخولي: **البيئة والتنمية المستدامة**، السجل العلمي لندوة البيئة والمتطلبات الاقتصادية الدولية، أبو ظبي، 2002، ص ص (51- 54).

([2]) المرجع نفسه، ص ص (51- 52)

وذلك بالربط بين سياسات التنمية الحفاظ على البيئة.

ج-إن هذا المفهوم التنموي الجديد يتطلب إعادة النظر في أنماط الاستثمار الحالية بوجه عام، ولهذا كل الصناعية القائمة بوجه خاص، بحيث يتم استخدام تكنولوجيا حديثة تكون أكثر توافقا مع ظروف البيئة، فتحد من مظاهر التلوث والإخلال بالتوازن البيئي، وتحافظ على استمرارية الموارد الطبيعية.

د- إن مفهوم التنمية المستدامة لا يكتفي بتعديل أنماط الاستثمار وهذا كل الإنتاج، وإنما يستلزم أيضا بتعديل أنماط استهلاكية السائدة، وبصفة خاصة في الدول الغنية لما يترتب على تلك الأنماط من إسراف وتبديد في الموارد وتلوث البيئة.

ه- إن التنمية بهذا المفهوم تتطلب توسيع نطاق (العائد والتكلفة) ففي ظل اقتصاديات حماية البيئة لابد أن تدخل في حساب التكلفة الأثار البيئية غير المباشرة.

ولابد أن تعتمد الأثمان الاجتماعية للموارد الطبيعية، وليس مجرد أثمانها السوقية.

و- بالنسبة للدول النامية على وجه التحديد، فهي تحتاج إلى تطبيق نظم إنتاجية تتسم بالتواصل والاستدامة والاستمرارية، إذ أن معظم سكان تلك الدول يعتمدون على أنشطة الزراعة والصيد والمراعي الطبيعية بشكل أساسي، وإذا لم يؤخذ في الاعتبار استمرارية واستدامة هذه النظم، فستكون النتيجة الحتمية انهيار مقومات التنمية في تلك المجتمعات.

أما كمال رزيق؛ فقد عرفها

"إن البشر هم محل اهتمام التنمية المستدامة، فمن الناحية النظرية التنمية المستدامة هي تنمية تأخذ بعين الاعتبار الجانب البيئي، الإنساني، والتنموي، وتؤكد على صلة التكافل القائمة بين حماية البيئة وإصلاحها، من جهة وبين التنمية والقضاء على الفقر من جهة أخرى، فرغم الجهود الكثيرة المبذولة من طرف بعض الدول لتحقيق التنمية المستدامة من خلال تعزيز الحكم الصالح، وذلك عن طريق الانفتاح على القوى العارضة والمشاركة الشعبية إلا أن هناك نقائص مازالت كبيرة، منن حيث تراجع المشاركة الشعبية، والانتهاك الصارخ لحقوق الإنسان، وتشديد القيود على وسائل الإعلام، وكذا منظمات المجتمع المدني، فالدول العربية (على سبيل المثال) لا يمكنها تحقيق تنمية مستدامة على الرغم من ثرواتها الكبرى إن لم تحقق الحكم الراشد الصالح"[1]

من خلال هذا نلاحظ في هذا التعريف أن الحكم الراشد الصالح ضروري لتفعيل التنمية المستدامة.

من خلال ما تقدم من تعاريف مختلفة للتنمية المستدامة يمكن القول أنه يصعب علينا الإلمام بها جميعا لحداثة اعتماد المصطلح وعذرية البحث فيه، حيث أن المصطلح لا يزال من دون تعريف إجرائي دقيق متفق عليه يصلح أساسا مرشدا للاختيار بين بدائل التنمية

(1) قادري محمد الطاهر، مرجع سابق، ص53.

المطروحة، وبما يضمن استدامتها فإن الحقيقة التاريخية هي أن **رعاية البيئة تقع في قلب التنمية المستدامة؛ وتعتبر كمحدد رئيسي لقياسها**

خامسا- التغيرات المناخية وأهميتها بالنسبة للتنمية المستدامة

منذ منتصف القرن العشرين، برز مفهوم علمي مفاده أن « تراكما مفرطا لملوثات غير منظورة في الغالب تسمى غازات الاحتباس الحراري »، تؤثر سلبا على المناخ، وكان تراكم هذه الغازات يتواصل منذ بداية الثورة الصناعية، في مكان لا يمكن أن تراه وبشكل لا يمكن أن نلمسه أو نشمه، وغازات الاحتباس الحراري هدف وخصوصا ثاني أكسيد الكربون المنبعث من مصادر الإنسان في الصناعة والمنزل ووسائل النقل؛ لم تكن تتجمع على جوانب الطرق أو في الأنهار أو داخل علب زجاجات فارغة؛ بل فوق رؤوسنا في الغلاف الجوي للأرض؛ فلو شبهنا الغلاف الجوي ببطانية تساعد على ضبط حرارة الأرض فإن تراكم ثاني أكسيد الكربون زاد من سمك تلك البطانية مما رفع من حرارة الأرض[1].

إذا ما هي العلاقة العلمية بالضبط بين انتشار انبعاث هذه الغازات وارتفاع حرارة الأرض؟ يورد خبراء مركز "بيو" للتغيير المناخي ملخصا مفيدا في تقريرهم المعنون بـ « التغيير المناخي، السلسلة 1-1» فيه أن متوسط درجات الحرارة العالمية « قد شهدت تبدلات طبيعية على مَرّ التاريخ البشري؛ فمثلا تغير مناخ نصف لكرة الشمالي من فترة دافئة نسبيا بين القرنين الحادي عشر والخامس عشر إلى فترة حرارة أدنى بين القرن السابع عشر ومنتصف القرن التاسع عشر؛ إلا أن العلماء الذين درسوا الارتفاع السريع في درجات الحرارة العالمية خلال أواخر القرن لعشرين؛ يقولون إن ما يحدث الآن لا يمكن أن يؤدى إلى التبدل الطبيعي « فالعامل الجديد هو العامل البشري الزيادات المطردة في الانبعاثات التي يسببها الإنسان من ثاني أكسيد الكربون وغيره من غازات الاحتباس الحراري والصادر من حرق أنواع الوقود الأحفوري مثل الفحم الحجري والنفط وكذلك من إزالة الغابات والتوسع في تربية المواشي والزراعة والتصنيع.

وتشير دراسة مركز "بيو" إلى أن العلماء يعتبرون ما حدث في الأرض خلال القرن الماضي هو زيادة لعوامل احتباس الحرارة، فقد نفخ البشر في الغلاف الجوي هذه الغازات التي أنتجتها أعمالهم فعدلوا بذلك العمل الذي تقوم به غازات الاحتباس الحراري الموجودة طبيعيا، بفضل تركيب جزئياتها الفريد؛ وهو إبقاء حرارة الشمس قرب سطح الأرض قبل أن تشيع تلك الحرارة ثانية إلى الفضاء.

والآن يعد أن علمنا هذا، فإن التحدي الأكبر الماثل أمامنا كحضارة في عصر الطاقة هو السعي لمعالجة تلك التأثيرات التي أصبح تجنبها متعذرا كما أصبحت جزءا من مستقبلنا

[1]- توماس فريدمان: **عالم حار ومسطح ومزدحم،ترجمة**: هاني تايري ونورما نابلسي، بيروت، لبنان، 2009، ص 53.

ولتجنب التأثيرات التي أصبحت فعلا غير قابلة للمعالجة، كما صورها تقرير "سيغمازاي*" عن حق، وإذا كان هناك من رسالة واضحة في عصر الطاقة، المناخ فهي بالتأكيد تلك المقترحة في التقرير « تجنبوا ما هو غير قابل للمعالجة وعالجوا ما يتعذر تجنبه»[1].

سادساالأساليب البيئية المتبعة للتخطيط للتنمية المستدامة

كانت اللجنة العالمية للبيئة والتنمية التي تشكلت برئاسة السيدة "برونتلاند" رئيسة وزراء الترويج السابقة أول من عرف مصطلح " التنمية المستدامة"، الذي ورد في تقريرها الذي نشر في أفريل 1987، وذلك كاستجابة لمجموعة من الكوارث البيئية التي شهدها العالم منذ أن عقدت أول اجتماع لها في أكتوبر 1982 حيث تتصل كلها بسوء الإدارة البيئية – التنموية، وعرف التقرير التنمية المستدامة « بأنها استجابة التنمية لحاجات الحاجز دون المساومة على قدرة الأجيال القادمة في الوفاء بحاجياتها» ومنذ ذلك التاريخ بدأ مصطلح التنمية المستدامة بشيع شيوعا متعاظما في أروقة الفكر التنموي هنا وهناك[2].

وباعتبار أن لكل إستراتيجية لها اساليب محددة فإن الأساليب البيئية المتبعة للتخطيط لإستراتيجية التنمية المستدامة تتمثل فيما يلي:

1- ثبات عدد السكان:

تستند فكرة ثبات عدد السكان إلى أن الزيادة لسكانية في كثير من أنحاء العالم تتم بمعدلات لا يمكن لقاعدة الموارد الطبيعية المتاحة في تلك المناطق حملها، كما أنه لا يمكن لأي تحسينات في البنية الأساسية الخدمية (المستشفيات، المدارس، الجامعات...) والبنية الاقتصادية (البنوك، طرق والجسور، وسائل النقل بجميع أشكالها وغيرها) والبنية الأساسية الإدارية (المحاكم، أقسام الشرطة ووسائل الإطفاء... وغريها)، والبيئة الأساسية الثنائية

*- "سيغمازي": جمعية بحث علمي تتكون من مجموعة دولية من علماء المناخ، أصدرت تقريرا في فبراير 2007 بعنوان "مجابهة التغير المناخي" يشير التقرير إلى أن هذا الارتفاع الطفيف نسبيا في معدل درجة حرارة الأرض أي 0.8 درجة مئوية، الذي شهدناه للمرة الأول منذ عام 1750، كان مصحوبا دائما بزيادة كبيرة في حدوث الفيضانات والجفاف وموجات الحر والحرائق الهائلة، كما هناك نقص كبير في مدى الجليد البحري الصيفي في القطب الشمالي، وزيادة عالية في الذوبان الصيفي من الغطاء الجليدي في "غرنيلند"، وظهور دلالات عدم استقرر الغطاء الجليدي في غرب القطب الجنوبي وتغيرات في النطاق الجغرافي ونطاق المرتفعات بالنسبة لعدد كبير من أنواع النبتات والحيوانات.

ويشير تقرير "سبغمازي" أنه نظرا لأنه لم يتم إيقاف انبعاث ثاني أكسيد الكربون فجأة يشكل كامل، وإذا استمرت هذه الانبعاثات في الازدياد على أساس التصورات المعتدلة فإن ارتفاع الحرارة التراكمي سيكون في عام 2100 بين 3 و 5 درجات مئوية، زيادة على مستوياتها قبل تغير الأوضاع الصناعية، وهذا يمكن أن يسبب ارتفاع مستوى سطح البحر والجفاف والفيضانات الهائلة التي تهدد حتما بقاء مستوطنات بشرية كثيرة، كل هذا بحسب التوقعات المعتدلة، لكن الكثير من علماء المناخ يعتقدون أن الحرارة سترتفع أكثر من ذلك بكثير.

[1]- المرجع نفسه، ص ص 55- 67.

[2]- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا: **التحولات البيئية والحضرية في المستدامة في منطقة الإسكوا**، الأمم المتحدة، نيويورك، 2000، ص 9.

الهدف (خدمية واقتصادية) أن تتحملها، وإلى هذا تتجلى أبرز مظاهر المشكلة السكانية في عدم التناسب بين الحجم الكلي للسكان وقاعدة الموارد الاقتصادية المتاحة والتركيب العمري للسكان ونسب الإعالة (غلبة صغار السن على التركيب السكاني مما يجعله مجتمعا غضا، وانخفاض نسبة كبار السن مع اتجاهها للارتفاع مع مرور الزمن، وارتفاع نسب الإعالة)، وكذلك ضعف مساهمة الإناث في القطاعات الاقتصادية المختلفة، وتدني الخصائص السكانية وتشوه التوزيع الإقليمي للسكان وقصر زمن تضاعف السكان، وزيادة نسب الفقر بين السكان مما يترتب عليه الضغط على قاعدة الموارد الاقتصادية بأكثر مما تحتمل وتدميرها مع الزمن ونشوب النزاعات القبلية والعرقية.

وعليه فإن هذا الوضع يدعو إلى فحص طرفي معادلة السكان/الموارد في العديد من الدول التي تعاني من هذه المشكلة وهي في الغالب الدول العربية؛ من أجل ضمان التوازن بين طرفي المعادلة السابقة الذكر؛ وذلك من خلال ضبط معدلات النمو السكاني وزيادة معدل النمو الاقتصادي، بوثائق تتفوق على معدلات الزيادة السكانية.

كذلك فإن مشاكل النمو الحضري تمضي جنبا إلى جنب مع الزيادة السكانية غير المنضبطة وضعف استشراف آثار الزيادة السكانية، وعلى أولئك الذين يفكرون في معالجة أخطار النمو الحضري أن يبدأوا بخفض معدلات الزيادة السكانية، علما بأن النمو الحضري هو التوسع في الاستهلاك فوق طاقة الموارد، والهجرة المتوحشة من المناطق الريفية إلى المراكز الحضرية[1].

2- أشكال جديدة من الثقافة أو نقل الثقافة:

لقد أدى استهلاك الطاقة المفرط في الدول الصناعية ، وخصوصا البترول، إلى خفض أجل نفاذ هذا المورد في كثير من الدول المنتجة للبترول في الشرق الأوسط عموما ودول الخليج خصوصا، ولم يكن هذا الاستهلاك المفرط إلا نتيجة لأنماط التصنيع الكثيفة استخدام الطاقة التي أنتجت الملونات (الانبعاثات الغازية) بكل تأثيراتها الضارة.

إن استخدام الثقافات الصناعية المعتمدة على الديزل والمازوت كمصادر للطاقة سواء لأغراض صناعية أو أنشطة النقل هو السبب الرئيسي في انبعاث أكاسيد الكبريت ذات الآثار الصحية الوخيمة على سكان المدن؛ كذلك فإن زيادة عدد المركبات في مدن الدول النامية وتنامي الاعتماد على السيارات الخاصة قد تسبب في زيادة انبعاث الكربون والرصاص في هواء تلك المدن بشكل متصاعد.

كذلك فإن إلقاء المخلفات الصلبة والسائلة لكثير من المصانع المنتشرة في العالم، والمجاورة لمجاري الأنهار قد تسبب في النقص الشديد لجودة المياه بسبب تزايد الأنشطة

[1]- محمد سمير مصطفى: **إستراتيجية التنمية المستدامة (مقارنة نظرية وتطبيقية) في الموسوعة العربيةمن أجل التنمية المستدامة**، الأكاديمية العربية للعلوم، بيروت، 2006، ص 448.

الصناعية؛ ومن هنا تتضح الحاجة إلى تبني إستراتيجية التنمية المستدامة لإدارة جودة المياه وزيادة عرضها والتقليل من سمها، وهنا تبرز أهمية تطوير وتطبيق المزيد من أشكال الثقافة التي تصون البيئة وتضمن تأخير أجل نفاذ الموارد الطبيعية غير المتجددة، وتركز ثقافات صيانة البيئة على منع التلوث وعلى استخدام برامج الإنتاج الأنظف[1].

وعليه يمكن اعتبار التطور الثقافي في مصلحة البيئة البينية والاقتصاد بشكل دائم إذا:

أ. ساعد على خفض تكلفة التلوث.

ب. ساعد على تطوير الثقافات التي تقلل من الثقافات الناتجة.

ج. كان قابلا للتطبيق عموما في المرحلة التي تسبق المنافسة.

د. كانت النسبة بين المنافع الاجتماعية والاقتصادية معقولة[2].

ومن خلال ما سبق يمكن القول بأن صور ثقافات التنمية المستدامة هي الثقافات الوقائية والنظيفة ومن أولويات البحث العلمي والتنمية والتطوير تخصيص الموارد المناسبة لابتكارها.

3- تقنين النفايات ومنع التلوث (الإنتاج الأنظف):

تتكون النفايات من نفايات المنازل (مواد مستهلكة، وبقايا أطعمة ومعلبات فارغة، وأكياس من النيلون، وكرتون ومواد بلاستيكية، وورق وزجاجات وكذلك بقايا الخضر والفواكه وغيرها) إضافة إلى نفايات البناء والهدم والفضلات الآدمية والحيوانية الصلبة.

أما ما يخرج من العملية الإنتاجية الصناعية فهو أولا منتجات من السلع والخدمات، وهذا هو الهدف النهائي من المشروع الصناعي إلا أن تحقيق هذا الهدف يستتبع أيضا، إلى جانب توفير السلعة أو الخدمة إطلاق مواد غازية وسائلة وصلبة؛ كثيرا ما تكون ضارة بالبيئة وبالصحة، بل حتى ببعض الاعتبارات الجمالية، إن هذه "الملوثات" تؤثر في الهواء الذي نستنشقه والمياه الجارية والجوفية التي تحتاجها الحياة بكل أنواعها، وفي التربة التي قد تتراكم فيها مواد خطرة على الصحة فقد تجد طريقها إلى سلسلة الغذاء.

وهناك إلى جانب المواد الملوثة نواتج ثانوية أخرى مثل الضوضاء، أو لفظ مقادير كبيرة من الحرارة في الجو أو في المجاري المائية؛ ويبقى بعد هذا استكمالا للصورة، أن نذكر ما أشرنا إليه سابقا من لفظ السلع نفسها كنفايات بعد استخدامها وبما تحتويه من مواد ضارة بالبيئة إما بصفة عاجلة أو مع مرور الزمن.

1- Corinne Gendron: **Le développement durable commecompromi**s, Presses de l'université du Québec, Paris, 2006, P P 171- 173.

2- Idem, p449

إن معالجة إشكالية التلوث الصناعي، سواء بالحد منه أو منعه كليا – لو أن هذا ممكنا – تجرى اليوم في إطار مفهوم ما يسمى " بالإنتاج الأنظف" والذي يعرفه برنامج الأمم المتحدة للبيئة على النحو التالي:

«الإنتاج الأنظف يعني التطبيق المستمر لإستراتيجية وقائية متكاملة على العمليات والمنتجات للإقلال من كمية وسمية الانبعاثات والنفايات جميعا قبل أن تغادر العملية »[1].

وتركزالإستراتيجية بالنسبة إلى المنتجات على الإقلال من الآثار (الضارة) على كامل امتداد حياة المنتج، بداية من استخراج المواد الخام اللازمة لإنتاجه حتى التخلص منه في النهاية.

وهدف الإنتاج الأنظف هو عدم توليد المخلفات في المقام الأول؛ ويتحقق الإنتاج الأنظف بتطبيق المعارف "المتطورة" وتحسين التكنولوجيا أو تعديل المواقف "البشرية"[2].

أما السبيل إلى تحقيق هذا الإنتاج الأنظف فهو متعدد المسالك، وقد يكون عن طريق تطبيق معارف جديدة متطورة، أو عن طريق استخدام تكنولوجيات أفضل من سابقاتها– وهذا بعد جديد تماما – من خلال النظر في مدن حاجتنا إلى المنتج ومصادر نشا' الطلب الاجتماعي عليه، ومنابع مثل هذه الحاجة؛ وهنا نخرج من مجال البحث العلمي التكنولوجي إلى المحيط الاجتماعي، الأمر الذي يثير حشدا من القضايا المعقدة التي تتعلق بالسلوك الإنساني والتنظيم الاجتماعي والنسق السائد في المجتمع للعلاقات بين هيئاته وتوازنات القوى الفاعلة داخله[3].

4- الإدارة المتكاملة للنظم البيئية:

الإدارة المتكاملة هي توليفة من كل المعارف والمهارات التي تعمل معا بهدف الوصول إلى أحسن الأوضاع واستمرارها مع الزمن وعدم انقراضها؛ وإزاء الخلل المتزايد في توازن البيئة بسبب نشاطات الإنسان الجائرة مثل الصيد الجائر في المحيطات والرعي الجائر للمراعي الطبيعية واستهلاك الأراضي الزراعية لأغراض النمو الحضري والضغط على هذه الأراضي بزيادة الحمولة السكانية (معنى ذلك مزيد من استيراد للغذاء)، وهنا تبرز أهمية الإدارة المتكاملة للنظم البيئية وذلك كما يلي:

- ✓ تحديد مصادر الخطر والتهديدات البيئية.
- ✓ تحديد طرق التعامل مع أشكال التهديدات البيئية.
- ✓ تقويم الأخطاء وحجمها باستخدام المسوح المختلفة.
- ✓ تحديد مجالات العمل البيئي في إطار زمن طويل الأمد من خلال:

[1]- أسامة الخولي ومصطفى طلبة: مرجع سابق، ص ص 218 – 220.

[2]- Corinne Gendron: Op. Cit, P 174.

[3]- Idem, P 176.

أ. رسم السياسات (الأهداف، الآليات، الإجراءات).
ب. تحديد الهياكل للمؤسسة والتشريعية والقوى البشرية، البنية التحتية، مصادر التمويل اللازم، الدعوة والتوعية البيئية.
ج. البرامج والمشروعات المقترحة[1].

5- الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية:

تنقسم الموارد الطبيعية التي يحولها الإنسان إلى ثروة إلى مجموعتين :

أ- موارد متجددة:

وهي تلك التي يتم الحصول عليها باستخدام الطاقة الشمسية وأيضا طاقة الرياح التي تستخدم في إدارة مراوح هوائية لتوليد الكهرباء، وأيضا يمكن الاستفادة من الطاقة الحرارية الأرضية، وتوليد الكهرباء من مساقط المياه كالشلالات والسدود، وهذه النماذج من الطاقة لا تواجه مشكلة الاستنزاف، وتحمي في ذات الوقت المصادر المتجددة وتطيل عمر الاستفادة منها[2].

ب- مواد غير متجددة:

وتتمثل هذه المصادر غير المتجددة على:

* **الفحم:** وهو أكثر أنواع الوقود الحفري وفرة وأقلها استنزافا ويسهم في إنتاج الطاقة البخارية في العالم بنسبة 27 % .

* **البترول:** ويعد من أهم مصادر الطاقة على الإطلاق حيث يشكل ما يقارب 37 % من إنتاج العالم من الطاقة، وبسبب الاستهلاك المتزايد له فإن حجم الاحتياطي المقدر له سوف يستنفذ في مائة عام على الأكثر – وهذا حسب رأي المختصين في هذا المجال.

* **الغاز الطبيعي:** وهو المصدر التالي أهمية بعد البترول، حيث يسهم بما يقارب 23 %من إجمالي الطاقة، وقد تزايد استخدامه خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين، لسهولة نقله ولقلة آثاره الخطرة على البيئة مقارنة بالفحم والبترول.

* **الطاقة النووية:** وهي طاقة جبارة يمكن استخدامها في الأغراض السلمية وتستخدم الآن في إنتاج الكهرباء بدلا من البترول في تحلية مياه البحار، ولكن استخدامها يواجه معارضة شديدة من المجتمع الدولي خشية استخدامها في إنتاج الأسلحة النووية والأضرار البالغة التي يسببها الإشعاع النووي للبيئة والإنسان، كما أن تكلفة الحصول عليها مرتفعة جدا[3].

---

[1]- محمد سمير مصطفى: مرجع سابق، ص 451.

[2]- سيد محمدين: **حقوق الإنسان وإستراتيجية حماية البيئة**، الوكالة العربية للصحافة والنشر والإعلان أفرست، القاهرة، 2006، ص ص 93- 94.

[3]- المرجع نفسه، ص 94.

وهناك جدل قائم حول ما إذا كانت الموارد الطبيعية نعمة أم نقمة فقد أثبتت دراسة موسعة أجراها البنك الدولي على الموارد الطبيعية في أمريكا اللاتينية؛ أن مفتاح النجاح هو استكمال الموارد الطبيعية بمؤسسات قوية، ورأس المال البشري، والمعرفة؛ أما إذا كانت المؤسسات ضعيفة فيمكن أن يترتب على استغلال الموارد الطبيعية نتائج سلبية إلى درجة أن بعض الكتاب يستخدمون عبارة "لغة الموارد" فالإيرادات التي تدرها هذه الموارد قد تعفي الحكومة من إنشاء مؤسسات تخضع للمساءلة من جانب الجمهور عموما، وأيضا عندما تسيطر الحكومة على استخراج المورد فإنها تستطيع تمويل أنشطتها إلى حد كبير بدون رضا دافعي الضرائب.

كذلك فإن الاعتماد المفرط على الموارد الطبيعية يقوي من احتمالات النزاع، وخاصة إذا كانت هذه الموارد متصلة بموقع معين وقابلة للاستلاء والنهب، مما يتيح للفقراء فرصة للحصول على الأموال، وتزايد احتمالات النزاع عندما يتركز الفقر في مجموعة واحدة عرقية أو دينية مثل (حالة دارفور في السودان وحالة الجنوب)[1].

وفي هذا الصدد لابد من تطوير المؤسسات والمشاركة والموازنة بين المصالح المتضاربة والشراكة بين الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص، والحد من حدوث الفقر حتى تتعزز التنمية المستدامة ويتحسن استغلال الموارد الطبيعية حتى لا يحصل تدمير وهدم في قاعدتها على مر الزمن[2].

6- تحديد طاقة استيعاب النظم البيئية:

للبيئة قدرة على استيعاب التغيرات التي نطرأ عليها نتيجة للنشاط البشري، فإذا تعدت هذه التغيرات حدود الاستغلال والطاقة الطبيعية لهذه الأنظمة، فإن النتيجة التي تترتب عليها هي حدوث شرح في هذه الأنظمة الهشة لا يمكن إصلاحه أو تعويض خسائره وقد اصطلح على تسميته بالتلوث.

فقد بدأت العديد من دول العالم بإجراء دراسات وطنية لتحديد طاقة استيعاب مواردها الأرضية والبحرية بالنسبة إلى حجم السكان حيث تسعى إلى إيجاد توازن بين الموارد المنتجة للغذاء وحجم السكان المتوقع، ويجب أن ينطبق النهج نفسه على كل دول العالم ومنها الدول النامية، هذه الأخيرة التي لابد لها من إعادة النظر في السياسات السكانية المتبعة – وخاصة في الدول الكثيفة السكان – وذلك بهدف إحداث التوازن بين حقوق الأجيال الحاضرة القادمة وعليه لابد من إجراء تقويم مفصل لطاقة استيعاب الأرض بمواردها[3] المختلفة للسكان المتزايدين من ناحية، ومن ناحية أخرى التصدي لتهديدات البيئية التي تؤدي إلى

---

[1]- Peter Bächtold: **Pour une économie durable**, INNOVAL , France, 2004, P 38.

[2]- Idem, P 39.

[3]- سيد محمدين: مرجع سابق، ص ص 452- 453.

الخلل المتزايد بين طاقة الأرض على إنتاج الغذاء والسكان، وتحسين العلاقة على نحو إنساني متواصل.

7- تحسين الأسواق وبناء مؤسساتها:

تغيب المؤسسات والأسواق في كثير من البلاد النامية، ومن ثم تدعو الضرورة إلى بناء المؤسسات من أجل تصحيح اختلالات هذه الأسواق وتصحيح آلياتها، فالقطاع غير الرسمي الذي يضم الباعة الصغار والجائلين يمارس معاملات بسيطة عائدها صغير، ولا تتوفر لهم الحد الأدنى من العيش في أكثر الأحيان، لكن الشركات المتعددة الجنسيات ذات القدرة التنافسية العالية في أن تنتج أكثر وأكفأ، وبتكلفة أقل وجودة أكبر تمكنت من أن تبيع أكثر وتتحول إلى السلع العالية التي تمكنها من النفاذ إلى السوقين المحلية والعالمية؛ فقد عززت المؤسسات القوية بوظائفها الفعالة من أوضاع الدخل للفقراء، وكذلك عند وقوع الأزمات الاقتصادية والأخطار الطبيعية، وخاصة عندما يتم تنويعها وتشخيص محددات نجاحها، وتشجيع التفاعل بين القوى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لإصلاح هذه المؤسسات؛ حيث أثبت كثير من الدراسات والخبرات المستفادة من التنمية أن غياب الإصلاح المؤسسي وتباطؤ وتيرته كان سببا في فشل كثير من الجهود التنموية[1].

كما يجب أيضا معالجة التشوهات في الأسواق – إزالة الإعانات غير السليمة وفرض ضرائب إيكولوجية، حيث نجد أنه من أعلى الأولويات لتغيير الأنماط الاستهلاكية الموجودة الآن هي وضع نهاية للتشوهات الضارة في الأسواق – التي أصبحت الآن كبيرة وواسعة الانتشار في كل من البلدان الصناعية والبلدان النامية – لكي يواجه المستهلكون بالتكاليف الحقيقية لخياراتهم الاستهلاكية والآثار المترتبة عليها[2].

8- التعليم والتربية البيئية وتغيير الاتجاهات:

ويستلزم هذا الغرض البحث عن أنماط تعليمية غير تقليدية تهدف إلى التربية والتثقيف البيئي، من شأنها تغيير السلوكيات المجتمعية وتوجيهها نحو التنمية المستدامة مثل:

- ✓ الاهتمام بالتربية البيئية ومبادئ الصحة الإنجابية لأفراد المجتمع وخاصة في المناطق العشوائية الفقيرة والقرى والمناطق النائية (الصحراوية والجبلية).
- ✓ الاهتمام بالتربية البيئية للعاملين في الأنشطة الزراعية والصناعية والخدمية للتأكيد على مبدأ الحفاظ على البيئة ووقايتها قبل التركيز على العلاج ومكافحة التلوث.
- ✓ تصميم بدائل وتقنيات وقاية البيئة ومعالجة الملونات بما يتناسب مع وعي الناس ومستوياتهم التعليمية.

[1]- عبد الله عطري: السكان والتنمية البشرية، دار النهضة، بيروت، لبنان، 2004، ص 468.

[2]- Bertrand Hamaide et Sébastien Brunet**: Développement durable et économie environnemental régionale**, Facultés universitaires Saint – Louis, Bruxelles, 2012, P 31.

- ✓ الاهتمام بتعليم الإناث، حيث أثبت تقوي برامج تعليم الإناث بزيادة دعم التمدرس تأثيره الإيجابي على زيادة فرص توليد الدخل والعدل الاجتماعي، ومستويات التنمية البشرية، مما يحقق التنمية المستدامة.
- ✓ تنقية الرسائل الإعلامية والدراما والمسلسلات التلفزيونية من كل ما يهبط بالذوق العام، وبنية الغرائز ويتنافى مع المقدسات والتقاليد والأعراف والعادات السليمة، ويحث على احترام البيئة بكل أشكالها (الطبيعية، الاجتماعية، الجمالية ...الخ)[1].

سابعا: تجارب اقليمية ودولية في قياس التنمية المستدامة

تعد التجارب التنموية المتطرق اليها في هذا الفصل جديرة بالاهتمام والدراسة لما حققته من نجاحات كبيرة لتكريس وتحقيق النمو السياسي والاجتماعي ، وهذا في وقت كانت تعاني فيه بعض هذه الدول التخلف والجمود، فمن خلال المقومات التي تمتلكها حققت هذه الدول خلال العقود الأربعة الماضية قفزات هائلة في التنمية البشرية والاقتصادية حيث أصبحوا من الدولة الصناعية، ولذلك وجب دراسة هذه النماذج نظرا للنجاح والتقدم التي حققته في فترات وجيزة وسنجد من هذه الدول من تبنت النموذج الإسلامي في زمن العولمة، و هنا نعي ماليزيا كأول نموذج نتطرق له، فتركيزيها على مبادئ الانفتاح على العالم الخارجي مع إسقاط مبادئه وفق ما يتلاءم مع الخصوصية الثقافية والاجتماعية لمجتمع الماليزي، جعلها من الدول الرائدة تنمويا.

1- النموذج الماليزي

1-1- تاريخ تكوين دولة ماليزيا

ماليزيا دولة إسلامية تبلغ مساحتها 329750 كلم^{2}يتراوح سكانها 27170000 ،أغلب سكانها الهنود القدماء في منطقة شبه الجزيرة ملايو ثم تشكلت على شكل ممالك ،و تعتبر لانغاكوسوكا أولى هذه الممالك، ولقد سيطرت كمبوديا على الجزء الشمالي من ماليزيا و أحكمت مملكة سفرجايا سيطرتها على ماليزيا حتى قرن 18 و في عام 1786 استطاعت شركة هندية بريطانية إحكام سيطرتها على جزيرة بيانغ الماليزية وجعلها منطقة تجارية مهمة ،فبدأ من خلالها النفوذ البريطاني بالتوسع حتى سنة 1942 بعد الغزو الياباني لها ، في سنة 1948 تم ضم المناطق الخاضعة للحكم البريطاني في شبه الجزيرة ، و ضمت تحت اتحاد سمي باتحاد ملايو وتم بعدها ضم سنغافورة وصباح ساروك إلى اتحاد سمي باتحاد ملايو و بذلك تأسست دولة ماليزيا 1963 وانسحبت منه سنغافورا 1965.

تمكنت القوات البريطانية من السيطرة على ملقا في 1824 و ذاك بعد توقيع معاهدة مع هولندا تقضي بأن تقسيم أرخبيل ملايو بين البريطانيين و الهولنديين، و لقد سعى جاهدا الجانب البريطاني لتحقيق الاتحاد بين بيانغ وسنغافورة وملقا ،وتتحقق لهم ذلك سنة 1826

[1]- محمد سمير مصطفى: مرجع سابق، ص 454.

وأصبحت وحدة إدارية و بذلك أسس بريطانيين مستوطنات المضائق التي أصبحت 1867 مستعمرة تابعة للتاج البريطاني [1]

أما بالنسبة لدخول الإسلام إليها تعددت نظرة الباحثين في تاريخ ماليزيا حول من كان السبب في وصول الإسلام إليها ،فهناك من يقول عن طريق الهنود بحيث" كان المسلمون و خاصة أهل اليمن وعمان يتاجرون مع شعوب الهند ويبتاعون منهم ، وكان المسلمون يتصفون بالأخلاق الحسنة الرفيعة فلا خداع ولا تدليس ،وتوطدت العلاقات بينهم وبين تجار تلك الشعوب وحصلت الثقة المتبادلة بينهم وقد أسلم الهنود نتيجة ذلك كثير من التجار الهنود الذين حملوا بعد ذلك هم الدعوة الإسلامية إلى جيرانهم الغير مسلمين ، وقد سجل التاريخ وصول الإسلام إلى جزيرة سومطرة عام 674 أما الوصول الحقيقي إلى أرخبيل ملايو كان في عهد ملك السلطان قدح شاه الأعظم الذي أحب الإسلام واقتنع به وهذا في القرن 12 م وقد اسلم جميع شعب ملايو الذي ينحدر منهم أغلب الشعب الماليزي " [2]

2-1- الاقتصاد الماليزي

تعد ماليزيا نموذجا للتنمية الشاملة، اذ نهضت في المجال الاقتصادي خلال الأربعة عقود الأخيرة، واستطاعت التوفيق بين ثلاث اتجاهات رئيسية:

أ- الاتجاه الأول :الاندماج في اقتصاديات العولمة .

ب-الاتجاه الثاني: الاحتفاظ بنهج الاقتصاد الوطني فتحول من بلد يعتمد على تصدير المواد الأولية البسيطة إلى اكبر الدول المصدرة للسلع والتقنية الصناعية في منطقة جنوب شرقي أسيا.

ج-الاتجاه الثالث:انتهاج سياسة توازن عرقي وسياسي دقيق في التعامل مع مكونات المجتمع، مما ساعدها على تجنب الصراعات والخلافات بينها ، واتبعت نظام حكم يحاول الجمع بين التنمية الاقتصادية الشاملة والسياسات الاقتصادية التي تعزز المشاركة العادلة لجميع الأعراق في ماليزيا، بحيث يعتبرالمجتمع الماليزي خليط عرقي متعدد يضم الملاويين وهم السكان الأصليين والهنود والعرب والصينيين وحتى اليابانيين " لقد تجدرت الحضارة الأولى للشعب الملاوي من القبائل البحارة القادمين من أندونيسيا و الفلبين ، إضافة للسكان الأصليين لشبه الجزيرة الملاوية وبعد الاستقلال 1957 أعلن رئيس وزراءها "تونكو عبد الرحمان" أنه من ضمن دستور الدولة الماليزية امتيازات خاصة للشعب الملاوي أصحاب السلطة السياسية منذ استقلال البلاد ويطلق عليهم اسم بومي بوتر bumiputer ،فالثقافة المالاوية مربوطة جوهريا بحب الأرض والوطن وذلك مشاهد في الروابط العائلية التي

[1]- دائرة المعارف العالمية ، باحثون عرب ، **الموسوعة العالمية** ،ط2،مؤسسة النشر العالمية والتوزيع ، السعودية ،ص 147-176

[2]-طلال مشعل ، **كيف دخل الاسلام إلى ماليزيا** ، https //mawdoo3.comبتاريخ 2020/03/28 ساعة 12:40.

تجمعهم في القرى الخاصة حتى مع انخراطهم في الحياة المعاصرة ، فإن الشعب لا يزال محافظا على تقاليده وعاداته ولباسه لاسيما في المناسبات الدينية والعائلية [1]

3-1- المقاربات النظرية للتنمية في ماليزيا:

"إننا نعتبر أنفسنا في ماليزيا كأسلافنا المسلمين إبّان العصر الذهبي، لدينا رؤية ومنهج أصيل ينسجم مع روح وجوهر الإسلام؛ لذلك كان لابد أن نبدأ أولًا بتحقيق النمو من خلال تطبيق مبدأ المساواة بين جميع الفئات والعمل على زيادة الناتج المحلي، وهو ما قُوبلَ برفض الغرب لنا كونه -أي الغرب- لديه إيمانٌ راسخ بأن البقاء فقط للأقوى وأن الثراء من نصيب الأغنياء على حساب الفقراء" تلك كانت عبارات محمد مهاتير صانع النهضة الماليزية و رائد التنمية في ماليزيا و رئيس وزراءها منذ عام 1981 ، كما يرجع المهتمين بالنموذج التنموي الماليزي عوامل نجاح النهضة ماليزية ترجع أيضا لما طرحه أنور ابراهيم رئيس حركة الشباب المسلم الماليزي سنة 1982 مما أضفى البعد الديني على الخطط التنموية في ماليزيا .

وبحسب ما يورده الدكتور محمد فايز فرحات في كتابه "الإسلام الحضاري النموذج الماليزي"، فإن الطلبة الماليزيين الذين درسوا في مراكز الثقافة الإسلامية في الشرق الأوسط شكلوا، بعد رجوعهم إلى وطنهم، البذرة الأولى لجماعات الإسلام السياسي، خصوصاً أن هؤلاء احتكوا في البلاد التي درسوا فيها بجماعة الإخوان المسلمين وتعرّفوا على أدبياتها وكتبها الأصلية، ونقلوا أفكارها إلى ماليزيا .والحزب الإسلامي "باس"، بقيادة الشيخ عبد الهادي أوانج، هو الفصيل الأكثر انتماء إلى الإسلام السياسي في ماليزيا. فهو يشارك بشكل فعال في الحياة السياسية، واستطاع أن يسيطر على بعض الولايات، ومن أهمها ولاية كلنتان.

فلقد انطلقت المقاربة التنموية لتيار الإسلامي من خلال مبدأ استعارة المفاهيم التحديث والعولمة بمفهومها التوسعي يكن أساس هذه الاستعارة الانطلاق من خصوصية المجتمع الماليزي فلكون الغالبية العظمى من المسلمين والباقي مزيج بين الهنود والصنيين وبعض الأعراق الأخرى " إن المنهج الماليزي تجاه العولمة يقوم على أساس أن إيقاع العولمة في ماليزيا تحدده ماليزيا ذاتها بناءا على ظروفها و أولوياتها ، مؤكدا أن العولمة المطلقة ستؤدي الاضطراب و الفوضى " [2]

وتفعيلا للمقاربة الدينية للاقتصاد الإسلامي طرح محمد مهاتير عدة إجراءات منها :

تأسيس البنك الإسلامي للتنمية بموجب القانون المصرفي الإسلامي سنة 1983 الذي تعد مدخرات عملاءه قروضا حسنة للبنك لا يتقاضون عليها أي فوائد ثابتة

إنشاء العديد من شركات التأمين الإسلامية بموجب قانون التكافل 1984.

تعديل قانون العقوبات مما يتلاءم مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

[1]- سعد ابراهيم كردية ،**ماليزيا للقاريء العربي** ، ط1،دار الرشاد،1997،ص 7-8.

[2]- **فا**روق طيفور ،**لماذا تخلفت الجزائر وتقدمت ماليزيا** ،ط1، دار الخلدونية للنشر والتوزيع ، الجزائر، 2015،ص59

إدخال مادة الثقافة الدينية كمادة إجبارية في المدارس والجامعات
إنشاء جهاز استشاري إسلامي لتقديم الرأي للحكومة فيما يتعلق بالمسائل الدينية " [1]

4-1- مؤشرات التنمية في ماليزيا:

إن الاهتمام بالتعليم جعلها من الدول التي تدخل القائمة التنافسية في مجال البحوث العلمية التكنولوجية في العالم وفي مجال التنمية البشرية من خلال المؤشرات المعمول بيها في مجال التعليم و التدريب العالي وصل مؤشر نوعية التعلم الأساسي إلى 50 % بتحقيق رتبة 14 عالميا ،وتوفر خدمات البحث و التكوين 5.3% برتبة 18 عالميا ،هذت ماساهم في تدفق زيادة الدعم والإنتاجية المحققة في الاقتصاد الماليزي قيمة 5.3% ورتبة 4 عالميا [2]

فقد كانت ماليزيا من الدول السباقة التي ادخلت المعلوماتية إلى مناهج التعليم سنة 1989 فقد كانت في هذه الفترة لديها بنية تحتية متطورة في مجال الإتصالات تجاوز عدد المشتركين بالانترنت 50% من مجموع السكان وهو من أعلى المعدلات العالمية وتعتبر الإتصالات التلفونية في غاية التنافسية وهي من الاقل تكلفة في العالم [3]

جدول -1-يعبر على أهم المؤشرات الاقتصادية سنة 2007:

موشرات الاقتصادية	السعر بمليار دولار
اجمالي الدخل القومي	84.8 مليار دولار
مجموع الصادرات	188.76مليار دولار
مجموع الواردات	154.5مليار دولار

هذه المؤشرات المذكورة كانت محققة في ماليزيا مقارنة بمعدل التضخم يصل إلى 3.5 % بمجموع سكان 27.7مليون نسمة يصل منهم من يعتبرون قوى عاملة ب11.7مليون قوة عمل وبمعدل بطالو يصل إلى 3.5% من مجموع القوى العاملة[4]

يرى محمد مهاتير: إن محاربة مشكلة البطالة، تكون على عمل توفير العديد من فرص العمل للشباب، بإقامة المشروعات الكبرى، وجلب الاستثمارات الأجنبية، وتم التركيز على الزراعة والصناعة، من خلال تقديم إعفاءات وتسهيلات ضريبية على الاستثمارات الأجنبية لمدة عشر سنوات وهذا من أجل أن تطوير الصناعة الماليزية ، كما اهتم الاقتصاد الماليزي

[1]- المرجع نفسه ،ص 62-63 .

[2]- تقرير التنافسية العالمي 2011-2012 الصادر عن المنتدى العالمي الاقتصادي ،جنيف سويسرا ،ص 249- تقرير كلوز ستاواب.

[3]- عبد الحسن الحسيني، **التنمية البشرية وبناء مجتمع المعرفة** ، الدار العربية للعلوم ناشرون ،لبنان ،2008، ص 375.

[4]- حسن الحسيني، **التنمية البشرية وبناء مجتمع المعرفة**، مرجع سابق، ص 362.

بصناعة الإلكترونيات التي كانت تتطلب تنمية العنصر البشرى، وعمل على تطوير المناهج التعليمية الماليزية وتعديلها، حتى يتم بناء طلاب قادرين على مواكبة التقدم.

جدول- 2 -يوضح المؤشرات الاقتصادية لسنتي 2018-2019:

المؤشرات	2018	2019
السكان	32.4مليون نسمة	31.530.3مليار
الناتج القومي المحلي	1431.4مليار رنجت	رنجت3.3مليون نسمة
اجمالي الدخل القومي	معدل نمو 5.8%	معدل نمو 6.9%
القوى العاملة	15.3مليون نسمة	15.6مليون نسمة
معدل البطالة	3.3%	3.3%
مجموع الصادرات	998.3مليار رنجت	2.36بليون رنجت
مجموع الواردات	877.8مليار رنجت	199.1بليون دولار

المصدر:حسن الحسيني، التنمية البشرية وبناء مجتمع المعرفة، مرجع سابق، ص 362.

حينما نقارن هذه الإحصائيات بما حققته في سنوات سابقة نجد أن الاستراتيجية التنموية لماليزيا، أثبتت كفاءتها من خلال تحقيقها لمؤشرات للنمو بطريقة إيجابية ،يرى أستاذ الاقتصاد بجامعة القاهرة الدكتور محمود عبد الفضيل ، أنه في الوقت الذي تعاني فيه بلدان العالم النامي من مثلث المرض والفقر والجهل، فإن ماليزيا كان لها ثالوث آخر دفع بها إلى التنمية منذ طلع الثمانينيات وهو مثلث النمو والتحديث والتصنيع، باعتبار هذه القضايا الثلاث أوليات اقتصادية وطنية، كما تم التركيز على مفهوم "ماليزيا كشراكة" كما لو كانت شركة أعمال تجمع بين القطاع العام والخاص من ناحية وشراكة تجمع بين الأعراق والفئات الاجتماعية المختلفة التي يتشكل منها المجتمع الماليزي من ناحية أخرى.

والمتتبع للاقتصاد الماليزي يرى عدة نقاط ساهمت في نجاح التجربة التنموية الماليزية نحصرها في العوامل التالية:

- ✓ المناخ السياسي لدولة ماليزيا الذي يمثل حالة خاصة بين جيرانها، بل بين الكثير من الدول النامية، حيث يتميز بتهيئة الظروف الملائمة للإسراع بالتنمية الاقتصادية.
- ✓ يتم اتخاذ القرارات دائماً من خلال المفاوضات المستمرة بين الأحزاب السياسية القائمة على أسس عرقية، ما جعل سياسة ماليزيا توصف بأنها تتميز بأنها ديموقراطية.

.تنتهج ماليزيا سياسة واضحة ضد التجارب النووية، وقد أظهرت ذلك في معارضتها الشديدة لتجربة فرنسا النووية، وحملتها التي أثمرت عن توقيع دول جنوب شرقي آسيا العشر المشتركة في "تجمع الأسيان" في العام 1995م على وثيقة إعلان منطقة جنوب شرقي آسيا منطقة خالية من السلاح النووي وقد ساعد هذا الأمر على توجيه

التمويل المتاح للتنمية بشكل أساسي بدلاً من الإنفاق على التسلح وأسلحة الدمار الشامل.

- ✓ تعد النفقات المخصصة لمشروعات البنية التحتية هي الأساس، والتي هي سبيل الاقتصاد إلى نمو مستقر في السنوات المقبلة، وبذلك ارتفع ترتيب ماليزيا لتصبح ضمن دول الاقتصاد الخمس الأولى في العالم في مجال قوة الاقتصاد المحلي.
- ✓ انتهجت ماليزيا استراتيجية تعتمد على الذات بدرجة كبيرة من خلال الاعتماد على سكان البلاد الأصليين الذين يمثلون الأغلبية المسلمة للسكان.
- ✓ اهتمام ماليزيا بتحسين المؤشرات الاجتماعية لرأس المال البشري ، من خلال تحسين الأحوال المعيشية والتعليمية والصحية للسكان الأصليين، سواء كانوا من أهل البلاد الأصليين أو من المهاجرين إليها من المسلمين الذين ترحب السلطات بتوطينهم.
- ✓ اعتماد ماليزيا بدرجة كبيرة على الموارد الداخلية في توفير رؤوس الأموال اللازمة لتمويل الاستثمارات
- ✓ امتلاك ماليزيا لرؤية مستقبلية للتنمية والنشاط الاقتصادي من خلال خطط خمسية متتابعة ومتكاملة منذ الاستقلال وحتى الآن، بل استعداد ماليزيا المبكر للدخول في القرن الحالي "الواحد والعشرين" من خلال التخطيط لماليزيا 2020م والعمل على تحقيق ما تم التخطيط له.

وجود درجة عالية من التنوع في البنية الصناعية وتغطيتها لمعظم فروع النشاط الصناعي (الصناعات: الاستهلاكية – الوسيطة -الرأسمالية) وقد كان هذا الأمر محصلة لنجاح سياسات التنمية في ماليزيا والذي يمكن اعتباره سبباً ونتيجة في الوقت عينه.

5-1- تقييم التجربة الماليزية:

حقق النموذج الماليزي نتائج مبهرة على الصعيد التنموي الشامل، باعتماده على معاني الاختلاف والتواصل التي تحقق حتما التعايش وفق مبدأ الاندماج الثقافي للأعراق التي تكونها، وذلك لتجنب ما حصل من الأحداث الدامية سنة 1969.

لقد استفادت ماليزيا من القيم الآسيوية الإنمائية التي تعطي أهمية للتعليم والاستثمار عناصر مهمة في تحقيق النمو الاقتصادي، أما بالنسبة للقيم الإنسانية والشخصية نجد حسب دراسة بين القيم الآسيوية والقيم الأمريكية سنة 1994، قام بها ديفيد هيتشكوك المدير السابق لشؤون الشرق آسيا والباسيفيك أنها تتميز ب:

-الاعتماد على النفس.

-الإنجاز الشخصي.

-العمل الجاد.

-تحقيق النجاح في الحياة.

-مساعدة الآخرين.

-الوفاء بالالتزامات تجاه الآخرين.

هذا ما جعلهم من الشعوب الأكثر احتراما للقيم الانسانية لذلك نجد من القيم السائدة عندهم والتي تجسدت في شعارات " أغن جارك، اجعل جارك مزدهرا" ورفضت الطريق المؤدي إلى أفقر جارك، هذه القيم تجسدت في تفعيل العلاقات الاقتصادية مع الدول المجاورة مثل انضمامها لرابطة دول جنوب شرق آسيا ASEAN بحيث تهدف هده الرابطة إلى تحويل المنطقة إلى منطقة سلام واستقرار.

أما بالنسبة للسياسة التنموية الشاملة فقد اختفى الاحتقان العرقي وأصبح المعيار الأول ليس اللون أو اللغة أو العرق بل العلم والعمل والإخلاص للوطن.

كما حققت البرنامج التنموية نتائج فاقت التوقعات حيث أصبحت ماليزيا خلال سنوات معدودة أن تتحول من دولة متخلفة يعيش جل سكانها في الغابات حياة بدائية إلى دولة حديثة ذات بنية تحتية قوية واقتصاد مزدهر وتعليم متطور.يتساءل خبراء التنمية كيف استطاع الماليزيون أن يقهروا تلك الطبيعة الجبلية الوعرة ويحولوها إلى حدائق تستهوى كل من سمع عنها قبل أن يراه، وكيف استطاعوا تحقيق تلك النجاحات الباهرة في الصناعة والزراعة والسياحة والتكنولوجيا بفعل العمل المتواصل والجاد وثمرة لتغيير عقلية الإنسان وبناء ذاته وتطوير مستواه العلمي والمعرفي وزرع قيم المواطنة والإخلاص حققت ماليزيا الدولة المسلمة نجاحات كبيرة في مجالات الاقتصاد والعلم والتكنولوجيا وأصبحت مثالا للشعوب الطامحة إلى تغيير وضعها وتحسين واقعها و مستوى حياة سكانها،بحيث ركزت النهضة الماليزية على بناء الإنسان والاستثمار فيه على أساس أنه هو الثروة الحقيقة والمحرك الأول لأي نهضة اقتصادية وعلمية، وكان أساس هذه النهضة وركيزتها العنصر البشري بناء وتكوينا وتنظيما، مع زرع قيم العمل والتميز والإبداع والابتكار، وهكذا كان التعليم والبحث العلمي هما الأولوية الأولى على رأس أجندة الحكومة فتم تشييد المدارس والجامعات ومراكز التدريب والبحث، وخصص أكبر قسم في ميزانية الدولة لتحقيق أهداف الخطة التعليمية التي شملت أيضا تطوير البحوث العلمية وإرسال عشرات الآلاف من الشباب الماليزي للدراسة في أفضل الجامعات الأجنبية خاصة في اليابان.وقد تبنت ماليزيا سياسة Transitional Higher Educationفي أواخر التسعينيات حيث واجه الطلاب الماليزيين مشاكل مالية لإكمال دراساتهم في الخارج بسبب تدهور العملة الماليزية الناجم عن الأزمة المالية الآسيوية 1927 وهكذا مع زيادة مصروفات الدراسة في الخارج وترشيدا للنفقات ومساعدة للطلاب، بفتح فروع لجامعات عالمية من استراليا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية.

لقد عاش الاقتصاد الماليزي ضمن مفهوم ماليزيا المتحدة الذي ينذر إليه أفرادها على أنها شركة كبيرة وكل شعبها موظفون فيها سواء قطاع عام أو قطاع خاص مسؤولون عن نجاحها

2- النموذج التنموي بتركيا :

تشير بعض الدراسات والمؤشرات الاقتصادية أن تركيا تمركزت في المرتبة الثانية والسبعين وذلك وفقا لمواردها البشرية حسب الأمم المتحدة, أما من حيث حجم اقتصادها فاحتلت المرتبة السابعة عشر, وذلك يبين بأن تركيا قد أحرزت تطورا واضحا منذ عام 2000 ، بحيث توضح الخبيرة الاقتصادية خديجة كاراهان في صحيفة يني شفق هذا الخصوص في مقالتها الاقتصاد والحداثة, بأن تركيا قد تطورت بشكل ملحوظ في تنمية الموارد البشرية خلال الفترة الأخيرة, فقد تبين بأن هناك تغيرات ايجابية في عدة أمور كمتوسط العمر وأجور الحد الأدنى والمتوسط ودعم المشاريع الإبداعية ومستوى التعليم وغيرها من ألأمور المهمة التي تكفي لتعرف بمستوى التقدم الملحوظ الذي وصلت له تركيا في مجال التنمية البشرية في السنوات الأخيرة.

ويرجع ذلك إلى العوامل التالية:

- ✓ موارد طبيعية غنية تحت الأرض وفوقها.
- ✓ كتلة سكانية شابة ومفعمة بالحيوية.
- ✓ زخم من التراث التاريخي والثقافي.
- ✓ ثقافة ثرية وعريقة في بناء الدولة.
- ✓ طاقات كامنة للمبادرة ذات المقدرة العالية على المنافسة الدولية وقدرات ضخمة على الاستثمار تؤهلها للمنافسة الدولية.
- ✓ موقع جيواستراتيجي يؤهلها للاضطلاع بدور مؤثر في المنطقة.
- ✓ مركز جذب سياسى بمناظرها الخلابة وبنسيجها التاريخي إذ بلغ حجم السياحة ما يزيد عن 31 مليون سائح في عام 2011م، وقد بلغت تركيا مستوى الدرجة الثانية في نمو جذب السياحة بعد الصين.
- ✓ قدرة على تحقيق النجاح في أصعب الظروف كما هو ثابت في التاريخ التركى القريب والبعيد[1] .

تقوم الرؤية الاقتصادية التي اعتمدتها تركيا في نهضتها على تفعيل كافة العلاقات الاقتصادية داخل الدولة، بحيث يتم تفعيل كافة العلاقات الاقتصادية داخل الدولة، بحيث يتم تفعيل كل الإمكانيات على أكمل قدرة، وأفضل إنتاج، وأوسع تسويق، وأكبر ربح مالى ونجاح معنوى. وقد توجهت الرؤية بالأساس إلى تصويب علاقة الفاعلية والإنتاج، ومعيارها وفرة العائد المالى، وتحقيق السمعة المعنوية الحسنة للدولة وشعبها وشركاتها، وعدالة معدلات الاستثمار والضريبة والتسهيلات والقدرة الشرائية، وتخفيض نسبة البطالة والتضخم ومعالجة قضية

[1]- هاينتس كرامر، **تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد**، ت: فاضل جتكر، مكتبة العبيكان، الرياض، 2001، ص ص 22-29.

الفقر والحد منها لأقل مستوى ممكن، وتوفير بيئة محفزة على العمل والإنتاج لرجال الأعمال والعمال على حد سواء.

لقد استهدفت هذه الرؤية تحقيق التوازن الاقتصادي للدولة ومواطنيها، وبناء ذلك على قواعد واضحة ومريحة وربحية معًا.

وقد نجحت حكومات العدالة والتنمية منذ فوزها عام 2002م بالسير على هذا النهج.

وباستقرار عناصر هذه الرؤية يمكن أن نختصرها في النقاط الآتية:

- ✓ إتاحة الإمكانيات اللازمة لتطوير كافة أنواع ومعاملات الوساطة المالية المناسبة للاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وزيادة معدل الادخار، والاستفادة منه في الاقتصاد، والاهتمام بتنوع القطاع من حيث المؤسسات والوسائل المالية، مع الاهتمام بزيادة عمق السوق.
- ✓ دعم التنسيق بين الهيئات التي تقوم بتوزيع القطاع، والإشراف عليه، وضمان قيام هذه الهيئات بإشراف فعلى مؤثر.
- ✓ اتخاذ التدابير اللازمة لزيادة القوة التنافسية الدولية للقطاع.
- ✓ تشجيع نظام التأمين الخاص، لحماية الإمكانيات والموارد التي تمتلكها الوحدات الاقتصادية في تركيا، لتوفير الموارد المالية التي يحتاجها الاقتصاد، بالإضافة إلى تطوير ونشر ثقافة التامين في مجال إنتاج السلع والخدمات والنشطة المهنية من اجل رفع مستوى جودة الإنتاج والخدمات وتطوير حقوق المسئولية في تركيا.
- ✓ تعديل نظام تأمين ودائع الادخار بما يتلاءم مع معايير الاتحاد الأوروبي.
- ✓ التزام الشفافية والواقعية فيما يتعلق بالبيانات المالية التي تقدمها المؤسسات المالية، وتوسيع دائرة عرضها على الرأي العام.
- ✓ تأمين تقييم المؤسسات المالية من قبل وكلات التصنيف الائتماني[1].

وفي مايلي نتطرق لاهم المحددات التي ساهمت بتحقيق التنمية في تركيا:

أ- السياحة

تركيا هي وجهة مثالية للسياحة، فهي تستقطب ملايين من السياح سنوياً سواء من الدول العربية أو الأوروبية أو الدول الأخرى. وظهر ذلك بشكل واضح حيث بلغ عدد السياح في تركيا أكثر من 40 مليون سائح. وبلغ عدد السائحين الذين زاروا مدينة اسطنبول أكثر من 10 مليون سائح من كل أنحاء العالم لعام 2017 .وزاد هذا الرقم في 2018 حيث بلغ عدد السياح لأكثر من 12 مليون سائح أجنبي.

ب -الاستثمارات الأجنبية

[1] - محمد مصطفى صلاح ، **تركيا المتحولة من أتاتورك إلى اردوغان** ، المركز العربي الدمقراطي ، https://democraticac.de/?p=48886
تاريخ 2021/06/11، على الساعة 11.00.

قد ازدهر الاستثمار في تركيا نتيجة للتسهيلات التي قدمتها الحكومة التركية والتي مازالت تقدمها للمستثمرين الأجانب لتشجيعهم على الاستثمار في تركيا. مثل منح الجنسية التركية للمستثمر الأجنبي في حالات معينة حددها القانون التركي.

ومن تلك الحالات أن للمستثمر الأجنبي الذي أصبح حجم ودائعه البنكية بمبلغ 500 ألف دولار له الحق في الحصول على الجنسية، مما يعزز ذلك أنشطة القطاع المصرفي التركي. كما تمنح الجنسية التركية لكل مستثمر مقيم مشروع ويشغل بحد أدنى 50 موظفاً تركياً.

ولم تتوقف الحكومة التركية عن التوسع في منح التسهيلات للمستثمر، فقد أكدت في إحدى تصريحاتها أنها ستعمل على منح المستثمرين "البطاقة التركوازية"، التي تقدم لهم من خلالها عدة تسهيلات كتصريحات للإقامة وأذون للعمل.

نتيجة لكل هذه التسهيلات لقد بلغت قيمة الاستثمارات الأجنبية لعام 2018 في تركيا، 6.5 مليارات دولار. وذلك وفق بيانات البنك المركزي التركي. وكان النصيب الأكبر من ضمن هذه الاستثمارات للدول الأوروبية، حيث بلغ حجم استثماراتها في تركيا، ما يقارب 4 مليارات و230 مليون دولار.

استطاعت الحكومة التركية إنجاز العديد من الأهداف، وهو ما دعا أغلبية أفراد المجتمع الالتفاف حول مؤسسات الدولة،وبين الوضع الاقتصادي الجديد، ويمكن تلخيص تلك المنجزات فيما يلي:

- ✓ **تضاعف كبير في احتياطي البنك المركزي:** كان احتياطي البنك المركزي التركي من العملات الصعبة في حدود 26.8 مليار دولار عام 2002، ومع حلول عام 2011م بلغ الاحتياطي 82.6 مليار دولار، أي أن الفرق في هذا المجال 4 اضعاف، وظل الاحتياطي النقدي التركي في تزايد مستمر حتى بلغ 95 مليار و403 ملايين دولار في 19 أكتوبر 2017.
- ✓ **تسارع النمو الاقتصادي:** خلال الفترة بين (1993 – 2002) كان معدل النمو الاقتصادي التركي هو 3.1%، أما في الفترة من (2003 – 2010) فقد حققت الحكومة التركية نموًا اقتصاديًا بمعدل 4.9 %. ووصل إلى 7.1% عام 2017
- ✓ **الاستقرار الاقتصادي:** وخلال هذه الفترة كسب الاقتصاد استقرارا كبيرا مع حملات التنمية التي زادت من رفاه الجماهير في تركيا وضمنت مستقبلًا زاهرًا لهم، و هذا ما أدى الى رفع مرتبات المتقاعدين فبعدما كان أدنى مرتب تقاعدي لصنف الضمان الاجتماعي في عام 2002يبلغ 376 ليرة تركية، أصبح 872 ليرة مع حلول عام 2011م، ورفعت الحكومة راتب المتقاعد من صنف أرباب العمل إلى 554 ليرة، بينما كان لا يعدو 148 ليرة سابقًا، وارتفع مرتب المتقاعد من صنف الموظف الحكومي من 275 الى 632 ليرة

✓ **تخفيض الفوائد المصرفية:** حيث كان معدل الفائدة 44% في عام 2002، فخفضتها الحكومة حتى عام 2010م إلى 1.5%، كما تم تخفيض معدل الفائدة المصرفية للقروض الرسمية والذي بلغ 62.7% فى 2002 إلى 7.1% في عام 2016، وأدى خفض نسبة الفائدة إلى فتح الطريق أمام المشروعات، وتشجيع المستثمرين على الاقتراض البنكي، وهو ما دفع رؤوس الأموال إلى القدوم إلى تركيا، حيث أصبح معدَّل النمو في السنة الأولى لوصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم 6.2%.

✓ **خصخصة المنشآت العامة:** حصلت الدولة على 8 مليارات دولار من خصخصة المنشآت العامة غير المجدية اقتصاديًا والتي قامت بها بداية من 2003، أضافت إلى الخزانة العامة 34 مليار دولار حتى عام 2011.

✓ **تقليص كبير في الديون العامة:** فقد كان حجم الديون العامة في عام 2002م يمثل نسبة 61.4% من الدخل القومى، فتراجعت هذه النسبة إلى 28.7% عام 2016، وقد حدث هذا لأول مرة في تاريخ الخزانة التركية.

✓ **تحول المصارف الحكومية من الخسارة إلى الربح:** فقد تمكنت الحكومة التركية بفضل إجراءات حازمة انتشال المصارف الحكومية من الخسائر المتواصلة إلى الربح، إذ نجحت حكومة العدالة والتنمية فى مواجهة أزمة 2001م إذ بلغت خسائر المصرف الزراعى وحده 12.1مليار ليرة، أما خلال السنين السبعة الأخيرة فقد ساهمت المصارف في خزانة الدولة ب 18.3 مليار ليرة، كما أعلنت الحكومة تحقيق ربحًا إجماليًا في عام 2010م بلغ 3 مليار و713 مليون ليرة تركية.

✓ **تشجيع رجال الأعمال:** حيث قامت الحكومة بإجراء تخفيضات بنسبة 25% على مستحقات الضمان، وكان رجال الأعمال لا يستطيعون الحصول على مستحقاتهم من الدولة جراء ديون الضمان الاجتماعي فقامت حكومة العدالة والتنمية بدفع المستحقات ليستمروا في العمل.

✓ **تشغيل المعاقين بعمر الشباب:** حيث تقوم حكومة العدالة والتنمية بدفع مستحقات الضمان الاجتماعي عن المعاقين بين السن18 – 29، العاملين في الشركات لمدة 5 سنوات وذلك لأجل تشجيع الشركات والمؤسسات على تشغيل المعاقين حيث بلغ مقدار دخل الفرد عام 2011 قرابة 10469 دولاراً، بعد أن كان 3492 دولاراً عام 2002، ووصل إلى 12859 دولاراً عام 2015، وفي عام 2018 تم رفع الحد الأدنى للأجور حوالي 14 في المئة، ليصل أدنى أجر شهري إلى 1603 ليرات، ومن المقرر بلوغه (423.30) دولار بحلول عام 2018.

✓ **زيادة نسبة الطبقة المتوسطة:** التي تعد أهم طبقة في الدلالة على الاستقرار الاقتصادي لأي دولة، وإذا كانت هذه الطبقة قد تكونت بصورة أساسية منذ الإصلاح

الاقتصادي الذي قاده تورجوت أوزال، فإنها قد اتسعت في ظل حكم العدالة والتنمية وشكلت القواعد الشعبية الأساسية له.

✓ **محاربة الفقر والسعي نحو التوزيع العادل للثروة**: وذلك من خلال برامج الإصلاح القانونية التي تبناها حزب العدالة والتنمية، فبعد أن كانت شريحة مجتمعية تشكل 30,3 بالمئة من إجمالي السكان تعيش بأقل من 4,3 دولار يوميا في عام 2002، فقد تراجعت هذه النسبة عام 2011 إلى 2,79 بالمئة، كما أن نسبة الأتراك الذين يعيشون تحت خط الفقر هبطت من 23 في المائة إلى أقل من 2 في المائة عام 2017

إضافة إلى ذلك، كان المبلغ المخصص لمجال المساعدة والخدمة الاجتماعية في عام 2002 هو 1,3 مليار ليرة تركية، أما الآن فقد تضاعف هذا الرقم حوالي 15 ضعفًا بنهاية عام 2012، حيث وصل إلى 20 مليار ليرة تركية، وكان مقدار نفقات المساعدة والخدمة الاجتماعية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي عام 2002 يساوي 0,5 بالمئة، وقد ارتفعت هذه النسبة إلى 1,4 بالمئة في نهاية عام 2012.

✓ **زيادة حجم الصادرات التصنيعية:** تشير بيانات حول الصادرات التصنيعية من39.1 مليار دولار عام 2002 إلى 157.9 مليار دولار عام 2014، وارتفعت الصادرات التركية عام 2017 المنصرم، بنسبة 10.2% عمّا كانت عليه عام 2016، لتصل إلى 157.1 مليار دولار.

✓ **مواجهة التضخم والعجز في الميزانية:** عن طريق فرض قانون مالي مشدد، تمكن من خلاله من سد عجز الميزانية بشكل كبير، وتقليل التضخم بنسبة عالية، حيث خفض مستوى التضخم إلى 9.4% عام2004، و1.16 % عام 2012 بعد أن كان أكثر من 54% عام 2001.

✓ **جلب رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية:** بعد حصول الاستقرار الاقتصادي في تركيا و تقليل نسبة الدين العام من خلال القانون المالي المشدد ما أكسب الاقتصاد التركي سمعة دولية جيدة، وهو ما ساهم في تحسين مناخ الاستثمار وطمأنة المستثمرون الأجانب للمجيء والاستثمار في تركيا.

- استطاع البنك المركزي رفعَ نسبة الحوالات الموجودة فيه بشكل كبير، حتى وصل إلى 122.1 مليار دولار عام 2011، بعد أن كان 28 مليار دولار عام 2001، ثم انخفض هذا الرقم عام 2015 إلى 96 ملياراً تقريباً؛ وذلك بسبب الأحداث والتطورات الإقليمية.

✓ **ارتفاع إجمالي الناتج القومي التركي:** ووصوله إلى1,51 تريليون دولار على أساس القوة الشرائية عام 2017، في حين كان 1,5 تريليون دولار في إسبانيا عام 2012).

✓ **مجال الضمان الاجتماعي ومحاربة البطالة**: استطاع حزب العدالة والتنمية تحقيق مايلي : إنشاء وزارة العائلة والشؤون الاجتماعية عام 2011 من أجل الاهتمام بشؤون العائلة وتقديم المساعدات المالية، وصرف رواتب لكبار السن والأطفال والمعاقين، والتأمين بزيادة

المصاريف الاجتماعية بشكل كبير، وتوجيهها إلى المناطق الريفية، التي يتركز فيها الفقر، حيث بلغت المصاريف الاجتماعية عام 2007 نحو 18 مليون ليرة، بعد أن كانت لا تتجاوز 1.3 مليون ليرة عام 2001، وتطبيق الضمان الاجتماعي الشخصي، بحيث يمكن للشخص أن يدفع الضمان الاجتماعي ويتقاعد دون أن يكون مسجلاً بصفته موظفاً في الحكومة، والتقدم خطوات في توزيع الثروة بشكل عادل، إذ لم يبق أحد عام 2012 دخله اليومي أقل من دولار واحد في تركيا، بعد أن كانت هذه النسبة في تركيا عام 2002 خُمس الشعب.

✓ **سياسة الاستثمار الخارجي:**أولت الحكومة التركية الاستثمار الخارجي أهمية كبيرة، وقد عملت هذه الحكومات على تشجيع التصدير والتجارة الخارجية، وإزالة القيود الجمركية، وتقديم المساعدات والحوافز للعاملين في مجال التصدير، ومن أبرز الخطوات في هذا المجال:

-تشريع عدد كبير من القوانين التي تخص دعم المصدِّرين خارج تركيا، حيث قدَّمت الحكومة عام 2010، مشروع قانون ينص على دعم الشركات التي تعمل بالتصدير بقيمة 50% من تكاليف تسويقها خارج تركيا، على ألا يتعدى الدعم المأخوذ من الحكومة التركية للشركة الواحدة خلال سنة واحدة 250 ألف دولار.

-تقديم خدمات تدريبية مجانية في التسويق والتصدير للشركات العاملة في التصدير الخارجي حيث عمدت وزارة التجارة ابتداءً من عام 2010 إلى تقديم خدمات الاستشارة ودراسة الجدوى في الدول الخارجية لتقديمها مجاناً للشركات التي ترغب في العمل بالتجارة في تركيا، وخصصت وزارة المالية ميزانية خاصة لأعمال دراسة الجدوى مما سهل عملية الاستثمار، وذلك كما تشير البيانات الواردة في الجداول رقم 2و 3 و4 بالملحق، والتي تظهر أحجام الاستثمار في تركيا ونماذجلرؤوس الأموال المستثمرة الخارجية والداخلية، وقدَّمت الحكومة مساعدات مالية للفلاحين؛ لمساعدتهم على تصدير محاصيلهم ومنتجاتهم الزراعية إلى الخارج.

ولأن الأسواق تلعب دورًا فعالًا في توسيع قاعدة رأس المال وتمويل الاستثمارات بتكلفة مناسبة، كما أنها تحتل المكانة البارزة في تحقيق هدف النمو الاقتصادي المستمر، والقابل للاستدامة وفى زيادة القوة التنافسية الدولية، فإن حزب العدالة والتنمية عمل على تحقيق الأهداف التالية:

- تشجيع المؤسسات الاستثمارية على دخول السوق بهدف تعميق وتفعيل أسواق المال.
- تطوير هياكل أسواق المال وأساليب عملها.
- الارتقاء ببورصة إسطنبول للأوراق المالية إلى مصاف البورصات العالمية.
- تشجيع وتطوير أشكال التمويل مثل الشراكة الاستثمارية والعقارية وشركات رأس المال الاستثماري.

- تطبيق العقوبات اللازمة التي من شأنها منع كل أنواع المعاملات القائمة على معلومات مسربة من الداخل في أسواق الأوراق المالية.
- حماية حقوق صغار المساهمين في أسواق الأوراق المالية.
- دعم أسواق البيع الآجل من أجل زيادة القدرة على التبوء والحد من تأثير التذبذبات في أسواق المال على الاقتصاد.

فتركيا اليوم من بين الدول المتقدمة في العالم وثالث أكبر اقتصاد في العالم من حيث القوة الشرائية وفقًا لكتاب الحقائق الذي يصدر عن الوكالة المخابرات المركزية الأمريكية بشكل سنوي، ان تركيا تحتل المرتبة الـ19 من إجمالي الناتج المحلي الاسمي في العالم، وتطمح أن يصبح اقتصادها ضمن أقوى 10 اقتصادات في العالم سنة 2023، كما أصبحت تركيا واحدة من 4 دول فقط تمتلك أحدث التقنيات في مجال صناعة الطائرات دون طيار

عمل حزب العدالة والتنمية الحاكم بعد 2002 على تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي، ثم رسم خريطة طريق متكاملة، وبغية تحقيق هدف الحكومة في الإصلاح الاقتصادي عمل من خلال المحاور التالية :

- **مؤشرات التكنولوجيا الدفاعية التركية الكبيرة**

وفقًا لتقرير معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI)، زادت صادرات تركيا من الأسلحة بنسبة 170% في السنوات الأربع الماضية عما كانت عليه في الفترة بين 2009-2013، وهو رقم قياسي في العالم من حيث تصدير الاسلحة ،تعمل تركيا على تطوير تقنياتها وقدراتها العسكرية، في إطار خطة التنمية الوطنية التي تسميها رؤية 2023. [1]

أنتجت البلاد في السنوات الأخيرة البنادق الدفاعية والمركبات المدرعة ومدافع الليزر والطائرات دون طيار (UAV) والمعدات العسكرية والمروحية متعددة الأدوار Gokbey ودبابات محلية وطائرات مقاتلة وأنظمة دفاع وطائرات دون طيار (درون)، كما يجري العمل على صناعة حاملة طائرات ضخمة ومقاتلة حربية وأنظمة للدفاع الصاروخي.[2]

وأعلنت Defense News ومقرها الولايات المتحدة أن خمس شركات دفاع تركية كانت من بين أكبر 100 شركة دفاعية في العالم.

تحلق طائرات "بيرقدار" المسيرة (درون) على قمة تكنولوجيا الصناعات العسكرية التركية التي باتت تفرض نفسها بديلًا عن التكنولوجيا المتطورة لدى الولايات المتحدة و"إسرائيل"، وتم تصديرها إلى قطر وأوكرانيا وإندونيسيا وتونس.

---

[1]- https://www.aljazeera.net/ebusiness/2021/1/1/ تاريخ 2021/05/30، ساعة 15:14 .

[2] -طه الراوي ، **تركيا من مستورد للتكنولوجيا الى دولة من اكبر المصدرين لها** https://www.noonpost.com/content/38376 ، تاريخ 2021/05/14 ،ساعة 18:30.

- **صناعة الطائرات**

وخلال السنوات العشرة الأخيرة، نمت صناعة الطائرات من دون طيار المحلية الصنع بشقيها الاستكشافي "IHA" والمسلح "SIHA"، لتحتل تركيا موقعًا بين أول أربع دول في العالم في هذا المجال.

ووفقًا لتقارير غربية، باتت تركيا تزاحم حلف شمال الأطلسي (ناتو) في صناعة وتصدير الطائرات المسيرة بعدما نجحت طائراتها عام 2018 في تنفيذ غارات موجهة بالأقمار الصناعية، وهي تحلق بمحرك منتج محليًا، قبل أن تتطور في العام ذاته لتتمكن من التحليق المتواصل لأكثر 24 ساعة.

كما احتفلت تركيا بعيد النصر الوطني هذا العام بعرض ضوئي نفذته 300 طائرة مُسيرة (درون) فوق المجمع الرئاسي بالعاصمة أنقرة، ضمن عرض شيق سيطرت عليه خوارزميات الذكاء الاصطناعي.

وتقول التقارير لقطاع الصناعات الدفاعية يتطلع لزيادة حجم مبيعاته إلى 26.9 مليار دولار وصادراته إلى 10.2 مليار دولار، كما يهدف لزيادة معدل الإنتاج المحلي إلى 75%، كما ستبلغ صادراتها الدفاعية والفضائية 25 مليارًا في السنة بحلول عام 2023.

- **صناعة السلاح**

وتُظهر التقارير الصادرات العسكرية التركية أن الولايات المتحدة الأمريكية أكبر المستوردين للسلاح من تركيا بقيمة 748 مليون دولار، ثم ألمانيا بقيمة 242.21 مليون دولار، وحلت سلطنة عمان ثالثًا، تلتها قطر ثم الإمارات العربية المتحدة وبعدها هولندا وبريطانيا والهند وبولندا وفرنسا أخيرًا،كما نجحت الحكومة التركية في إنجاز أول قمر صناعي محلي للمراقبة والرصد" ايميجا "، وسيتم إرساله إلى الفضاء العام المقبل، كما صرح رئيس الاستخبارات العسكرية السابق في وزارة الدفاع التركية إسماعيل حقي بأن "هذا القمر الصناعي مهم جدًا لتركيا، حيث يمكن له التقاط صور عالية الدقة من مسافة عالية وبعيدة، ولديه أيضًا إمكانية التقاط صور مباشرة"، وسيكون مهمًا في مكافحة الإرهاب والقضايا الاستخباراتية، كما تطمح تركيا إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي والاعتماد كليًا على الإنتاج المحلي بحلول عام 2023.

3- النموذج التنموي بالصين :

اتبعت الصين نموذج اقتصادي ملائم تمكنت من خلاله من تحويل مشكلة الكثافة السكانية الهائلة إلى ميزة تنافسية واقتصادية. هذا النموذج هو الذي أسسه الاقتصادي البريطاني الشهير «سيرآرثر لويس» في مقالته عن "التنمية الاقتصادية باستخدام العرض غير المحدود للعمالة" التي نشرها في عام 1954 ونال على إثرها جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1979.

يفترض هذا النموذج لويس يفترض أن الاقتصاد ينقسم إلى قطاعين أحدهما تقليدي ومتخلف (عادة القطاع الزراعي) حيث إنتاجية العامل سالبة أو صفر والأجر يتحدد اجتماعيًا بغض النظر عن الإنتاجية والقطاع الآخر أكثر حداثة (عادة القطاع الصناعي (وإنتاجية العامل فيه موجبة وأجره يتحدد بإنتاجيته. ويسهب لويس في شرح الأسباب التي تؤدي إلى تخلف القطاع التقليدي ولكن أهمها هو التكدس السكاني وعلاقات العائلات الممتدة التي تجعل العشرات من أفراد العائلة الواحدة يعملون في حقل واحد صغير بغض النظر عما إذا كانت هناك حاجة لذلك.

وتبدأ التنمية في هذا النموذج حين يتم نقل العمال من القطاع التقليدي الزراعي إلى القطاع الحديث الصناعي بعد تدريب بسيط مما يؤدي إلى ارتفاع الإنتاجية في القطاعين (التقليدي لتخفيف التكدس والتخلص من البطالة المقنعة و(الحديث) لزيادة إنتاجية العمال .. وطبعاً يشترط لويس أن يكون هناك طلب على المنتجات التي ينتجها القطاع الحديث حتى يستمر توظيف العمال وزيادة الإنتاجية ومن ثم الربحية التي يعاد استثمارها في القطاع نفسه إلى أن تحدث التنمية ويكون هناك تساو أو توازن بين الأجورفي كلا القطاعين. وقبل التعرض لحيثيات هذا النمو الاقتصادي، يتوجب علينا التطرق للتاريخ الصين وما توالى عليها من سلطات سياسية وازمات اقتصادية واستراتيجيات جعلت منها دولة تنافسية لريادة العام اقتصاديا.

1-2- التسلسل الزمني لتاريخ الصين [1]

مر بتاريخ تكوين جمهورية الصين عدة محطات لأسر وعائلات الحاكمة ندرجها في هذا الجدول التسلسلي:

جدول3-يوضح التسلسل الزمني للأسر الحاكمة بالصين

الاسر الحاكمة	التاريخ
شيا	2070 و 1600ق م
شانغ	1600و 1046 ق م
شي تشو	1046 و 771 ق م
دونغ تشو	770 و 256 ق م
تشين	بين 221 و 206 ق م
شي هان	بين 206 ق م و 25 م
دوانغ هان	بين 25 م و 220 م
الممالك الثلاث (الشو ،الوي ،الوو)	بين 220 م و 280 م
شي جين	بين 265 م و317 م

[1]- جين بو ، **قراءة الصين ،عن تاريخ ومجتمع وثقافة الصين** ، دار النشر ووتشو ،بكين ، الصين ، 2011،ص 46.

دونغ جين	**بين 317 م و 420 م**
نان وبي	**بين 420 و 589 م**
سوي	**581م و 618 م**
تانغ	**بين 681م و 907 م**
الاسر الخمس والبديلات العشر	**بين 907م و 960 م**
بي سونغ	**بين 960م و 1127م**
نان سونغ	**بين 1127م و1279م**
يوان	**1206م و1368م**
مينغ	**1368م و 1644م**
تشينغ	**بين 1616م و 1644م**
جمهورية الصين	**بين 1912م و 1949م**
جمهورية الصين الشعبية	**تم تأسيسها 1949/10/01م**

المصدر :جين بو، قراءة الصين،عن تاريخ ومجتمع وثقافة الصين، دار النشر ووتشو،بكين ، الصين ، 2011،ص 46.

نجد ان الصين مرت عبر التاريخ بثلاث مراحل يمكننا اعتبارها معالم أساسية في تاريخ الصيني :

- المرحلة الامبراطورية التي امتدت بتقطع لفترة تزيد على الألفي سنة.
- الفترة المتداخلة جزئيا مع المهانة الأجنبية للقرن 19 وبداية القرن 20.
- العقود الثلاث الأولى من الحكم الشيوعي التي بدأت مع من عام 1949 وحتى اطلاق الاصلاحات في اواخر عام 1978 .

فعند الإعلان عن تأسيس جمهورية الصين الشعبية في الأول من أكتوبر 1949 تسلمت الحكومة الصينية أو الحزب الشيوعي الصيني اقتصادًا هشا، ومتآكلا ومنهكا يحتل المقاعد الأخيرة عالمياً. فعلى سبيل المثال "كان نصيب الفرد من الدخل القومي آنذاك لا يتعدى 66 ايوان صيني أو ما يعادل 44 دولار أميركي ،بينما كان نصيب الفرد الأميركي من الدخل وقتها حوالي 1510 دولارات، والسبب الرئيسي لهذا التخلف الاقتصادي كان كمية الاضطرابات الداخلية والحروب والغزوات الأجنبية التي عانت منها الصين كثيرا، " ففي سنة 1900 شنت كل من روسيا والمملكة المتحدة واليابان والمانيا وفرنسا وايطاليا والنمسا ،ومنيت الصين بالفشل ،وشارك نحو مئة ألف جندي ،بحيث قامت القوات المشتركة بالقتل والنهب الممتلكات وحرق المنازل عشوائيا في يكين ، وفي سبتمبر 1901 وقعت حكومة تشينغ مع ممثلين أجانب لقوات الدول الثماني توقيع بروتكول بوكسر ويغطي هدا البرتوكول

السماح بالوجود العسكري في المنطقة بحيث عزز بشكل كبير نفوذ القوى الغربية وتأثيراتها بالصين.[1]

الصين دولة واسعة المساحة ومتنوعة التضاريس تبلغ مساحاتها 9.6 ملاين كيلومتر مربع، لقد تبنت الصين تنمية شاملة ومستدامة و هو ما أشاد به المؤتمر الوطني 17 للحزب الحاكم 2007 \ن مؤكدين على النظرة العلمية لتحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، ويقصد بالنظرة العلمية هو أن تحقق أسلوب تنمية يتضمن علاقة وثيقة بالظروف القومية والعادات التاريخية كما قال فريريدريك انجلز " أننا قادرون على فهم الأمور فقط من ضمن إطار وظروف عصرنا،كما يعتمد مقدار ما نفهمه على المستوى الذي بلغته أوضاع عصرنا".[2]

فلقد انطوت النظرة العلمية للتنمية على خلفية عميقة مرتبطة بالظروف والأحوال المحلية للبلاد وهو انعكاس طبيعي للتنمية الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية في الصين في ظل مرحلة تاريخية بكل ما تحمله من مشكلات تتعلق بالسكان والموارد البيئية وأساليب التنمية و آلياتها " المرجع نفسه 1950، ووصل إلى مليار و 34 مليون نسمة سنة 2009 ، ومن المتوقع أن يصل العدد إلى 1,55 مليار بحلول 2050 وتصنف غلى أساس 56 قومية".[3]

وفي هذا الاطار سأل أحد الصحفيين مسؤولا صينيا " ما الذي يشغلك عندما تستيقظ صباحا فأجابه ما يشغلني هو عدد الصينيين الذين سيولدون ذلك اليوم وعدد المواطنين الجدد الذين يجب تلبية حاجاتهم من غذاء وصحة وتعليم " [4].

لقد شدد مسار التنمية في الصين على القيم المشتركة ، والتي تختلف عن القيم العالمية الاستعبادية و القهرية التي يتبناها الغرب وتخدم القيم العالمية وابتعدت عن كل ما يهلل له الغرب من تقليد لنماذج تنموية غربية ،فلقد جاءت الصين ببعض المفاهيم التنموية الجديدة التي تؤكد على تحقيق التنمية الشاملة و المنسقة في الاقتصاد والسياسة والمجتمع والثقافة والبيئة من خلال الاصلاح المستمر وإلى تحقيق تنمية مشتركة قائمة على مبدـ كاسب كاسبا مع البلدان الأخرى وتحقيق الانسجام العالمي من خلال التعايش والتشاور والمساهمة والمنافع المشتركة وتيرة النمو الصينية من أرفع وتيرة في العالم تتجاوز المعدل الطبيعي ففي 2009 احتل الميزان التجاري الكلي المرتبة الثانية عالميا ،بحيث تصدر الترتيب العالمي في المنتجات الغذائية وأيضا الإنتاج الصناعي كالفولاذ والفحم والاسمنت والأجهزة الالكترونية

[1] جين بو ، **قراءة الصين ،عن تاريخ ومجتمع وثقافة الصين** ،مرجع سابق ،ص 125.

[2] تيان ينغ كوي ، **طريق الصين من النظرة العلمية إلى التنمية** ، ت عباس جواد كديمي ،مؤسسة الفكر العربي ، ط1، بيروت،2011، ص 17.-

[3] المرجع نفسه،ص 18.

[4] المرجع نفسه،ص 19.

و المنتجات القطنية ففي سنة 2018 حقق الإنتاج المحلي الإجمالي 90 تريليون يوان (9.55 مليار دولار) في حين كان نصيب الفرد من الدخل القومي أقل من 200 دولار سنويا سنة 1990 دولار قفز إلى 1100 دولار في 2003 ، و في سنة 2007 بلغ متوسط نصيب الفرد من ناتج المحلي 2500 دولار،وبالمقابل يقول دانيال وبستر " من المستبعد ان تنخفض الواردات الصينية الهائلة والمعروفة جيدا الى الولايات المتحدة لكنها في النهاية انخفضت بالطبع، ففي الوقت الحاضر تعاني دول الاتحاد الأوروبي من عجز مع الصين يقدر بحوالي 45 مليار دولار ، لكن الواردات من الصين تمثل 1.8 بلمئة قط من اجمالي وارداتها ".[1]

2-2- عوامل تفوق النموذج الصيني:

- **العامل البشري :**

يشير الكثير من الباحثين أن العامل الأول في النمو الاقتصاد الصيني هو الاستثمار في مجال التعليم، ولكونها تتفوق الصين عن غيرها من دول العالم بالكثافة السكانية، فهي بالتالي تتميز بارتفاع القوى العاملة أي الفئة النشطة اقتصاديا، هذا إلى جانب انخفاض تكاليفها " لقد بلغت نسبة إسهام الأيدي العاملة الصينية الرخيصة في نمو الاقتصاد الصيني 26.8% خلال السنوات الثلاثين الماضية ، وبلغ إجمالي حجم الأيدي العاملة الجديدة في الصين نحو 10ملايين سنويا " [2]

ولقد اهتمت الصين بتعليم و تدريب القوى العاملة من خلال أدراج إصلاحات في النظام التعليمي فبعد أن كان مقتصرا على نخبة محددة من المتعلمين، أصبحت تنادي بالمساواة في التعليم ' في عام 2000 امتلكت الصين 459 عالما ومهندسا ينشغلون في اعداد البحوث و التطوير لكل مليون انسان، وتعادل هذه النسبة 10 بالمئة من النسبة الموجودة في الولايات المتحدة الامريكية ويجدر بالذكر ان العلماء نشروا حوالي 9000 مقالة علمية وتقنية في هذه السنة ".[3]

في الفترة ما بين عامي 2000 و 2004 ازدادعدد الطلاب في الجامعات الصينية إلى 50% ، الام الذي سيزيد من نسبة النمو الاقتصادي الصيني السنوي أكثر من 6 ست نقاط مئوية.[4]

إن مستوى انتاج العمال من خريجي الجامعة يفوق ثلاثة أضعاف مستوى انتاج العمال ذوي المستوى التعليمي اعدادي،و مستوى انتاج العمال الذين تحصلوا على تعليم ثانوي يبلغ ضعف ذوي التعليم اعدادي ب 1.8% وهذا بفضل زيادة الحكومة استثمارها في التعليم وسرعان ما زادت دخول المرحلتين الثانوي والجامعي في الصين " [5].

---

[1] اوديد شينكار ،**العصر الصيني**، ت سعيد الحسنية ،الدار العربية للعلوم ، ط1، 2005 ، ص 44.

[2] وو جينغ ليان و آخرون ، **الصين في السنوات الثلاثين المقبلة** ، ت وانغ فوو، مؤسسة الفكر العربي ،ط1، 2014، ص53.

[3] اوديد شينكار ،**العصر الصيني** ، مرجع سبق ذكره ، ص 136.

[4] وو جينغ ليان و آخرون ، **الصين في السنوات الثلاثين المقبلة**، مرجع سابق ، ص 131.

[5] المرجع نفسه ، ص 130.

ففي مجال علوم المادة كانت الصين في المركز الرابع عالميا سنة 2001 علوم النانو ارتفعت حصة الصين من 5.5% سنة 1995 أي 11.2 %سنة 2001.

- **العوامل المؤسساتية :**

إن اهم عامل مؤسساتي للنمو الاقتصاد في الصين هو التقليد والتصميم الفني المطابق للمنتجات بحيث نجد " ما بين 10 و 30 بالمئة من الناتج القومي الاجمالي الصيني يأتي من التزييف والقرصنة بحيث تصل اسهامات البضائع المقلدة و المزورة إلى ما يتراوح ما بين 15 و 20بالمئة من ارباح مبيعات التجزئة على الصعيد الوطني وتتراوح ما بين 94 %و 97 %منتجات مقلدة من برامج واجهزة الفيديو" .[1]

- إضافة لهذا نجد ان الصين اتجهت إلى الاستثمار الخارجي والمشاركة في التجارة الدولية " فمنذ انتهاج الصين سياسة الاصلاح والافتتاح ،حققت التجارة الخارجية الصينية انجازات مرموقة ، حيث ارتفعت نسبة اجمالي قيمة الواردات والصادرات الصينية في قيمة التجارة العالمية من 0.9% عام 1950 إلى 9.6% عام 2009 بحيث وصل اجمالي قيمة الواردات والصادرات 2.2 تريليون دولار امريكي، يعني ذلك ان الصين سترسخ مكانتها كدولة تجارية كبيرة قبل 2020 ، وتعزز عملية تحولها إلى دولة تجارية قبيل عام 2030".[2] فهي على معاملات تجارية مع دول العالم ضمن سياسة الاصلاح والانفتاح بحيث "اقامت الصين علاقات دبلوماسية مع 169 دولة لغاية 2006 ، كما تجري التبادلات التجارية مع 230دولةومنطقة"[3].

العامل الثقافي

تعتبر ثقافة الهان هي المحور الرئيسي للثقافة الصينية، وهي ثقافة قائمة على فكرة الولاء ، والتي لها جذور من العهد الامبراطوري ، هذا التصور لم يتحول تدريجيا إلى مفهوم ثقافي لديه بيئته الانتروبولوجية والجغرافية فحسب، بل انعكس كذلك على النظام السياسي، فظهر مايُعرف بـنظام" الولاء الإمبراطوري" . حيث تقوم الأقوام التي تنضوي تحت "العالم الصيني" سنويا، بتقديم الهدايا لإمبراطور الصين للحفاظ على علاقات الود وكسب رضاه، وتنطوي ثقافة اليان على بعض الافكار منها :

- **فلسفة الين يانغ :**

تطرح فلسفة "اليين يانغ" تصورا لفهم طريقة عمل الكون والموجودات. من خلال 5 عناصر أساسية، هي: الماء والخشب والنار والتراب والمعدن. وتقوم على مبدأين أساسيِيْن. أولا، مبدأ التوالد والتكابح: المعدن يلد الماء، والماء يلد الخشب، والخشب يلد النار، والنار تلد التراب،

[1] اوديد شينكار ،**العصر الصيني** ،مرجع سابق ،ص 158.

[2] وو جينغ ليان و آخرون ، **الصين في السنوات الثلاثين المقبلة**، مرجع سابق ، ص (149-148).

[3] جين بوه ، **قراءة الصين** ، مرجع سابق ،ص 199.

والتراب يلد المعدن، وهذه دورة التوالد. أما دورة التكابح، فهي: المعدن يكبح الخشب، والخشب يكبح التراب، والتراب يكبح الماء، والماء يكبح النار، والنار تكبح المعدن.
أما المبدأ الثاني فيتمثل في اختراق "علاقة التوالد والتكابح" بين العناصر الخمسة لجميع الأشياء والكائنات، لتشكل منظومة تدور وفقها نواميس حياة الموجودات. ويعد ربط مختلف الموجودات داخل شبكة "اليين يانغ" الكبيرة، أساس معرفة وفهم الصينيين القدامى للكون. طبعا بات الناس يشككون في هذا التصور بعد دراستهم للعلوم، لكن في العصور القديمة، كان هذا أساس الصينيين في فهم العالم. وعلى هذا الأساس نشأت جملة من المعارف والتقنيات.

- **ثلاث اديان في واحد:**

هناك تنظيم ديني تميزت به الصين عبر التاريخ يضم ثلاث اديان ، فهناك مقولة شائعة في الثقافة الصينية تصف البنية الدينية والأخلاقية لدى الصينيين، تقول: "الكونفوشيوسية لإصلاح "العالم"، والبوذية لإصلاح الروح والطاوية لإصلاح البدن". وتعني أن الكونفوشيوسية تهتم بإدارة المجتمع، والبوذية تُعنى بتهذيب الروح، في حين تصلح الطاوية لعلاج البدن، وهو مايمثل مزيجا من هذه الأديان الثلاثة. وبالنظر من الزاوية التاريخية، لم يكن للبوذية والطاوية إطلاقية و قدسية في الثقافة الصينية. لذلك، نادرا مايشهد التاريخ الصيني جدالات أو حروبا دينية. وهذه إحدى الخصائص التي تميز الثقافة الصينية. وهذا على جانب ايمانها بحرية لاعتناق الاديان البروستنتينية " في ظل الجمهورية سرعان ما وضعت قائمة من خمس ديانات معترف بها و كلها ديانات عالمية وتشملها الحرية الدينية وهي الكاثولوكية ، البروستنتينية والاسلام والبوذية والطاوية والامر لا يزال على حاله إلى اليوم ".[1]

تاريخيا، كانت الصين دائما ما "تتغير داخل التقاليد"، في إطار منظومة ثقافة وتقاليد الهان. فسواء البوذية أوالأديان الثلاثة القديمة (الزرادشتية، النيستورية، المانية)، أو الإسلام أو لاحقا المسيحية الكاثوليكية، كلها لم تمثل تحديا حقيقيا للمكانة المركزية لثقافة الهان في الصين.

لذلك كان التغيير يحدث من خلال "تعديل" أو "تأقلم" أو "إصلاح" داخل التقاليد. لكن وصولا إلى حقبة تشينغ المنشورية (آخر الأسر الحاكمة للصين)، ومع قدوم الأساطيل الحربية الغربية، وجدت الصين نفسها ملزمة على "التغيير خارج التقاليد"، واختراق سور الثقافة القديمة. ومن ثم، بدأت الثقافة الصينية تواجه تحدّيات البقاء.

كانت الفترة الفاصلة بين 1895 و1919 أهم مرحلة في تغير الفكر والثقافة الصينية. وخلال هذه الفترة، يمكن ملاحظة العديد من التغيرات: مثلا الإمبراطور تحول إلى رئيس، إمبراطورية تشينغ المنشورية تحولت إلى جمهورية الصين (جمهورية القوميات الخمس)؛

[1] آن ششينغ ، **الفكر في الصين اليوم** ، ت محمد حمود ، هيئة البحرين للثقافة و الآثار ، ط1 ،2019، ص 236.

إلغاء نظام الامتحاناتالإمبراطورية وتعويضه بالجامعات؛ تأسيس البرلمان والأحزاب السياسية؛ قصّ ضفيرة الشعر الطويلة وارتداء البدلات الأجنبية؛ الانحناء تحول إلى المصافحة اليدوية؛ تحرر المرأة، المساواة بين الجنسين؛ هدم الخرافة وعبادة العلم؛ فكّ القيود والخروج عن العائلة، وغيرها من المظاهر الأخرى.

" يمكننا أن نجدكلا من الثقافات التقليدية والحديثة والشرقية والغربية في الصين الآن ،ويؤثر ويندمج بعضها ببعض فاصبح ابراز فردية الفنانين واحترام قواعد تنمية الفنون ، كما اصبح موسيقى البوب جزء لا يستغنى عنه في حياة الناس الحديثة ، ففي الوقت الذي يهتم الصينيون بعيد الربيع الصيني ومهرجان منتصف الخريف وغيرهما من الأعياد الصينية التقليدية يقبل جيل من الشباب الصيني على عيد الحب وعيد الميلاد وعيرهما من الاعياد الغربية كما زاد اعداد مستخدمي الانترنت ، كما تغير مفهوم الزواج والاسرة للصينيين زتشارد نساء كثيرات في العمال ويحصلن على ايرادات مستقرة الامر الذي عزز من المساواة بين الجنسين ، ما أدى إلى اهتزاز هيمنة الذكر في الاسرة ".[1]

4- النموذج التنموي بالبرازيل :

تحتل البرازيل حوالي 40% من مساحة امريكا اللاتينية تضم حوالي 140 نسمة أي تمثل نصف سكان القارة اللاتينية، وبالرغم من كبر مساحتها وامكانياتها الطبيعية لايزال يعيش معظم سكانها الفقر " ان مثل هذه المفارقات لا تعود إلى قصور الامكانات، بل التقصير في كيفية تسخيرها، بحيث لو استخدمت بالشكل الملائم ، فإن البرازيل سيكون لها شخصية عالمية مغايرة لما هي عليه الآن والتي بسبب ذلك يميل البعض إلى تسمية هذه الدولة ب العملاق النائم ".[2]

4-1- التاريخ السياسي للبرازيل:

يعتبر المؤرخون أن سنة 1964هي بداية الحكم العسكري القمعي في البرازيل عندما استولى الجيش على الحكومة بشكل كامل ، لكن في الواقع تعود بداية الحقبة العسكرية إلى سنة 1930عندما تولى الجنرال "غيتويلو فارغاس" الحكم ومن بعده تعاقبت الحكومات العسكرية وتراجعت الديمقراطية والحرية وانتشرت الاعتقالات والأزمات الاقتصادية والحروب الأهلية داخل البرازيل.

وفى منتصف السبعينيات تولى الجنرال "ايرنستو غيسيل" ومن بعده الجنرال "جون بابتيستا فيغوريدو "رئاسة البلاد حتى منتصف الثمانينات، وسار كلاهما في طريق التحول التدريجي نحو الحكم المدني، وهذا ما يعنى أن البرازيل شهدت عشر سنوات انتقالية بين نظامين سياسيين أولهما عسكري استبدادي قمعي وثانيهما مدني مؤسسي ديمقراطي، وتعاقب منذ 1985 الرؤساء المدنيين، وكان أولهم "خوسيه سارنى" وآخرهم حتى هذا التاريخ هي

[1] المرجع نفسه، ص (113-112).

[2] حسن طه نجم ،**امريكا اللاتينية أرضا و سكانا** ، مطبوعات جامعة الكويت ، ط1، 1990، ص 188.

الرئيسة الحالية "ديلما روسيف" والتي كانت احد المعتقلين البارزين إبان الحكم العسكري . ولكن منذ 1985 وحتى 2012 اي خلال 27 عاما من الحكم المدني الديمقراطي عقب انتهاء الحقبة القمعية العسكرية، برز اسم الرئيس "لولا دا سيلفا" الذي تولى رئاسة البلاد لمدة ثماني سنوات (2003-2010)، حيث تقدمت البلاد خلال تلك الفترة تقدما كبيرا على الصعيدين السياسي والاقتصادي ويمكن استعراض طبيعة الأوضاع الاقتصادية على مدار أربع عقود على النحو التالي:[1]

✓ فترة سبعينيات القرن العشرين في خلال تلك الفترة تبنت الحكومات العسكرية سياسات رأسمالية دافعت فيها عن مصالح رجال الأعمال وأصحاب الشركات، دون الاكتراث نهائيا بالطبقات الفقيرة وقامت بدور حامي البلاد من الوقوع في خطر الشيوعية وتكرار النموذج الكوبي، وشكلت تحالفا قويا مع الرأسمالية الوطنية والإدارة الأمريكية. كما عمدت إلى الاقتراض من الخارج لتنفيذ مشروعاتها التنموية، مما خلف ديون اقتصادية كبيرة شكلت عبء على الأجيال اللاحقة.

✓ فترة ثمانينات القرن العشرين واجهت البلاد مثلها مثل دول أخرى في العالم الثالث أزمة الديون (Dept crisis) خاصة بعد السياسات الافتراضية المتهورة التي انتهجتها الحكومات العسكرية، ومن ثم شهدت فترة الثمانينات عدة محاولات للسيطرة على معدلات التضخم المرتفعة كما شهدت تراجعا في معدلات النمو.

✓ فترة تسعينيات القرن العشرين والتي كان الجيش قد تراجع تماما عن الحياة السياسية وأتم الانتقال السلمي والتدريجي للسلطة إلى حكومات مدنية متعاقبة، فقد انتهجت الحكومات المدنية في خلال عقد التسعينيات سياسات اقتصادية رأسمالية، حيث تبنت سياسات الانفتاح الاقتصادي وسياسات السوق وعمت البرازيل حمى الخصخصة والتحرير الاقتصادي كما كان الحال في العديد من دول العالم الثالث التي اتبعت توجيهات صندوق النقد والبنك الدوليين، وهو ما أدى إلى تقدم في مؤشرات الاقتصاد الكلى وهو ما لم يكن يعنى تقدما فعليا، بمعنى أن سياسات الانفتاح الاقتصادي أصابت المنتجين المحليين بخسائر فادحة مما أدى إلى مزيد من البطالة وتراجع حاد في الإنتاج المحلى ومن ثم تراجع معدلات التصدير وكذلك أيضا ارتفاع معدلات الفقر التي كانت مرتفعة بالأساس، وعلى هذا فقد أثبتت تجربة التسعينيات في البرازيل والعديد من دول العالم الثالث أن استقرار الاقتصاد الكلى لا يعنى بالضرورة نموا حقيقيا في الاقتصاد والإنتاج ولا يعنى تقدما في مستوى دخل الأفراد وحل المشكلات الاقتصادية مثل البطالة ومستويات الفقر المرتفعة ومشكلات الدين العام والتضخم وغيرها.

[1] **بيجو كافالاكانتي** **اقتصاد البرازيل مقومات الصعود لمصاف الدول العظمى https://studies.aljazeera.net تاريخ 2019/10/20 ساعة 21:05**

4-2- مقومات الاقتصاد البرازيلي :

✓ **الدورات الانتاجية :**

وفقا لمعاهدة توردیسا كانت البرازيل تحت لواء الاستعمار البرتغالي لفترة من الزمن لكن اطماع البرتغاليين كانت منصبة على اغريقيا وآسيا أ كثر ، كون برازيل لا تتوفر على ثروات معدنية كباقي المستعمرات آنية ، ولقد اطلق الباحثين على الاقتصاد البرازيلي في تلك الفترة الاستعمارية ب "اقتصاد الدورات "

✓ **دورة قصب السكر** : اكتسبت البرازيل الريادة في هذا المجال منذ جلب المستوطنين من بلدانهم هذه النبتة إلى البرازيل بحيث سيطرت على تسويقه وتوزيعه لمايزيد عن 150 سنة.

دورة الذهب : أدت الاكتشافات المتوالية للمعادن إلى زيادة النشاط الاقتصادي ، خاصة في المناطق الداخلية مما أدى إلى تحويل العاصمة البرازيلية من السلفادور إلى ريوو دي جانيرو " لقد ظهرت المراكز الحضرية التي أصبحت تمثل محاور الأنشطة الاقتصادية والتجارية المتطورة خاصة مدينة بيلو اوريزونتي bilo horozinito مركز جمع الثروة وإيصالها إلى الميناء التصدير ، لكن زهو هذا الدور لم يدم طويلا، إد أخذ المعدن بالنضوب نحو نهاية القرن 18 لينتهي بعد ذلك ويخلف وراءه مجتمع فقد مورد ثرائها الأساسي " .[1]

✓ **دورة البن** : تشكل عوائد البن عنصرا هاما من عناصر النمو الاقتصاد البرازيلي ، بحيث ساهم في تطور بعض المدن النبي تنتعش بها زراعة البن كمدينة ساو بالو بحيث أصبحت من المدن البرازيلية الكبرى .

✓ **انتاج ايثانول :**

يُعد إنتاج الإيثانول من قصب السكر أحد المشروعات الحكومية الناجحة الأخرى في البرازيل؛ فبعد أزمة الطاقة في أعقاب حرب أكتوبر/تشرين الأول 1973 (في ذلك الوقت كانت البرازيل تعتمد بشدة على الواردات النفطية) أطلقت الحكومة العسكرية في البرازيل البرنامج الوطني لإنتاج الكحول. وقد وُجِّه هذا البرنامج لزيادة إنتاج الكحول من قصب السكر، فضلا عن تحديث وتوسعة معامل تقطير السكر القائمة بالفعل، وتطوير وحدات إنتاجية جديدة. وقد قدم هذا البرنامج حوافز ضريبية لتوسعة صناعة السكر، ولقي مساندة من استثمارات القطاعين العام والخاص. وقد خوَّلت حكومة البرازيل شركة بتروبراس الحق في شراء وتوزيع إيثانول قصب السكر في البلاد

في عام 1988 وفي ظل إدارة الرئيس كاردوسو، أجرت حكومة البلاد عدة تغييرات في برنامج إنتاج الإيثانول. فقد تم الحد من احتكار شركة بتروبراس لتوزيع الإيثانول، ورفعت الحكومة أيديها عن التحكم في أسعار الإيثانول في السوق. كما تم خفض معظم الدعم

[1]- المرجع نفسه ، ص 196.

الذي كانت تقدمه الحكومة لإنتاج الإيثانول، وإن بقيت الضرائب المفروضة على إنتاج الإيثانول في حدها الأدنى. كما أعادت الحكومة تحديد نسبة الإيثانول الممزوجة مع الجازولين إلى % 24في 2002.

وقد أوضح استيعاب تقنيات جديدة في السنوات الأخيرة في البرازيل أن الإيثانول بديل موثوق لمصادر الطاقة؛ ففي عام 2002 قدمت شركة فورد نوعا جديدا من السيارات المتوافقة مع استخدام الإيثانول، وتبعتها شركة فولكس فاغن في عام 2003. وهذا النوع المتوافق يمكنه العمل مع أنواع الوقود الثلاثة: الإيثانول، أو الجازولين، أو أي نسبة مزج من الاثنين معًا. كما قدمت الحكومة حوافز للمستهلكين لشراء السيارات المتوافقة مع الإيثانول؛ وذلك من خلال خفض ضرائب الشراء بنسبة 2 % مقارنة بالسيارات التي تعمل محركاتها فقط بالجازولين. والسيارات المتوافقة مع استهلاك الإيثانول لا تكلف أكثر من غيرها؛ ففي عام 2004 كان إنتاج هذا النوع من السيارات قد بلغ 328.300سيارة قبل أن يقفز حجم الإنتاج في عام 2008 إلى 5 ملايين سيارة،واليوم تبلغ نسبة السيارات الجديدة المنتَجة في البرازيل والمتوافقة مع استهلاك الإيثانول .% 90.

وبحسب بيانات إدارة معلومات الطاقة الأميركية AEIA تعد البرازيل واحدة من أكبر دول العالم إنتاجا للإيثانول، وأكبر مصدِّر لهذا النوع من الوقود عالميا. وإضافة إلى ذلك، فإذا وضعنا في الحسبان كافة عمليات إنتاج الوقود، سنجد إيثانول قصب السكر ينتج 3.9 %وحدة طاقة، وهو معدل أكثر إنتاجا من أي مصدر آخر ينتج الإيثانول من غير قصب السكر مثل بنجر السكر والحبوب والغلات الزراعية (كالذرة والقمح والشعير) والتي تقل فيها نسبة الإيثانول مقارنة، بقصب السكر بنسبة 2 %.

4-3- تقييم التجربة البرازيلية :

أ-برنامج التقشف

نفذت البرازيل برنامجا للتقشف وفقا لخطة صندوق النقد الدولي بهدف سد عجز الموازنة والقضاء على أزمة الثقة، فعند تولى "لولا" الرئاسة لم يتراجع عن هذا البرنامج الذي كان قد بدأه سلفه "كاردوسو" بل استمر فيه على غير توقعات ومخاوف الطبقات العليا، حيث لجأ للصراحة والمكاشفة وأعلن أن سياسة التقشف هي الحل الأول والأمثل لحل مشاكل الاقتصاد، وطلب دعم الطبقات الفقيرة له والصبر على هذه السياسات، وقد كان له هذا بسبب شعبيته ونجاحاته المتتالية.

وقد أدى برنامج التقشف إلى خفض عجز الموازنة وارتفاع التصنيف الائتماني للبلاد ومن ثم ساهم ذلك بقوة في القضاء على انعدام الثقة في الاقتصاد البرازيلي، وبناء عليه تلقت البرازيل نحو 200 مليار دولار استثمارات مباشرة من 2004 وحتى 2011 ، بالإضافة إلى ذلك دخل ما يقرب من 1.5 مليون اجتبى للإقامة في البرازيل في 2011وعاد نحو 2 مليون مهاجر برازيلي إلى البلاد.

وقد أدت هذه الاستثمارات إلى رفع الطاقة الإنتاجية للدولة وهو ما يعنى توفير فرص عمل جديدة ومن ثم المساهمة في حل مشكلة الفقر، وبعد أن كان صندوق النقد يرفض إقراض البرازيل في أواخر عام 2002 أصبح الآن بعد ثماني أعوام من العمل في برنامج لولا الاقتصادي مدين للبرازيل ب 14 مليار دولار.

ب-تغيير سياسات الإقراض :

تم توفير تسهيلات ائتمانية، حيث خُفضت سعر الفائدة من 13.25% إلى 8.75 % وهو ما سهل الإقراض بالنسبة للمستثمرين الصغار، ومن ثم أدى ذلك إلى تسهيل إقامة المشروعات الصغيرة وتوفير فرص عمل ورفع مستوى الطاقة الإنتاجية والنمو. وتشير الأرقام إلى أن نصف سكان البلاد زاد دخلهم خلال العقد الأخير بنسبة 68.%

ج-التوسع في السياسة الزراعية والطاقوية:

تمتلك البرازيل قدرات طبيعية ضخمة من أراضي زراعية شاسعة وانهار وأمطار بوفرة كبيرة ومناخ جعل منها منتجة لمحاصيل زراعية متميزة عليها طلب عالمي وغير متوفرة في بلاد أخرى مثل البن وأنواع من الفواكه، وكذلك أيضا ثروات معدنية ونفطية هائلة.

وقد اعتمدت البرازيل على تصدير هذه المنتجات الخام في السنوات الأولى في حكم "لولا" وقبل الأزمة العالمية في 2008 واستفادت من ارتفاع أسعار المواد الخام في الأسواق العالمية وهو الأمر الذي أدى بالتبعية إلى سد العجز في ميزان المدفوعات الذي كان يعانى منه الاقتصاد البرازيلي قبيل عام 2003.

د-التوسع في الصناعة :

اتجهت السياسات الاقتصادية في هذا الشأن إلى الاهتمام بشقين للصناعة، الأول هو الصناعات البسيطة القائمة على المواد الخام مثل تعدين المعادن والصناعات الغذائية والجلدية والنسيج، وهي كانت بالفعل قائمة من قبل لكن حدث فيها توسعات نتيجة للتوسع في الزراعة والاكتشافات البترولية ومن ثم التوسع في هذه الصناعات والتصدير كما سبق الإشارة.

أما الشق الآخر فهو الصناعات التقنية المتقدمة، حيث خطت البلاد خطوات واسعة في العقد الأخير في صناعات السيارات والطائرات، ومن أهم الأمثال شركة امبراير (Embraer، والتي تعتبر ثالث أكبر شركة تصنيع طائرات تجارية بعد إيرباص وبوينغ وأكبر شركة مصدرة في كل البرازيل، وتمثل طائرات شركة «إمبراير» 37% من أسطول شركات الطيران الإقليمية في أمريكا.

وقد تم إنشاء هذه الشركة من قبل النظام العسكري في 1969 ولكنها ظلت شركة خاسرة، حتى تم خصخصتها في 1994 في عهد الرئيس الأسبق "كاردوسو"، ومن ثم أخذت في التقدم ولكنها حققت نجاحا كبيرا ومتميزا في السنوات الأخيرة.

تنشيط قطاع السياحة إن البرازيل بما تمتلكه من طاقات طبيعية نادرة ومذهلة من غابات وشواطئ وجبال مؤهلة وبقوة لاجتذاب أفواج سياحية كبيرة، لكن الواقع إن هذه القدرات وحدها غير كاف لهذا بل يجب أن يكون هناك جهود مبذولة لتنشيط السياحة، وقد شهدت البرازيل في الفترة السابقة نموا ملحوظا في هذا المجال، حيث ابتكرت نوع خاص من السياحة يعرف بسياحة المهرجانات، فالبرازيل دولة تمتلك تراث شعبي شديد الخصوصية في الاحتفال عن طريق المهرجانات الجماهيرية التي تشهد حالة من الاحتفال الجماعي في الشوارع برقصات السامبا والموسيقى والألوان والاستعراضات المبهرة، وقد نجحت في الترويج لمثل هذا اللون الخاص من السياحة ونجحت في استقبال 5 ملايين سائحا سنويا.
أما في مجال الثروات المعدنية وإمكانات التعدين فقد أصبحت شركة فال دو روي دوس Companhia Vale do Rio Doceعام 2006 -والتي تم خصخصتها في 1997- ثاني أكبر شركات التعدين عالميا؛ وذلك حين ضمت إلى ملكيتها شركة إنكو، وهي شركة كندية لإنتاج النيكل ويتألف سوق الأسهم البرازيلي من 60 % من أسهم سلع المواد الخام، والنسبة الباقية لسلع المواد غير الخام.[1]

أما حصة الصادرات القائمة على الموارد الطبيعية فقد ارتفعت في العقد الأخير، وتبلغ هذه الحصة 55 % من إجمالي الصادرات، لكن البرازيل زادت من تصدير السلع التقنية ذات المستوى المتقدم والمتوسط، إضافة إلى بعض السلع المصنَّعة الأخرى؛ فعلى سبيل المثال أصبحت شركة إمبرير Embraerواحدة من كبريات شركات تصنيع الطائرات في العالم من خلال تركيزها على قطاعات تسويقية بعينها (خاصة في مجال رحلات الطيران التجارية والعسكرية ورجال الأعمال.

5- النموذج التنمـــوي بالـــجزائر

لقد اختارت الجزائر الانضمام إلى التيار الاشتراكي بعد حصولها على الاستقلال، بحيث تجلى هذا الخيار في مبادئ جبهة التحرير الوطني ،وذلك تبعا للتفكير الايديولوجي الاقتصادي للاشتراكية، الذي يقوم على الصناعات الثقيلة وعلى تحقيق التشغيل الكامل للقوى العاملة مستلهمة تفكيرها الأيديولوجي من أعمال الاقتصادي الفرنسي G.deberni " إذ تشير الفكرة الأساسية لهذا النموذج إلى أن أي محاولة جيدة للتخلص من وضعية التخلف والاستعمار لابد من أن تعتمد استراتيجية اقتصادية واجتماعية شاملة ، وتوفير هذه الأخيرة الشروط الضرورية للتحقيق، ويكمن الشرط الأساسي لبلوغ ذلك في قدرة المجتمع على

[1]Schmitz, T., Seale, J. and P. Buzzanell (2007). "Brazil's Domination of the World's Sugar Market", Working Paper, Arizona State Universit.

اعتماد برنامج تصنيعي بمخطط طويل المدى يتضمن إحداث تحولات اجتماعية واقتصادية جوهرية وشكل ما يسمى الصناعات المصنعة "

وتبعا لذلك فالاستراتيجية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة في الجزائر، دارت حول خلق فرص العمل واستيعاب القوى العاملة من خلال اعتماد سياسة المخططات التنموية.

1-5-مرحلة بعد الاستقلال:

إن من بين أهداف التنمية الاجتماعية التي أنتجتها الجزائر بعد الاستقلال وهي إحداث فرص عمل لكل الجزائريين القادرين عليه من أجل القضاء على البطالة خاصة بعد الاستقلال لاستفحال ظاهرة البطالة أولا وكذا ضعف الكفاءة اليد العاملة الجزائرية ثانيا ولذلك فقد كانت السياسة المتبعة للقضاء على هذه الظاهرة تهدف إلى:

أ- توفير فرض العمل لكل السكان القادرين على العمل والسعي لأن تكون فرص العملالجديدة منتجة قدر الإمكان.

ب-العمل على تغطية حاجات الاقتصاد الوطني من الخبرات والكفاءات اللازمة لقيام بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية [1]

جدول- 4-يوضح الاستخدام والبطالة في عام 1966[2]

السكان	زراعة	قطاعات أخري	المجموع
عدد السكان	6300	5520	11820
سكان نظريا قادرين على العمل	1300	1180	2480
سكان مستخدمون	870	850	1720
عاطلون عن العمل	430	330	760
نسبة البطالة	%33	%28	%30.6

المصدر الإحصاء العام 1966←الوحدة بالألف

إن سنة 1966 هي بداية مرحلة تنفيذ المخططات التنموية الثلاثة كم أنهاتعتبر الفترة بدأت الجزائر تدخل في مرحلة التسيير الذاتي وذلك تبعاللظروف الاقتصادية و الاجتماعية التي خلفها الاستعمار،فأول التحديات التي واجهت الاقتصاد الجزائري في هذه الفترة هي التحدي بين الخيار ين الصناعات الثقيلة أو الخفيفة بحيث لم تكن للجزائر قاعدة أيديولوجية غداة الاستقلال سوى بعض البرامج والمواثيق وأهمها:

[1] سلاطنية بلقاسم ،**سياسة التشغيل والتكوين المهني** ،رسالة دوكتوراه غير منشورة معهد علم الاجتماع ،تخصص علم الاجتماع التنمية، جامعة منتوري قسنطينة ،1995.ص 161.

[2] عبد اللطيف بن اشنهو ، **التجربةالجزائرية في التنمية والتخطيط**،ديوان المطبوعات الجامعية،1982،ص39.

- ✓ برنامج طرابلس: تم إعداد من طرف مجلس الثورة 1962و الذي ينص على أن التنمية الحقيقية للبلد على المدى الطويل الوثيق الصلة بإقامة الصناعات الأساسية اللازمة لسد حاجيات الزراعية العصرية أي إعطاء الوزن الثقيل للصناعة الثقيلة.
- ✓ ميثاق الجزائر: أعدته جبهة التحرير الوطني في أبريل 1964 ويهدف أساسا إلتنمية صناعية من خلال خلق مناصب عمل جديدة في حدود الإمكانيات المتاحة
- ✓ الميثاق الوطني 1976: الاهتمام بالتصنيع سنة 1976 وتم اعتماد الأهداف التالية
  - الاهتمام بخلق مناصب شغل.
  - إعادة التوزيع العادل للدخل.
  - التنسيق بين مختلف الصناعات التقليدية.
- ✓ الميثاق الوطني سنة 1986:وقد حدد فيه أهداف التنمية الصناعية من خلال تزويد البلاد بصناعة شاملة متوازية من خلال:
  - ✓ إعطاء الدور الأساسي لصناعة و سائل التجهيز.
  - ✓ تحقيق التكامل الانسجام بين الصناعة والقطاعات الأخرى.

تطوير قطاع الطاقة ليكون مصدر التراكم العملية الصعبة [1]

وعلى هذا الأساس فقد كان لزاما على الاقتصاد الوطني استحداث مناصب شغل.

جدول5يوضحتطورالوظائفالجديدةالتيينبغيإحداثهالعام[2]

عدد الوظائف	1979-1977	1984-1980	1990-1985
عدد الوظائف المناسبة مع عدد العاطلين بين 15-16سنة	148356	1458310	1876831
	1222681	1458310	1876831
أقل من 21عام	%25.8	%26.6	%25
أقل من 25 عام	%45.4	%46.9	%45.8

المصدر:الإحصاء العام للسكان والسكن حسابات خاصة بالمؤلف

إن هذه الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية التي عاشها المجتمع الجزائري بعد الاستقلال توحي بالحاجة إلى تطوير الاقتصاد الوطني و ذلك باعتماد خلق فرص العمل بنسبة 30.6% سنة 1966،فضمن هذا المنظور كان الانشغال الكبير منصبا على اعتماد التنمية قائمة على التصنيع رغم ضعف الإمكانيات المادية و البشرية (الإطارات الكفأة)

[1] عبد العالي دبلة، **التجربة الجزائرية و إشكالية التبعية والتخلف** ،رسالة ماجستير غير منشورة ،معهد علم الاجتماع جامعة القاهرة 1989،ص- ص165-166.

[2] عبد اللطيف بن اشنهو ، **التجربةالجزائرية في التنمية والتخطيط**، مرجع سابق ،ص450.

جدول-6 – يوضح تطور العمال الصناعيين (1966-1985)[1]

القطاعات	1966	1985	***نسبة الزيادة***
الصناعة	80.000	470.211	487.7
البناء والأشغال العمومية	55.000	339.631	881.1
المجموع	135.000	1.009.824	648.0

المصدر: العياشي عنصر،نحو علم اجتماع نقدي-دراسات نظرية وتطبيقية- ديوان المطبوعات الجامعية، 1999، ص116.

بعيد رحيل الاستعمار لم تكن هناك قاعدة صناعية حقيقية، بحيث كانت المنشآت الصناعية التي تركها الاستعمار ذات طابع استخراجي ولم تكن صناعة تحويلية مما جعل الجزائر تفتقر ليد عاملة صناعية مؤهلة يعتمد عليها التنمية الصناعية كنموذج انتهجته الجزائر لتحقيق التنمية وفتح فرص عمل،وذلك يرجع بالدرجة الأولى بالمستعمر الفرنسي،الذي مارس سياسة التجهيل في الجزائر وحرمان الملايين منهم من حقهم في التعليم والتكوين وهذه البيئة الضعيفة للتأهيل هي ليست القوة العاملة الكفأة عندما نقارنها بنوع التصنيع المراد تطبيقه.

ومن أجل ضمان تغطية كمية ونوعيته لقوة العمل في الجزائر وكذا لتحقيق تنمية أساسها التصنيع ثم خلق برامج تقوم على مبدأ التخطيط وذلك وفق الأيديولوجية الاشتراكية وذلك ما سنتعرض له في العنصر التالي.

- **<u>البرنامج الثلاثي 1967-1969</u>**: هذا البرنامج هو الخطوة الأولى للتخطيط في الجزائر و مهد الإعداد الخطط الرباعية وتحديد استراتيجية اقتصادية على المدى البعيد و لقد ارتكزت على تطوير قطاع المحروقات و توج قطاع النفط و المحروقات فيما بعد سنة 1971 .

من خلال الحرية بالتحكم القانوني لمواردها وتم ذلك بتأميم المناجم سنة 1966،و تأميم الأراضي الزراعية سنة1963 ، تأميم البنوك سنة 1967 .

وهذا التحكم تطلب من الدولة الجزائرية نفقات كبيرة من أجل الاستثمار في جميع الميادين فمثلا 15 مليار من الدينارات من (1970-1973)[2]ولقد تميزت مرحلة ما بعد المخططات التنموية بتزايد طلبات العمل، و يقابلها قلة عروض العمل و ذلك بالرغم من ارتفاع معدل التشغيل الذي وصل إلي حد توفير 1117330منصب عمل خلال 67- 978و

[1] العياشي عنصر،**نحو علم اجتماع نقدي-دراسات نظرية وتطبيقية**- ديوان المطبوعات الجامعية، 1999، ص116.

[2] أحمد هني ،**اقتصاد الجزائر المستقلة**، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1991، ص 24.

501000، منصب عمل خلال المخططين الخماسين خلال 1980-1989،مما زاد في نسبة ارتفاع معدل البطالة .

خاصة في أوساط الشباب« ففي الوقت الذي لم يستفيد فيه المعدل السنوي لعرض الشغل 75000 منصب خلال الفترة 1985-1990 ، فإن الطلب التراكمي للشغل لم يتوقف عن الزيادة ليبلغ في نفس الفترة المعدل السنوي المقدار 25000طلب هذا الفرق الشاسع بين العرض و الطلب ازداد اتساعا خلال السنتين الأخريين حيث عرفت عملية خلق المناصب الشغل انخفاضا ملحوظا ووصلت إلى معدل سنويي يقارب 60000مقابل للطلب يفوق 250000 طلب التي يضاف لها من 25000 إلى 30000 منصب مفقود نتيجة تسريح العمال.[1]

إن منهج التخطيط المتبع حقق بالفعل خطوات هامة في مجال التشغيل سواء كمية من حيث معدلات النمو المذكور أو نوعية من خلال التطوير الكفاءات اليد العاملة عن طريق مؤسسات التعليم و التكوين المهني إلا أنه دائما لم يرقى لمستوى القريب من التشغيل الكامل إلا أنه هذا القطاع أي قطاع التشغيل في عهد المخططات حقق ديناميكية لا يستهان بها في سوق العمل الجزائري لما بعد المخططات و ذلك بفضل الاستثمارات المرصودة له. الاستثمار المعتمد الأولى بدأ لمتوسط سنوي نحو3مليار دج خلال المخطط الثلاثي 9/67 ، لينتقل إلى 9مليار دج خلال مخطط الرباعي الأول 73/70 .

جدول-7- مناصب العمل المحدثة خلال المخطط الثلاثي الأول

القطاعات	عدد المناصب المحدثة	%
الصناعة	48100	%44.6
البناء والشغال	10730	%10
التجارة و الخدمات	17240	%16
النقل	13610	%12.6
الادارة	18000	%16.8
المجموع	107750	%100

المصدر: الديوان الوطني لليد العاملة

من خلال هذا الجدول تبين لنا أنه تم الاعتماد على سياسة التصنيع كدليل على الأيديولوجية المتبعة آنذاك بحيث نجد أن أكبر نسبة جالبة لليد العاملة في القطاع الصناعي 44.6%.

المخطط الرباعي الأول 1970-1973

[1] بلقاسم سلاطنية،سياسة التشغيل والتكوين المهني ، مرجع سابق ص216 **نقلا عن** وزارة الشبيبة والرياضة ،قصر الأمم ،10نوفمبر 1993،ص22.

إن الاتجاه العام لهذا المخطط كان نحو رفع المستوي الثقافي للبلاد و ذلك تم التفسير عنه من خلال هدفين أساسين :

- تلبية الحاجات الاجتماعية للتربية .
- تلبية حاجات الاقتصاد للعمال المؤهلين

واستناد لهذين الهدفين استهدف المخطط إنشاء 265000 منصب عمل خارج الفلاحة أي بمعدل 68000 استخدام جديد في السنة .

المخطط الرباعي الثاني 1674-1977

فمن خلال هذا المخطط كان العمل على استهداف نمو لمناصب العمل يصل معدلها إلى8%و تركيز في ، القطاعات المنتجة .فلقد استهدف هذا المخطط (1100000) منصب عمل وقد شكلت فترة بداية المخطط الخماسي الأول مرحلة انتهاء استراتيجية النمو بعيد المدى (1980-67) و التي استهدفت الوصول إلى تحقيق الشغل الكامل لكل الطاقات البشرية .

استهدف المخطط الخماسي الأول (1980-1984) خلق 1177500 وظيفة جديدة موزعة بين القطاعات.

جدول8تطورطلباتوعروضالشغل[1]

السنة	الطلبات	العروض
1973	260000	80000
1974	140000	60000
1945	150000	54000
1976	120000	87000
1977	145000	92000
1978	104000	97000
1979	120000	82000
1980	105000	76000
1981	130000	98000
1982	130000	113000
1983	167000	157000
1984	183000	150000
1985	182000	138000
1986	165000	109000

[1] أحمد هني ،**إقتصادالجزائر المستقلة** ، ، مرجع سابق ، ص57.

المصدر: الديوان الوطني لليد العاملة

من خلال الجدول نجد أن حجم الطلبات يفوق عروض العمل المتوفرة و ذلك بالرغم من تبني أهداف المخططات التنموية هو القضاء على البطالة واستحداث فرص عمل تتناسب مع الطلبات العمل ،« فبرغم من المعدل المرتفع لنمو التشغيل فإن العرض الطلبات العمل أحدث عجزا معتبرا في هذا الميدان ففي الوقت الذي ينمو إجمالي السكان النشيطين بمعدل نمو قدره40 % كان معدل التشغيل قدره بحوالي 4.6%الأمر الذي يؤكد وجود تباعد بين نمو السكان النشطين و عملية خلق فرص العمل الجديدة».[1]

إن المتوسط السنوي لعدد مناصب الشغل التي تم خلقها بفضل هذه الاستثمارية في الفترة المذكورة هو 144500منصب عمل، بينما كانالمتوسط السنوي الحجم الاستثمارهو 42.2مليارد ج.

و على العموم فإن مشروع التنمية و المخططات التنموية منذ بدأها في سنة 1967 استندت إلى إطار نظري وفق أيديو لوجية اشتراكية ، مستلهمة من أعمال الاقتصادي الفرنسي دي برنيس G.DeBerni، إذ تشير الفكرة الأساسية في هذا النموذج إلى أن أية محاولة جدية للتخلص من وضعية التخلف و الاستعمار الجديد لابد أن تعتمد استراتيجية اقتصادية و اجتماعية شاملة، وتوفير هذه الأخيرة الشروط الضرورية للتحقيق و يكمن الشرط الأساسي لبلوغ ذ لك في قدرة المجتمع على اعتماد برنامج تصنيعي بمخطط طويل المدى يتضمن إحداث تحولات اجتماعية و اقتصادية جوهرية و شكل ما يسمى الصناعات المصنعة [2]

5-2-مرحلة الإصلاح الاقتصادي و تطور سوق العمل

إن تحقيق معادلات عالية في تشغيل القوى العاملة المتعطلة هو أحد أهم المكاسب الكبرى لسياسة الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر خاصة في عهد ما بعد التخطيط أو المخططات التنموية الرباعية والخماسية.

فالقفزة التي حققها قطاع التشغيل منذ سنة 1967 وهي سنة بداية تنفيذ المخططات، خلفت ديناميكية جديدة بفضل حجم الاستثمارات في هذا القطاع و الذي بدوره حقق نمو في عدد العمال .

إن النتائج الرقمية التي تبرز هذا الارتباط متمثلة في قفزة عدد العمال المشتغلين عام من 1.75مليون عامل إلى 2.65مليون عامل سنة 1977، ثم إلى أكثر من 4مليون عامل سنة1987 وهو تطور سريع وقوى جعل معامله يرتفع في فترة عشرين سنة برقم 2.3مليون

[1] بلقاسم سلاطنية ،سياسة التشغيل والتكوين المهني ،مرجع سابق،ص197،**نقلا عن** :حزب جبهة التحرير الوطني،التخطيط والتنمية –تقييم المخططات- ص20.

[2] عياشي عنصر ،**التصنيع وتشكل الطبقة العاملة** ، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر ،1999ص106

مرة أي أكثر بنسبة 30% من معامل مضاعفة السكان إلا أن الحجم الاستثماري الصافي الذي تم إنجازه، خلال نفس الفترة، كان قويا أيضا وعرف تدفقا يبلغ 844مليار دج".[1]

لقد كانت أولى خطوات الإصلاح الاقتصادي في الجزائر هو الاهتمام بقطاع التعليم و التكوين لتأهيل القوى العاملة من أجل تحقيق التنمية،بحيث تم ربط مؤسسات التعليم والتكوين بالمؤسسات الاقتصادية أي عملت الدولة على الاهتمام بالموارد البشرية و تطويرها وهذا مانصت عليه المادة الخامسة من قانون المخطط الخماسي الأول رقم (11-80) بتاريخ 12ديسمبر 1980بحيث نص على أن الهدف الرئيسي هو تعبئة الطاقات الوطنية و كفاءاتها، هذا الهدف تضمن تحسين مستوى استغلال الموارد البشرية و المادية وذلك لنقص و ضعف الإطارات الجزائرية وكذا جهلها بالتنظيم و التسيير الإداري و الاقتصادي و ذلك من أجل أن تجد الجزائر مكانا لها في ظل التحديات الاقتصادية والثقافية ولهذا فقد وجدت المؤسسات الوطنية نفسها مضطرة إلى إتخاذ أحد هذين الإجرائيين أو الأخذ بهم معا:

أولا-مراجعة سياسة التشغيل على حساب الجانب الاجتماعي بحيث و جدت المؤسسات الوطنية نفسها تعاني من بروز حالات في فائض التشغيل وهذا ناتج عن سوء أو عدم التسيير العقلاني الناتج عن قلة الخبرة ذو التجربة في ميدان التنظيم و التسيير وهذا اقتضى تخفيض حجم التشغيل ونجم عنه إخراج عدد من العمال الذين قدر أنهم في الحقيقة غير منتجين في أعمالهم، وأن خروجهم لن يؤثر على الإنتاج ، بل ينقص على المؤسسة فائض البطالة المقنعة،لأنهم عمال يستترون ببطالتهم بقناع ظاهري وهو العمل هو و كانت نتيجة هذا تسريحهم تخفيض من نسبة البطالة المقنعة من 63000عامل (9.5%) سنة 1980إلى 21000 عامل (2.7%) سنة 1985 فإلى 4000 عامل 0.4 % سنة 1987 [2]

ثانيا-عدم إدخال قوى عاملة جديدة في المؤسسات الوطنية حتى يتم التخلص من فائض الأيدي العاملة (البطالة المقنعة) .

هذين الإجراءين زادا من حجم البطالة الصريحة – السافرة – خصوصا مع تناسي قوة العمل التي تبلغ 4 % سنويا في هذا الوقت أصبح من الضروري البحث عن حلول تجنب الاقتصاد الوطني المزيد من البطالة السافرة فلجأت السياسة المالية للدولة نحو تفعيل مجال الاستثمار من أجل خلق المزيد من فرص العمل.

وبدأت تدريجيا بالتنازل على فرص الاستثمار للقطاع الخاص مع الاحتفاظ احتكار الدولة على التجارة الخارجية وعدم رفعها للدعم الاقتصادي على بعض المستهلكات والتجهيزات.

ويمكننا ملاحظة تطور اليد العاملة في القطاع الخاص من خلال المؤشرات التالية:

جدول9_تطور الشركات الخاصة (1966 – 1980):[3]

[1] حسن بهلول ،**سياسة تخطيط التنمية**، مرجع سابق، ص257.

[2] حسن بهلول ،**سياسة تخطيط التنمية** ،مرجع سابق،ص264.

[3] D.Liabes.capital privé et patron d'industrie en Algerie.CREAD .Alger.1984 p 419

الحجم	1966	1969	1974	1977	1980
1 – 4 عمال	-	2201	3201	3339	5000
أكثرمن5عمال	-	1845	2618	2731	4387
المجموع	3358	4046	5819	0670	9387

D.Liabes.capital privé et patron d'industrie en Algerie.CREAD .Alger.1984 p 419

نلاحظ أنه تدريجيا تم رفع عدد المؤسسات الخاصة والتي وصلت كأقصى حد سنة 1980 إلى 5000 مؤسسة التي تضم عمالها 4 عاملين،وهذا كاستجابة مبدئية لفتح مجال الاستثمار للخواص، ورغم التوسع السريع في توفير مناصب الشغل و ارتفاع نسبة التشغيل من المجموع الكلي للقوى العاملة إلا أنها لم تكن تحقق معدلات تؤكد حقيقة أنها قريبة من مستوى التشغيل الكامل.

" فتم رفع الرقم الاستثماري تقديري لسنة 1988 إلى مليار دج إلا أنه أقل من حجم تطور القوة العاملة الذي هو نحو 200000 شخص في العام وقابله رقم مناصب العمل إلى 116000 منصب جديد".[1]

إن الهدف من رفع معدلات الاستثمار هو خلق ديناميكية في قطاع التشغيل في الجزائر الذي يعاني في وقت واحد من فائض في اليد العاملة في المؤسسات الوطنية – ناتج عن سياسة تطبيق التشغيل الكامل مما خلق قوة عمل غير منتجة – و نمو في في قوة العمل المتعطلة إلا أن مستويات هذا الاستثمار بقيت عاجزة أمام هذا التحدي الاقتصادي و الاجتماعي الخطير المتزامن مع أحداث أزمة 5أكتوبر 1988 الناتجة عن الخلل في النظام الاجتماعي للمجتمع الجزائري أفرزته الاختلالات الاقتصادية الهيكلية التي أدت إلى تدهور القدرة الشرائية للمواطن ، انتشار البطالة ،و البيروقراطية ، وأيضا تدهور المستوى المعيشي للمواطن .

"بحيث وصل عدد الذين يعيشون تحت مستوى الفقر في الجزائر في أول السداسي من سنة 1988 حسب تقديرات المجلس الوطني للدراسات الاقتصادية و الاجتماعية حوالي 6 مليون شخص مايعادل 22% من السكان الجزائر، ونسبة معتبرة من البطالة وصلت إلى 28.26%سنة 1998مقابل ما يقدر 9% سنة 1986"[2]

جدول10-توسع التشغيل1967-1985[3]

[1] حسن بهلول،**سياسة تخطيط التنمية** ،مرجع سابق، ص256.

[2] نور الدين زمام ،**السلطة الحاكمة والخيارات التنموية بالمجتمع الجزائري-1962-1998**، دار الكتاب العربي،2002،ص ص215-216

[3] العياشي عنصر،**التصنيع وتشكل الطبقة العاملة**، مرجع سابق،ص111.

الحجم	1967	1973	1978	1982	1985
القادرين على العمل	2.5	2.8	3.5	4.3	4.5
المشتغلون	1.72	2.18	2.83	3.4	3.9
نسبة التشغيل	75	76.5	81	80	86.3

المصدر: الديون الوطني الاحصاء ، العدد5، 1986ص 34.

نلاحظ في كل مرة في قوة العمل و يقابلها نمو في الوظائف لكنها تصل لمستوى عال من التشغيل لقوى عمل "قدرت طلباتها سنة 1985 بـ182827 طالب عمل يقابلها عرض 138.511عرض للوظيفة و تم توظيف 102.873عامل"[1].

فالرغبة في تطوير الاقتصاد الوطني و إنعاشها جعل المسؤولين على التسيير في البلاد على اتباع نمط جديد من التسيير اعتمد على إعادة الهيكلة لجميع القطاعات الاقتصادية من خلال اعتماد اللامركزية في التسيير و اعتماد سياسة التطهير المالي من أجل تخفيف الخزينة المالية أعباء الخسارة الناتجة سوء تسير المؤسسات العمومية الاقتصادية ، فشجعت كمرحلة أولية على التنازل على المؤسسات العمومية الخاسرة لصالح القطاع الخاص الجزائري أو فتح المجال أمام المستثمر الأجنبي ، أو ما سمي بالخوصصة و التي أدت إلى حل الكثير من المؤسسات العمومية و ذلك من أجل تشجيع الاستثمار.

فلقد أدت سياسة الاستثمار إلى رفع الإنتاج و تحسين نوعيته من خلال روح المنافسة التي تنشأ بين المؤسسات الاقتصادية هذا من جانب اقتصادي ، أما اجتماعيا فقد أدت الخوصصة إلى تسريح العمال و هذا عملا بتوصيات البنك الدولي الذي يرى أنه يتعين على الحكومات أن تقوم بتسريح العمال الزائدين عن الحاجة قبل البدء في عملية خصخصة المؤسسات ،و ذلك للسماح لأصحاب المؤسسات إعادة هيكلتها و إنعاشها من جديد ،هذا التسريح للعمال زاد من الاختلالات في سوق العمل الجزائري بحيث " أوضح وزير المساهمات و ترقية الاستثمار السيد عبد الحميد طمار أن عملية الخوصصة التي انطلقت بها الحكومة قد أفضت إلى خوصصة 333 مؤسسة عمومية خلال سنة 2005 .70 % هي هذه المؤسسات كانت تعاني من أزمة مالية في مختلف المجالات ، وهي العمليات التي سمحت بجمع 91 مليار دينار و الحفاظ على 9000 منصب عمل و خسارة ما يقارب 23 ألف منصب عمل"[2]

[1] ليليا بن صويلح ،**دور برامج التشغيل في ترقية العمل وتطوير الكفاءات**،رسالة مكملة لنيل شهادة الماجستير ،معهد علم الاجتماع جامعة عنابة ،2003، ص 65.

[2] سفيان بوعياد،"القطاع العمومي فقد 23ألف منصب شغل" ،**جريدة الخبر** ،يومية مستقلة، عدد4704،الجزائر، تاريخ 20ماي 2006

رغم ذلك فإن المدير العام لصندوق النقد الدولي السيد رودريغو راتو أبدى عدة تحفظات على برامج الاستثمارات التي تعتمدها الجزائر كونها لم تساهم بشكل فعال في التغلب على نسب البطالة، فهو يرى أن معدل النمو الاقتصادي السنوي الذي تسجله الجزائر ما زال متوسطا حيث تدحرج من مستوى قريب من 7 % عام 2003 إلى 5.5 % عام 2004 ،جراء تراجع الاستثمارات العمومية و هو ما يدل على أن الهيكلة الاقتصادية في الجزائر بحاجة إلى إعادة النظر بما يسمح بالانتقال إلى تحقيق معدلات نمو أكثر ارتفاعا حتى يتم مواجهة البطالة بكفاءة تؤدي إلى الالتحاق بمعدلات البطالة المقبولة عالميا والتي تتراوح في الاقتصاديات الأكثر ديناميكية و نمو في العالم في مستويات ما دون 10%[1]

وهذا ما استدعى طرح 145 مؤسسة كبرى مثل صيدال ، مركب سوناكوم ، فنادق الأوراسي السفير و غيرهم للخوصصة ضمن استثمار أجنبي.

و قد تم تحديد أهم معالم الإصلاح المؤسسات الهيكلي ضمن ندوة بحث حول ملف الإصلاح الاقتصادي بالجزائر من أجل إنشاء نظام اقتصادي قوي لا يهتز تحت تأثير المنافسة،و كان عنوان هذه الندوة " الإصلاحات الاقتصادية رهانات و ضغوطات " و قد نشط هذه الندوة الخبير الاقتصادي الجزائري بكندا الطيب حفصي بمشاركة عدة مختصين جزائريين و فرنسيين .

وتم تحديد أهم التحديات التي تواجهها الجزائر في ملف الإصلاح:

- ✓ التحدي الأول لأي نجاح اقتصادي يكون من خلال تجديد الخيارات الدقيقة والأهداف المحددة.
- ✓ تهيئة محيط العمل المؤسسات و جعلها أكثر إنتاجا و تأهيلا مع التركيز على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لمساعدتها على خلق الثروة و فرص العمل .
- ✓ تأهيل المؤسسات و تحسين خدماتها و إصلاح هيئات العمل وفق قاعدة تقسيم الأدوار،بعيدة عن تداخل الصلاحيات و مركزية القرار و هي أكبر تحدي للمؤسسات الجزائرية[2]

أن سياسات التنمية تختلف من بلد لآخر ،وذلك وفق التوجه الاقتصادي والاجتماعي لأي دولة ، وهذا من أجل التخفيف من البطالة والتي ساهم في تفاقمها الفجوة المتزايدة بين مستويات العرض والطلب على الوظائف في سوق العمل ،مما جعل من سياسة التشغيل الكامل استراتيجية بعيدة التحقيق ،ومن أجل ذلك لجأت بعض الدول إلى طرح بديل للتوظيف

[1] عبد القادر م،"صندوق النقد الدولي يدعو الجزائر لتعميق إصلاحاتها الهيكلية"،**جريدة الفجر**، يومية مستقلة،الجزائر، تاريخ 5مارس2005

[2]- فنيدس بن بلة ،"الإصلاحات الاقتصادية رهانات وتحديات" ،**جريدة الشعب**، يومية مستقلة، تصدر بالجزائر، عدد13695، صادرة بتاريخ 28جوان2005.

الكامل ،تمثل في البرامج التشغيلية ذات طابع العقود وبصفة مؤقتة محاولة منها لخلق نوع من التوازن.

5-3-الانفتاح على اقتصاد السوق

وذلك في إطار السياسة الاقتصادية الجديدة الرامية للدخول في اقتصاد السوق الذي يشجع كل أشكال المبادرة الخاصة، إن هذا الخيار جاء نتيجة لعاملين أساسيين: الأول يتمثل في الأزمة الاقتصادية التي عرفتها الجزائر، بينما العامل الثاني يتمثل في تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة من حيث العدد والوزن، وذلك بعد تحرير التجارة الخارجية واعتماداستقلالية البنوك الجزائرية، وفي هذه المرحلة أصبحت المؤسسة الخاصة الجزائرية والمؤسسة العمومية الجزائرية تستفيدان من نفس المزايا والإيجابيات، ووضعت في هذا الإطار تشريعات تتماشى مع متطلبات تحقيق التنمية الوطنية وعرفت هذه المرحلة "اعتماد 40000 مشروع استثمارات مباشرة أجنبية ، ودخول القطاع الخاص في نشاطات جديدة (التلحيم، الإلكترونيك، الورق...إلخ)" ، ومع قانون 1993 المتعلق بترقية الاستثمارات الخاصة الذي يعتبر الحجر الزاوية للإرادة للانفتاحالاقتصادي في الجزائر، وسياسة جديدة لترقية الاستثمارات الوطنية الخاصة، وأهم ماجاء به هذا القانون "إعطاء الحق للاستثمار بحرية والمساواة في القانون بالنسبة للمستثمرين الخواص والأجانب، إنشاء وكالة لترقية ودعم ومتابعة الاستثمارات، تغيير إجراءات الاعتماد التي كانت تعتبر شرط أولي وتعويضها بتصريح بسيط والتنبيه إلى عدم وضع عراقيل معقدة من أجل إنجاز عقد الاستثمار بالجزائر.

وتم في سنة 2001 وضع قانون توجيهي تتمثل أهدافه الأساسية ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإعادة تشكيل سلسلة الاستثمارات وتصليح وتحسين المحيط الإداري والقانوني، وتعتبر هذه المرحلة انطلاقة وتطور المؤسسات الصغيرة الخاصة، وترجمت إرادة الدولة في تغيير مسارها إلى مسار يعتمد أكثر على القطاع الخاص والمبادرة الحرة، وبهذا أصبح للقطاع الخاص الجزائري أهمية كبيرة بعدما بدأت الدولة تتخلى عن دورها المقاول الأكبر والأوحد أعطت هذا الدور للقطاع الخاص لجر عربة التنمية في الجزائر.

استخلاصات الفصل:

بعد تعرضنا لبعض النماذج التنمويةبالعالم تجدر بنا الاشارة إلى أن إلى أن التجربة البرازيلية لم تكن فقط تجربة "لولا دا سيلفا "أو سلفه "كاردوسو" أو خليفته "روسيف"، وان تجربة التنموية التركية لأردوغانأوالتجربة التنموية الماليزية ل محمد مهاتير ، والتجربة الصينية لي هي تجارب نجاح لمسمياتها أو لشخصيات الرائدة فيها ،إنما هي تجربة نجاح تتوفر فيها إرادة شعبية حقيقية ووعى جماهيري لأهمية النهوض، فحينما يكون الشعب ملتف حول نفسه مهما تفاوتت طبقاته الاجتماعية ، وهذا يتفق مع ما قاله الرئيس البرازيلي **"لولا"** في كلمة مؤثرة تعليقا على فوز بلاده بتنظيم الاولمبياد وهو يبكى "لقد ساعدت روح

البرازيل مدينة ريو على الفوز بالأولمبياد في مواجهة مدريد وشيكاغو وطوكيو، لقد قدمت المدن الأخرى عروضا بينما قدمنا قلبا وروحا"، وأضاف "أعترف لكم بأنني لو مت الآن فإن حياتي ستكون ذات معنى وقيمة، لا يمكن لأحد الآن أن يشكك في قوة الاقتصاد البرازيلي وعظمتنا الاجتماعية، هذا من جهة.

ومن جهة أخرى فإن الامتثال الاعمى لأي نموذج دون مراعاة الخصوصية التاريخية والاجتماعية والثقافية للمجتمع هو اعلان صارح لفشله قبل البدء به، فلكل دولة ومجتمع تاريخ وثقافة قد لا تتلاءم مع ما هو مستورد من الخارج من ايديولوجيات ومفاهيم وخطط واستراتيجيات تنموية.

الخـــــــاتمـــــــــة

خـاتمة:

ولعل مفهوم الربط بين البيئة والتنمية الذي أرسته "قمة الأرض" في الوعي العام على مستوى العالمي ليس جديدا لا هو ولا شعار "التنمية المستدامة"؛ فكلاهما طرح ما أعقاب مؤتمر استكهولم عام 1974، وظل يتردد وسط دوائر اتسعت شيئا فشيئا مع مرور الوقت، ويبدو أنه كان علينا أن ننتظر زهاء عقدين من الزمان حتى يقر هذان الشعاران في الوعي العالمي ولكنهما مع ذلك وبعد كل هذه السنوات مازال بعد شعارين لا نملك حتى الآن أليات تنفيذية مجربة وناجحة لتحقيق أي منهما على أرض الواقع؛ وبالذات على مستوى أنشطة تنموية لأن التنمية في أي واحد من قطاعات النشاط الإنساني وبحكم التعريف تعني تداخلا في التوازن الطبيعي لأحوال البيئة في منظومة إيكولوجية بالمحيط الحيوي؛ تدخلا كثيرا ما يستحيل معه العودة إلى ما كانت عليه هذه المنظومة قبل التدخل، ولعل أقصى ما يطمح إليه هو أن يتحقق نوعا من التوازن الجديد يضمن تواصل الوضع التنموي الجديد واستمراره من دون خلل مستمر لا يمكن وقفه هذا ما أصطلح على تسميته "بالتنمية المستدامة"؛ والتي تعتبر الاستدامة شرطا أساسيا لجدوى جهد التنمية على المدى البعيد، ومع أن المصطلح مازال من دون تعريف إجرائي دقيق متفق عليه يصلح مرشدا للاختيار بين بدائل التنمية المطروحة، وبما يضمن استدامتها، فإن الحقيقة التاريخية هي أن الرعاية البيئية تقع في قلب التنمية المستدامة، وأياما كانت الاعتبارات الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية أو التقنية الضرورية لاستدامة التنمية، فإن الاعتبارات البيئية لابد من مراعاتها في مخططات التنمية المستدامة.

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع:

❖ **المراجع باللغة العربية:**

1- إبراهيم العيسوي: **التنمية في عالم متغير، دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها**، ط1، دار الشروق، القاهرة، 2000.

2- ابن منظور: **لسان العرب**، المجلد الأول، دار إحياء التراث العربي، 1999.

3- ابن منظور،**لسان العرب**،الطبعة 01، المجلد السادس،دار صادر،بيروت،1997.

4- أحمدمصطفيخاطر:**تنميةالمجتمعالمحلي،الاتجاهاتالمعاصرة**،المكتبةالجامعية،الإسكندرية، 2000.

5- أحمد هني،**اقتصاد الجزائر المستقلة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991.

6- أسامة الخولي ومصطفى طلبة: **البيئة وقضايا التنمية والتصنيع**، سلسلة عالم المعرفة، العدد 285، 2002.

7- أسامة الخولي: **البيئة والتنمية المستدامة**، السجل العلمي لندوة البيئة والمتطلبات الاقتصادية الدولية، أبو ظبي، 2002.

8- أسامة الخولي: **البيئة وقضايا التنمية والتصنيع، سلسلة عالم المعرفة**، عدد 285، مطابع السياسة، الكويت، 2002.

9- آن ششينغ، **الفكر في الصين اليوم**، ت محمد حمود، هيئة البحرين للثقافة والآثار، ط1 ،2019، ص 236.

10- اوديد شينكار،**العصر الصيني**، ت سعيد الحسنية،الدار العربية للعلوم، ط1، 2005، ص 44.

11- إيمان سليمان محمد الروبي: **دور العوامل الثقافية والاجتماعية في تنمية السلوك الاجتماعي للحد من أطار التلوث البيئي**، رسالة ماجيستير، معهد البحوث والدراسات البيئية، جامعة عين شمس، القاهرة، 207.

12- تقرير التنافسية العالمي 2011-2012 الصادر عن المنتدى العالمي الاقتصادي، جنيف سويسرا، تقرير كلوز ستاواب.

13- توماس أميل: **البيئة وأثرها على الحياة السكنية**، ترجمة زكريا البرادعي، دار الوعي العربي، القاهرة، 1999.

14- توماس فريدمان: **عالم حار ومسطح ومزدحم،ترجمة**: هاني تايري ونورما نابلسي، بيروت، لبنان، 2009.

15- تيان ينغ كوي، **طريق الصين من النظرة العلمية إلى التنمية**، ت عباس جواد كديمي،مؤسسة الفكر العربي، ط1، بيروت،2011،

16- جين بو، **قراءة الصين،عن تاريخ ومجتمع وثقافة الصين**، دار النشر ووتشو،بكين، الصين، 2011.

17- حسن طه نجم،**امريكا اللاتينية أرضا وسكانا**، مطبوعات جامعة الكويت، ط1، 1990، ص 188.
18- حسن عوض الله: **الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعية، بيروت، 1998.
19- حسين عبد الحميد رشوان: **التنمية اجتماعيا – ثقافيا – اقتصاديا – سياسيا – إداريا – بشريا**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009.
20- حلمي شحادة محمد يوسف: **إدارة التنمية**، عمان، الأردن، 2001.
21- خالد مصطفى قاسم: **إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية**، الإسكندرية، 2007.
22- دائرة المعارف العالمية، باحثون عرب، **الموسوعة العالمية**،ط2،مؤسسة النشر العالمية والتوزيع ، السعودية.
23- سعد ابراهيم كردية،**ماليزيا للقارئ العربي**، ط1،دار الرشاد،1997.
24- السيد الحسيني: **التنمية والتخلف**، ط2، دراسة تاريخية بنائية، دار المعارف، القاهرة، 1982.
25- السيدعليوةومنىمحمود،**المشاركةالسياسة**،موسوعةالشبابالسياسية،مركزالدراساتالسيا سيةوالاستراتيجية،
26- سيد محمدين: **حقوق الإنسان وإستراتيجية حماية البيئة**، الوكالة العربية للصحافة والنشر والإعلان أفرست، القاهرة، 2006.
27- عاشور قياتي : دور المشاركة الشعبية في البيئة الحضرية، في مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، مركز جيل البحث العلمي المجلد 11، دار المنظومة ، الجزائر،2017.
28- عبد الحسن الحسيني، **التنمية البشرية وبناء مجتمع المعرفة** ، الدار العربية للعلوم ناشرون ،لبنان ،2008.
29- عبد الخالف عبد الله: **التنمية المستدامة والعلاقة بين البيئة والتنمية في المستقبل العربي**، العدد 167، 1993.
30- عبد الخالق عبد الله: **التنمية المستدامة والعلاقة بين البيئة والتنمية مقال في المستقبل العربي**، العدد 167، مركز دراسات الوحدة العربية، الكويت، 1993.
31- عبد الرحمان العيسوي: **الإسلام والتنمية البشرية**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، بدون سنة.
32- عبد الرحمان العيسوي، **الإسلام و التنمية البشرية**، المكتب العربي الحديث، جامعة الإسكندرية، مصر، بدون ط ، بدون سنة.
33- عبد الرحيم تمام أبو كريشه: **دراسات في علم الاجتماع**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2003.
34- عبد الفتاح إبراهيم: **الاجتماع والماركسية**، ط1، بيروت، دار الطباعة، 1980.

35- عبد اللطيف بن اشنهو ، **التجربةالجزائرية في التنمية والتخطيط**،ديوان المطبوعات الجامعية،1982.

36- عبد اللطيف مصطفى عبد الرحمان ،**دراسات في التنمية الاقتصادية**.

37- عبد اللطيف مصطفى عبد الرحمان ساسبة "**دراسة في التنمية الاقتصادية** ، مكتبة حسن العصرية بيروت ، 2014.

38- عبد الله عبد الرحمن: **دراسات في علم الاجتماع**، دار النهضة العربية، بيروت، 2000.

39- عبد الله عطري: السكان والتنمية البشرية، دار النهضة، بيروت، لبنان، 2004.

40- عبدالهاديالجوهري،**أصولعلمالاجتماعالسياسي**،دارالمعرفةالجامعية،الإسكندرية، 1966.

41- عثمان غنيم،**التخطيط أسس ومبادئ عامة**،دار صفاء للنشر والتوزيع،الأردن، 2001

42- علي غربي وآخرون: تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.

43- عمر صخري: **التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994.

44- عمر صخري: **التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994.

45- عياشي عنصر،**التصنيع وتشكل الطبقة العاملة** ، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر ،1999.

46- العياشي عنصر،**نحو علم اجتماع نقدي-دراسات نظرية وتطبيقية**-ديوان المطبوعات الجامعية، 1999.

47- **فا**روق طيفور،**لماذا تخلفت الجزائر وتقدمت ماليزيا**،ط1، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015.

48- القاهرة،مصر،بدون ذكر سنة النشر.

49- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا: **التحولات البيئية والحضرية في المستدامة في منطقة الإسكوا**، الأمم المتحدة، نيويورك، 2000.

50- اللجنة العالمية للبيئة والتنمية: **مستقبلنا المشترك**، ترجمة محمد كامل عارف، مراجعة علي حسين حجاج، سلسلة عالم المعرفة، العدد 142 المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت 1989.

51- لويس معلوف، **المنجد في اللغة**، دار الشرق، ط35، 1996.

52- محمد السيد غلاب: **البيئة والمجتمع**، مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع، الاسكندرية، 1989.

53- محمد سمير مصطفى: **استراتيجية التنمية المستدامة (مقارنة نظرية وتطبيقية) في الموسوعة العربيةمن أجل التنمية المستدامة**، الأكاديمية العربية للعلوم، بيروت، 2006.
54- محمد شفيق: **التنمية والمتغيرات الاقتصادية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.
55- محمد عبد الرحمان الشرنوبي: **الانسان والبيئة**، مكتبة الأنجلو المصرية، ط2، القاهرة 1981.
56- محمد محمود الجوهري: **علم اجتماع التنمية**، ط3، دار الميسرة للنشر، الأردن، 2010.
57- محمد مصطفى صلاح، **تركيا المتحولة من أتاتورك إلى اردوغان**، المركز العربي الديمقراطي، https://democraticac.de/?p=48886
58- محي الدين نصرت وآخرون، **تنمية المجتمعات الريفية**، مقال في: المركز القومي للبحوث الاجتماعية القاهرة 1971.
59- مصطفى حسن علي: **شركاء في تشويه التنمية**، ط1، دار الطليعة، بيروت 1983.
60- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم: **الانسان والبيئة**، القاهرة، 1978.
61- ميمونالطاهر،**مفهومالمشاركةالشعبيةفيالتنميةالمحلية**،كليةالعلومالاقتصاديةوعلومالتسيير،جامعةسطيف،بدون
62- نور الدين زمام ،**السلطة الحاكمة والخيارات التنموية بالمجتمع الجزائري-1962-1998**، دار الكتاب العربي،2002.
63- هاينتس كرامر، **تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد**، ت: فاضل جتكر، مكتبة العبيكان، الرياض، 2001.
64- هدى ميتكس و حسن البصرى ، **ماليزيا والعولمة** ، برنامج الدراسات الماليزية ،2000.
65- وو جينغ ليان و آخرون ، **الصين في السنوات الثلاثين المقبلة** ، ت وانغ فوو، مؤسسة الفكر العربي ،ط1، 2014، ص53.

❖ **الرسائل الجامعية:**

1- بوطة عبد الحميد: **واقع تنمية وتسير الموارد البشرية في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بالجزائر**، دراسة ميدانية بمؤسسة أوراس فوتوار لصناعة الأحذية نقاوس، باتنة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع، تخصص تنظيم وعمل، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة باتنة- الجزائر، 2012-2013.
2- حليلو نبيل: **التنمية في ضوء الثقافة السياسة للطلبة الجامعيين**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم اجتماع التنمية، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2011-2012.

3- سلاطنية بلقاسم،**سياسة التشغيل والتكوين المهني**،رسالة دكتوراه غير منشورة معهد علم الاجتماع،تخصص علم الاجتماع والتنمية، جامعة منتوري قسنطينة،1995.
4- عبد العالي دبلة، **التجربة الجزائرية وإشكالية التبعية والتخلف**،رسالة ماجستير غير منشورة،معهد علم الاجتماع جامعة القاهرة 1989.
5- عزت عجيب عبد الحميد متولي: **مستويات التنميةالمستدامة في البيئات الحدودية وعلاقتها بانحسار حوادث الإرهاب**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم البيئة، جامعة عين شمس، قسم العلوم البيئية، 2012.
6- عزت عجيب متولي عبد الحميد متولي: **مستويات التنمية المستدامة في البيئات الحدودية**، رسالة ماجيستر في العلوم البيئية، قسم العلوم الانسانية، جامعة عين شمس، القاهرة، 2011.
7- ليليا بن صويلح،**دور برامج التشغيل في ترقية العمل وتطوير الكفاءات**،رسالة مكملة لنيل شهادة الماجستير،معهد علم الاجتماع جامعة عنابة،2003.

❖ **الجرائد:**

1- سفيان بوعياد،"القطاع العمومي فقد 23ألف منصب شغل"،**جريدة الخبر**،يومية مستقلة، عدد4704،الجزائر، تاريخ 20ماي 2006.
2- عبد القادر م،"صندوق النقد الدولي يدعو الجزائر لتعميق إصلاحاتها الهيكلية"،**جريدة الفجر**، يومية مستقلة،الجزائر، تاريخ 5مارس2005.
3- فنيدس بن بلة،"الإصلاحات الاقتصادية رهانات وتحديات"،**جريدة الشعب**، يومية مستقلة، تصدر بالجزائر، عدد13695، صادرة بتاريخ 28جوان2005.

❖ **المواقع الإلكترونية:**

1- رياض حمدوش، **تطور مفهوم التنمية السياسية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية**، موقع www.univ-chlef.dz/topic/doc/mdm يوم 2009/12/26، 8:35
2- طلال مشعل ، **كيف دخل الاسلام إلى ماليزيا** ، https //mawdoo3.com
3- طه الراوي ، **تركيا من مستورد للتكنولوجيا الى دولة من اكبر المصدرين لها**https://www.noonpost.com/content/38376
4- بيجو كافالاكانتي، **اقتصاد البرازيل مقومات الصعود لمصاف الدول العظمى** https://studies.aljazeera.net تاريخ 2019/10/20 ساعة 21:05
5- https://www.aljazeera.net/ebusiness/2021/1/1/.

❖ **المراجع باللغة الفرنسية:**

1- Bertrand Hamaide et Sébastien Brunet**: Développement durable et économie environnemental régionale**, Facultés universitaires Saint – Louis, Bruxelles, 2012
2- Corinne Gendron: **Le développement durable commecompromi**s, Presses de l'université du Québec, Paris, 2006, P P 171- 173.
3- Corinne Gendron: Op. Cit.
4- D.Liabes.capital privé et patron d'industrie en Algerie.CREAD .Alger.1984
5- Jean. Philippe et Marie – José**: Développement durable et devenir de l'homme**, l'harmattan, Paris, 2003, P 38.
6- L'agence régionale de l'environnement de Haute – Normandie: **de l'écologie urbaine au développement durable**, la lettre du cadre Territorial, S. E. P. T, 2001.
7- Peter Bächtold: **Pour une économie durable**, INNOVAL , France, 2004.
8- Schmitz, T., Seale, J. and P. Buzzanell (2007). "Brazil's Domination of the World's Sugar Market", Working Paper, Arizona State Universit